السودان المصري

النفس الاسبوعي من ايرادات المصلحة التشريعية

تجليد كتب
صالح الدقر

328.62403 Su94mA
السودان . الجمعية التشريعية .
الملخص الاسبوعي من اجراءآت الجمعية التشريعية .
MAR 28 A974
NOV 24 A807
MAY 26 '66 257

328.62403
Su94mA
C.1

يجلد الضلاف

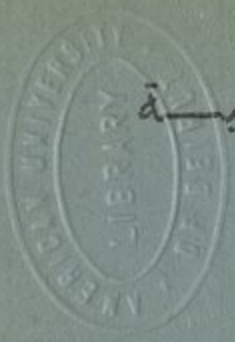

الجمعيـــة التشريعيـــة للسودان

- - -

الملخص الاسبـــوعى

من

اجراءآت الجمعية التشريعية

الجمعية الاولى

الدورة الثالثة

نمرة ٦

من يوم الاربعاء ٩ مايو الى يوم السبت ١٩ مايو سنة ١٩٥١

الثمن ١٠ مليمات

طبع بمطبعة ماكورد كوديل بالخرطوم

الملخص نمرة ٦

المحتويات

•

يوم الاربعاء ٩ مايو

سؤال

مشروع قانون الاعتمادات المالية ١٩٥١/٥٢ لسنة ١٩٥١ — النظر فى اللجنة (اعتمادات ٢٥ — ٣١ و ٣٤ — ٣٦) — رفع تقرير عن مدى التقدم

يوم الخميس ١٠ مايو

اسئلة

تقديم السكرتير المالى لمشروع قانون الاعتمادات المالية من الاحتياطى ١٩٥١/٥٢ نمرة ٢ لسنة ١٩٥١

مشروع القانون المالى سنة ١٩٥١ — النظر فى اللجنة — رفع تقرير عنه

مشروع قانون الاعتمادات المالية ١٩٥١/٥٢ لسنة ١٩٥١ — النظر فى اللجنة (اعتمادات ٣٢ و ٣٣ و ٣٧ — ٤١) — رفع تقرير غن مدى التقدم

يوم السبت ١٢ مايو

اسئلة

مشروع قانون التعديلات المتنوعة — النظر فى التقرير — ادخال تعديل واحد عليه — قرىء المشروع للمرة الثالثة

مشروع قانون الحكومة المحلية — النظر فى التقرير — ادخال تعديلات عليه — قرىء المشروع للمرة الثالثة

مشروع قانون الاعتمادات المالية ١٩٥١/٥٢ لسنة ١٩٥١ — النظر فى اللجنة (اعتماد ٤٤) — رفع تقرير عن مدى التقدم

يوم الاثنين ١٤ مايو

تقديم نائب الرئيس تقرير اللجنة المختارة عن مصاريف ومكافآت الاعضاء

اسئلة

تقديم السيد الزعيم لمشروع قانون اعتماد مـال اضافى عن ١٩٥٠/٥١ لسنة ١٩٥١

مشروع قانون فائض الايرادات لسنة ١٩٥١ — النظر فى اللجنه — ورفع تقرير عنه

مشروع قانون الاعتمادات المـالية ١٩٥١/٥٢ لسنة ١٩٥١ — النظر فى اللجنه (اعتمادات ٤٢ — ٤٦) — رفع تقرير عن مدى التقدم

مشروع قانون الاعتمادات المالية من الاحتياطى ١٩٥١/٥٢ لسنة ١٩٥١ — النظر فى اللجنة — رفع تقرير عنه

يوم الثلاثاء ١٥ مايو

تبليغ من السيد الرئيس

سؤال

اقتراح السيد الزعيم بتأجيل الجمعية فى ١٩ مـايو للعطلة الصيفية — اجيز الاقتراح بطريق الفصل

مشروع القانون المالى سنة ١٩٥١ — قرىء للمرة الثالثة

مشروع قانون الاعتمادات المالية ١٩٥١/٥٢ لسنة ١٩٥١ — قرىء للمرة الثالثة

مشروع قانون الاعتمادات المالية من الاحتياطى ١٩٥١/٥٢ لسنة ١٩٥١ — قرىء للمرة الثالثة

مشروع قانون فائض الايرادات ١٩٥١/٥٢ لسنة ١٩٥١ — قرىء للمرة الثالثة

مشروع قانون الاعتمادات المالية من الاحتياطى ١٩٥١/٥٢ نمرة ٢ لسنة ١٩٥١ — قرىء للمرة الثانية

يوم الاربعاء ١٦ مايو

اسئلة

تقديم وكيل الوزارة للمالية لمشروع قانون اعتماد مال اضافى ١٩٥١/٥٢ نمرة ٢ لسنة ١٩٥١

مشروع قانون اعتماد مال اضافى ١٩٥١/٥٢ نمرة ١ لسنة ١٩٥١ — قرىء للمرة الثانية — النظر فى اللجنة — التقرير والقراءة للمرة الثالثة

مشروع قانون الاعتمادات المالية من الاحتياطى ١٩٥١/٥٢ نمرة ٢ لسنة ١٩٥١ — النظر فى اللجنة — التقرير فالقراءة للمرة الثالثة

يوم الخميس ١٧ مايو

اسئلة

بيان وكيل الوزارة للرى عن مياه النيل

اقتراح عضو عادى عن تقرير اللجنة المختارة التى عالجت مسألة مصاريف ومكافآت الاعضاء — تأجيل المداولة لتاريخ يحدد فيما بعد

اقتراح عضو عادى عن مكافآت المشايخ عن تحصيل الضرائب — اقترح ادخال تعديل — سحب الاقتراح الاصلى

مشروع قانون اعتماد مال اضافى ١٩٥١/٥٢ نمرة ٢ لسنة ١٩٥١ — قرىء للمرة الثانية — النظر فى اللجنة — التقرير — القراءة للمرة الثالثة

اثيرت فى اقتراح بالتأجيل مسألة الموت المتزايد فى الماشية بعد حقنها بالدواء فى مديرية بحر الغزال

يوم السبت ١٩ مايو

اسئلة

تقديم السكرتير الادارى للائحة الرقابة (العمومية) على مياه النيل

اقتراح حكومى بادخال تعديلات معينة على الاوامر المستديمة — اجيز الاقتراح

الادلاء ببيان فى اقتراح بالتأجيل عن اعمال المصلحة البيطرية فى مديرية بحر الغزال

تأجلت الجمعية للعطلة الصيفية

[رقم ٢٢]

وقائع

يوم الاربعاء ٩ مايو سنة ١٩٥١

جلس السيد الرئيس على كرسى الرئاسة فى الساعة ٩٫٣٠ صباحا

امر اليوم

مشروع قانون الاعتمادات المالية سنة ١٩٥١/٥٢ سنة ١٩٥١ — استئناف النظر فى اللجنة

فى اللجنة

استؤنفت المداولة فى الموضوع الذى طرح فى يوم الثلاثاء ٨ مايو ان يدرج مبلغ ١٫٥٧٥٫٥٧٣ ج م٠ فى الجدول لخدمات وزارة الصحة (الاعتماد رقم ٢٥)

طرح الموضوع مرة ثانية

ادرج مبلغ ١٫٥٧٥٫٥٧٣ ج م٠ فى الجدول

ادرجت المبالغ الآتية فى جدول مشروع قانون الاعتمادات للخدمات المعينة :—

الاعتماد	الوحدة	المبلغ المخصص جنيه مصرى
٢٦	القضائية	١٦٤٫٦٢١
٢٧	الجمعية التشريعية	٥٨٫٧٦٩
٢٨	النقل الميكانيكى	٧٠٢٫١٧٩
٢٩	البوستة والتلغرافات	٨٣٥٫٥٣٤
٣٠	الارصادات الجوية	٥٧٫٣٤٧
٣١	مراقبة الطائرات	٤٧٫٣٠٦
٣٤	وكيل حكومة السودان بالقاهرة	٢٤٫٢٤٦
٣٥	وكيل حكومة السودان بلندن	٦٠٫٥٠٣
٣٦	مصلحة الطيران السودانية	١٧٩٫٨٨٨

وبعد ان استأنف السيد نائب الرئيس جلوسه على كرسى الرئاسة ابلغ الجمعية ان اللجنة احرزت تقدما فى نظر مشروع القانون وطلب الاذن لاستئناف البحث

القرار :— ان تنعقد الجمعية غدا فى هيئة لجنة لاستمرار النظر فى مشروع قانون الاعتمادات المالية

تأجلت الجمعية فى الساعة ١٢ ظهرا

الملخص اليومى

يوم الاربعاء ٩ مايو سنة ١٩٥١

فى الوقت المحدد للاسئلة

٨٦ — سأل السيد تشير ريحان (بحر الغزال) هل يعلم المجلس أن أحوال المجاعة لا زالت قائمة فى بعض مناطق الدينكا بمركزى آويل ونهر الجور وحول قوقريال وان التجار هناك يستوردون كميات من الذرة لا تفى قط بحاجيات السكان ويبيعونها فى أجزاء صغيرة باسعار باهظة وهلا يمكن اتخاذ خطوات لضمان ايجاد كميات كافية تباع باسعار معقولة

اجابة وكيل الوزارة للداخلية

علمت من مدير بحر الغزال انه قد جلبت الى المديرية كميات من الذرة بقدر ما سمحت به طاقة البواخر العاملة

وبلغت واردات الذرة من يناير الى ديسمبر بالبواخر ١٫٠٠٠ طن تقريبا ومن دارفور اكثر من ٢٠٠ طن

ويبلغ سعر الكيلة فى واو نحو ٢٠ قرشا وفى مركزى آويل وقوقريال نحو ٢٦ قرشا

وان هذه الاسعار لا تعتبر باهظة بمعنى أن التجار يجنون ارباحا فاحشة ولكنها مرتفعة جدا بسبب تكاليف النقل

واذا زاد سعر الذرة أكثر من هذا فان المدير قد يفكر فى طلب اعانة للسعر ولكن الاحوال المحلية لم تبلغ بعد هذه الدرجة

السيد محمد الحاج الامين (ام درمان غرب)

اريد ان اتقدم بسؤال للسكرتير الادارى اعطيته عنه اعلانا خاصا

« هل من المتبع أن تستشير دولتا الحكم الثنائى معالى الحاكم العام قبل منح اى رتب او نياشين للسودانيين وان كان الامر كذلك هل استشير معاليه فى الرتب التى منحها جلالة الملك فاروق مؤخرا لبعض المواطنين السودانيين وان كان الامر ليس كذلك فهل سيسمح معالى الحاكم العام لاولئك المواطنين برتبهم ونياشينهم هذه بحضور حفلاته الرسمية »

السير جيمس روبرتسون (السكرتير الادارى)

أريد أولا أن أوضح أن العضو المحترم لم يعطنى اعلانا خاصا عن هذا السؤال وكان اول سماعى به فى الساعة السابعة والنصف هذا الصباح عندما أخبرنى عنه تلفونيا كاتب الجمعية التشريعية ولو اننى مستعد أن اعطى اجابة الا اننى اريد ان يكون جليا اننى سوف لا اجيب فى المستقبل على اسئلة الاعلانات الخاصة ما لم يحضر العضو السائل شخصيا ويقابلنى فى مدة معقولة

واجابة على هذا السؤال الذى ينقسم الى ثلاثة أجزاء أقول (أولا) جرت العادة حتى السنين القليلة الماضية ان يتقدم صاحب المعالى الحاكم العام بتوصياته لمنح الرتب والنياشين الى حكومتى الحكم الثنائى سنويا ولا يزال معاليه يرفع مثل هذه التوصيات الى الحكومة البريطانية كما ان عددا من الانعامات الفعلية والاكرامية مازال يعطى كل عام . أما فيما يختص بالحكومة المصرية فلم تكن هناك انعامات بعد التى وصى عليها فى او قبل سنة ١٩٤٣ وقد رفعت توصيات فى سنتى ١٩٤٤ و١٩٤٥ وحيث انه لم تعط انعامات فان صاحب المعالى الحاكم العام لم يقدم أى توصيات فى سنة ١٩٤٦

(ثانيا) لم يستشر معالى الحاكم العام بشأن الانعامات المصرية الحديثة

(ثالثا) يطوف معالى الحاكم العام فى الوقت الحاضر المديريات الجنوبية ولم يكن لديه من الوقت ما يعطى فيه اعتبارا لهذه المسألة ومما لا شك فيه انه سيفعل ذلك فى الوقت المناسب وطبيعى ان لمعاليه مطلق التصرف أن يقرر لمن توجه أو لا توجه الدعوة لحضور أى حفلة استقبال يقيمها

انعقدت الجمعية فى هيئة لجنة لاستئناف النظر فى مشروع قانون الاعتمادات المالية ١٩٥١/١٩٥٢ سنة ١٩٥١ وعند نظر اعتماد وزارة الصحة المستأنف من اليوم الماضى تحدث السيد محمد الخليفة شريف (كوستى شمال) فقال ان التقصير الذى نسبه أحد الاعضاء الى وزارة الصحة لم تراع فيه الدقة بل وجه بطريقة عاطفية ان التقصير فى الحقيقة يرجع لقلة المال أولا وآخرا أما الآن فقد وجد من المال ما يسد الحاجة نسبيا فان روما لم يتم بناؤها فى يوم واحد . ان الجشع الذى نسبه أحد الاعضاء

الى أطبائنا الاماثل لم يتفق مع الحقيقة الا انه يعد هجوما على المجموعة الصالحة من أطبائنا الرحماء ولا يصح أن يهاجم مثل هؤلاء الاطباء الذين يعملون دائما باخلاص واشتهروا بوطنيتهم بل يجب أن نفخر ونشيد بسلوك أطبائنا الاماثل وان نعالج الهفوات والزلات كمسلمين بخلق القرآن الكريم (والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين) ان نقص الاطباء ليس سببه وزارة الصحة بل له سببان أساسيان أولهما العدد القليل من الطبة الذين يلتحقون بمدرسة كتشنر الطبية وهذه مسئولية تقع على عاتق الحكومة مجتمعة والثانى عدم رضاء الاطباء السودانيين عن كفاية مرتباتهم وهذه الجمعية فى امكانها سد هذا النقص برفع مرتبات الاطباء اما اللوم عن عدم ايجاد اطباء اجانب فانه لا يمت للحقيقة بصلة لانه ليس فى استطاعة وزير الصحة اجبار الاطباء الاجانب على الخدمة فى السودان بل كل اللوم يقع على السودانيين جميعا فان الاجانب يرفضون الخدمة فى السودان لانهم لا يرغبون فى خدمة اناس يكرهونهم وثانيا لان شروط الخدمة فى البلاد الاخرى اسخى واضاف قائلا كان الاولى ان يوجه الاعضاء انتقاداتهم للوزير بعد تقديمه للجمعية مشروع العشر سنوات للخدمات الصحية

واختتم حديثه بقوله ان نسبة الوفيات بالسحائى قد انخفضت الآن الى ١٥٪ بينما كانت فى الماضى تتراوح بين ٦٠٪ و٨٥٪ وهذا مجهود تفتخر به الوزارة

السيد يوسف العجب (نظارة الفنج) قال يجب على المتكلم الاخير الذى طالب منذ بضعة اشهر بالحكم الذاتى ان لا ينزعج لانتقاد الاعضاء لاعمال وزارة الصحة . وانه من السخرية بمكان ان يقال ان الاطباء الخصوصيين السودانيين لم يكونوا جشعين

السيد عبد الفتاح محمد المغربى (معين) قال ان مصروفات وزارة الصحية بالمقارنة لايرادات البلاد كانت بنسبة ١٠٪ فى سنة ١٩٤٩ ولكنها انخفضت الآن الى ٧٪ وذلك فى الوقت الذى تتقدم فيه البلاد بسرعة وتطالب بتوسع فى الخدمات الطبية ثم قال فى سنة ١٩٢٤ كانت مدرسة كتشنر الطبية تخرج نحو ثمانية اطباء سنويا وللآن لم يزد عدد الذين يتخرجون سنويا عن اثنى عشرة وعليه يجب أن تركز الوزارة جهودها فى الكم وليس فى النوع لان البلاد فى حاجة ماسة الى اطباء زيادة وان المعمل الحالى كاف لعدد اكبر من الطلاب حيث يستطيع اكثر من طالب واحد استعمال الآلة

نفسها ويجب أن تعرض شروط خدمة أكثر اغراء للاطباء غير السودانيين بغية تشجيعهم للعمل فى هذه البلاد وكان من واجب الوزير أن يأمر باغلاق دور السينما وأماكن التسلية نسبة للانتشار السريع لوباء الالتهاب السحائى وكان من واجبه الاستفادة من محطة الاذاعة ليذيع على الناس ما يجب عليهم اتخاذه من الاحتياطات

السيد عمر سليمان كشه (بورتسودان) قال انه طلب من الوزير فى مناسبة مماثلة أن يرفع مستوى مرتبات المساعدين الطبيين ويحسن تسهيلات السفر لهم والآن وجب على الوزير أن يعرض على الاطباء السودانيين شروط خدمة أحسن من ذى قبل ومن الخير الا يعين أطباء من غير السودانيين لو أمكن تجنب ذلك

المستر تشك (السكرتير المالى) قال ولو أن السيد عبد الفتاح المغربى ضليع فى الرياضيات الا أن تصرفه فى الارقام يدعو أحيانا للدهشة وكما يظهر أنه أراد القول بانه بينما كانت الايرادات فى سنة ١٩٤٩ نحو ١١ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى ومبلغ ١ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى للمصروفات الجارية للخدمات الصحية أى بنسبة ١٠٪ وقد بلغت تلك المصروفات لهذه الخدمات فى سنة ١٩٥١/٥٢ مبلغ ١ر٧٥٠ر٠٠٠ جنيه مصرى من جملة ايرادات نحو ٢٥ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى أى بنسبة ٧٪ واستطرد الى القول بأن النسبة انخفضت وتمسك برأيه انه اذا ما أريد الاحتفاظ بهذه النسبة نفسها وجب أن يرصد اعتماد قدره ٢ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيها مصريا لوزارة الصحة غير انه فى الواقع من المستحيل اطلاقا أن يعود صرف هذا المبلغ بالفائدة المرجوة ويراد بالمصروفات الجارية تغطية المرتبات وقيم أقمشة الرباطات والادوية والتعيينات الخ . أما اذا أريد صرف أى مبلغ ضخم فيمكن صرفه فقط على تشييد المبانى والمعدات للمستشفيات والشفخانات الجديدة والمستشفيات والشفخانات لا يمكن أن تقام فى يوم كما لا يمكن ايجاد الاطباء والمساعدين الطبيين الذين يوكل اليهم العمل فيها فى الحال ويتطلب تدريب المساعد الطبى ثلاث سنوات فى حين تمتد مدة تدريب الطبيب الى ست سنوات ووصل السيد المغربى الى نسبة بطريق مقارنة المصروفات على الخدمات الصحية مع اجمالى الايرادات المقدرة والطريقة المثلى فى الواقع هى أن تقوم المقارنة على أساس اجمالى المصروفات بعد خصم كل المصروفات ذات الصبغة التجارية منها وستكون النسبة على ذلك قرابة ١٥٪ لوزارة الصحة و ١٧٪ لوزارة المعارف

وسيعلن عن رقم النسبة الحقيقى فى القراءة الثالثة وقد قال السيد المغربى انه اذا ما قدرت الايرادات بمبلغ ٢٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى فمن الممكن أن يتمخض رقمها الحقيقى عن نحو ٤٥٫٠٠٠٫٠٠٠ أو ٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى وأن السبب فى رقم الايراد العالى هـذا العام هو الرقم القياسى لمحصول القطن تؤازره أسعاره المرتفعة للغاية فقد كانت زيادة محصول قطن الجزيرة بنسبة ٥٠٪ بالقياس الى محصول العام الماضى وأبدى تخوفه من أن تكون آمال السيد عبد الفتاح وتخيلاته قد ردت على أعقابها معه

السيد ابراهيم ضو البيت (دارفور شرق) شكر الوزير وموظفيه لنجاحهم فى مكافحة مرض الالتهاب السحائى فى دارفور وقال أن هناك شفخانتين ونقطتين للعلاج فى الجزء الشرقى من المديرية لا يوجد بها أدوية كافية وان الحاجة ماسة لعربة اسعاف هناك لاستعمالها فى الحالات المستعجلة ثم طالب بتحسين مبانى الشفخانة فى الطويشة حيث يقيم المرضى فى أكواخ من القش وينامون على الارض كما طالب بانشاء شفخانتين جديدتين فى تلك المنطقة

السيد اندريا جور (الاستوائية) قال ان الاعتراف الذى تضمنه رد على سؤال بان عدد سكان المديرية الاستوائية باق على حالته مما يبرهن على ان وزارة الصحة عاجزة عن اداء واجبها الاول وليس ثمة سبب يمنع تدريب عدد اكثر من ملاحظى الصحة فى حين ان الاحوال فى المديريات الجنوبية تجعل هذا ضروريا وانها لحقيقة مؤسفة ان اعمال قسم الصحة العمومية التابع لوزارة الصحة لم تكن معروفة لدى الاهالى بالمديريات الجنوبية ولو أن كل فرد منهم يدرك ان الوقاية خير من العلاج وهو يأمل ان تستبدل قطعة القماش التى كانت تصرف للمريضات من النساء اللائى لا يملكن ملابس خاصة بكساء مناسب

السيد محمد محمد نور ابو الكل (الخرطوم بحرى) قال بعد ان اعرب عن شكره للوزير لمجهوداته الكبيرة ان الناس فى امس الحاجة الى زيادة فى المستشفيات والشفخانات والاطباء ولا بد من زيادة اعتمادات الخدمات الطبية والتعليمية وهى لازمة لتحقيق رفاهية الشعب

السيد على بدرى (وزير الصحة) قال ان من دلائل التقدير لما تقوم به وزارة الصحة من خدمات تلك الصيحات المنبعثة من الاعضاء فى طلب خدمات صحية اكثر مطابقة ولو ان بعض الاعضاء حاول التقليل من قيمة

اعمال الوزارة فى حين ابدى آخرون انتقادات بانية وكان رائد الجميع المنفعة العامة ويمكن تلخيص مطالب الاعضاء فى نقطتين اولاهما الحاجه الى تسهيلات علاجية اكثر وثانيتهما الحاجة الى اجراءآت وقائية اكثر وبينما كرس آكثر الاعضاء الكثير من التفاصيل فى النقطة الاولى قليل منهم من اعار التفاته للنقطة الثانية وجدير بالذكر ايضا هذه المطالبة العظيمة لاتخاذ اجراءآت ذات اثر فعال للحد من انتشار وباء الانتهاب السحائى وليس صحيحا ما قاله الكثيرون من الاعضاء آن الخدمات الطبية تقل الى حد بعيد عن حاجات البلاد وكما قال مصيبا السيد محمد صالح ضرغام آن البلاد تتطور سريعا وبقدر ما يوجبه التبصر وما تسمح به الموارد المادية فان الوزارة جاهدة فى ابتكار الخطط التى من شآنها تلبية المطالب المتزايدة لكل آنواع الخدمات

وتقوم الخدمات الطبية على آعمدة ثلاث هى الابحاث والوقاية والعلاج ولم يبد احد من الاعضاء اية اشارة الى نشاط الوزارة فى ناحية الابحاث ولهذا فان توجيه اى انتقاد او آراء فى هذا الصدد سليقى كل ترحيب . هذا ولما بدىء بالخدمات الطبية فى البلاد آنشىء فرع منفصل خاص بالابحاث فى حين آن بقيت الخدمات الوقائية والعلاجية تحت اشراف وحدة منفردة وذلك نسبة للتحديدات التى كان لا بد منها فى الايام الاولى وبعبارة تشبيهية انهما كونا عمودا واحدا ولقد كان فى منتهى الصعوبة اقناع الاهالى بالحاجة الى اتباع الارشادات لاتخاذ الاجراءات الوقائية الضرورية ومضى بعض الوقت قبل اكتساب ثقة الناس وكان ذلك بعد آن آصبح آثر الخدمات الوقائية التى تقوم بها الوزارة فى حكم الحقيقة الثابتة المعترف بها بالاجماع ويومئذ آخذ الجمهور يعير اذنا صاغية الى الارشادات الوقائية ومؤخرا عندما آمكن فصل الخدمات العلاجية من الوقائية عين نائبان للمدير ليكون كل منهما مسئولا عن احدى هاته الخدمات ولو انه كان هذا مرضيا حتى الآن الا آن الوقت قد حان للنهوض بهذا الفصل خطوة آخرى وذلك بامتداده الى المديريات حيث يقوم صنفان من الاطباء بالاشراف على هذين النوعين من الخدمات كل على حدة ويتطلب هذا عددا آكبر من الاطباء والاخصائيين ولقدكان هذا ما عكفت الوزارة على العمل فيه بعض الوقت وما ستتضمنه خطة العشر سنوات التى ستعرض قريبا على الجمعية التشريعية وستكون فى الامكان يومئذ مزاولة الاشراف الصحيح على المستشفيات والشفخانات ومن الخطأ آن يضاعف العدد الحالى للشفخانات قبل ايجاد العدد الكافى من المساعدين الطبيين للقيام بالخدمة فيها

ان التوسع فى عدد الاسبتاليات يحدده مقدرة المؤسسات الطبية الحاضرة وخاصه مدرسة كتشنر الطبية واشار انه كوزير للصحة لم يكن من حقه مراقبة المدرسة ويجب ان لا تكون له اى رقابة • وقد دافع السيد عبد الفتاح المغربى عن الاستمرار فى كمية الاطباء على حساب النوع وانه مقتنع بان ذلك غير مرغوب فيه وان سلطات المدرسة على علم تام بحاجة البلاد الشديدة للاطباء وقد اتخذت الخطوات لزيادة انتاج المدرسة للحد الاقصى وعلى ضوء هذه الارقام وضعت الوزارة بروجرام التوسع ومن الطبيعى ان يحدث نقص فى العدد الذى تخرجه المدرسة والعدد الذى تحتاج اليه البلاد من الاطباء ويمكن سد هذا العجز بتعيين اطباء اجانب وقد اتهم بعض الاعضاء الوزارة لعجزها فى عرض شروط يقبلها امثال اولئك الاطباء وفى الواقع تم الاتفاق مع السلطات المالية على عرض شروط للخدمة تكفل الخدمة للاطباء غير السودانيين ثم قال يوجد حقيقة نقص عالمى فى عدد الاطباء وانه يأمل فى الحصول على عدد كاف منهم ليسد حاجه البلاد الضرورية ويأمل ان يبحث هذا الموضوع بحثا مستفيضا عند مناقشة مشروع العشر سنوات وسيرسل ذلك المشروع للاعضاء اثناء العطلة حتى يتمكنوا من دراسته • وقد طلب من الاعضاء ان يرسلوا له ما يرونه من الملاحظات قبل مناقشة المشروع فى الجمعية

انتقد السيد اندريا جور والسيد الزبير حمد الملك الوزارة لاهمالها الجانب الوقائى للخدمات الصحية ولكن يتوقف تأثير الاحتياطات الوقائية لدرجة كبيرة على موقف الناس وفهمهم وانه يأمل ان يبدى الاعضاء نفس الحماس فى نشر المعلومات الاولية للصحة وقال انه من المؤمنين بالمثل القائل « الوقاية خير من العلاج »

ان وباء السحائى مرض معقد وانه لم يألُ جهدا لمحاربته فالعلاج فى هذه الحالة بالذات بسيط لكن الوقاية صعبة للغاية • ان شعار الوزارة هو « العلاج السريع والعلاج الصحيح والعلاج الكامل » وبناء على التقارير الاخيرة قد بلغ عدد الاصابات للآن ٢٨١٧٣ وهو اكبر رقم فى تاريخ البلاد وهنا قاطعه السيد فضل بشير مستفسرا عن عدد الاصابات التى لم يبلغ عنها فاجابه السيد على بدرى بقوله انه يعتقد آن آغلبية الحوادث قد بلغ عنها لاقتناع الشعب بصحة العلاج وبلغ عدد الوفيات ٤٣٨٠ ويشمل هذا العدد كل الوفيات التى بلغت للسلطات الصحية • ومن المعتقد ان نسبة الوفيات البالغة ١٥٪ تشمل كل الحوادث المبلغ عنها والتى لم يبلغ عنها ، ثم قال ولو انه لم يكن مسرورا قطعيا بهذا الرقم فان

فى ذلك تحسينا عظيما لحوادث الوباء فى الماضى والتى بلغت ٨١٪ و ٧٨٪ و ٦٦٪ فى سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٤ وسنة ١٩٣٦ بالتتابع وباستعمال أنواع جديدة من الادوية هبطت النسبة أولا الى ٢١٪ والآن ١٥٪ وصحيح ان انتشار المرض كان حادا فى جهات معينة وحصلت وفيات كثيرة قبل أن يبلغها الناس الى السلطات ويستحق ذلك كل مؤاساة قلبية وقد استخدم أكبر عدد ممكن من الاطباء فى محاربة الوباء ووجه الشكر للحكومة المصرية لارسالها ثلاثة أطباء للمساعدة

وسأل السيد الزبير حمد الملك عن احتياطات اضافية لقمع الملاريا فى ذلك تحسينا عظيما لحوادث الوباء فى الماضى والتى بلغت ٨١٪ و٧٨٪ استعمال الرش بالجماكسين لابادة الناموس الكامل النمو وقد كان لهذه التجربة اثر فعلى اقوى من الطريقة القديمة طريقة ابادة اليرقة وفى الوقت الحاضر يوجد نقص عالمى لهذا الدواء وانه يأمل ان يحصل منه على كميات كافية قريبا

وقد تساءل السيد ستانسلاوس بياساما عن الاجراءآت التى اتخذت لابادة الذبابة الناقلة لميكروب مرض العشى (الطشاش) والرأى التجريبى عند الخبير الذى عين لدراسة هذا الموضوع ان هذه الحشرة تنقل الميكروب فى زمن الامطار فقط وليس فى زمن الجفاف واذا صح هذا فى النهاية فمن الممكن الوقاية بنقل الاهالى بعيدا عن المناطق الموبوءة ولكن فقط فى اثناء مدة الامطار هذا وقد طلب اعضاء مديرية دارفور زيادة الشفخانات وسيعطى اعتبار خاص لتلك المديرية كما سيعطى اعتبار لدار الكبابيش فى مشروع العشر سنوات وطالب السيد احمد الحاج يوسف علقم كاجراء لازالة مرض البلهارسيا ان تنشأ موارد مياه غير ملوثة للشرب فى جميع انحاء مشروع الجزيرة . وفى هذا الصدد قامت الوزارة برفع توصياتها وقام مجلس ادارة الجزيرة بالتجارب الاولية وان اهمية مرض البلهارسيا ليس مقتصرا على الجزيرة وحدها . وكما جاء بخطاب معالى الحاكم العام الافتتاحى ان خبراء قد عينوا لدراسة الموضوع وقريبا سيتقدمون بتقريرهم وانها لمشكلة صعبة ولكن الوزارة ستعمل ما فى استطاعتها . واتفق مع السيد بوث ديو على ان نصيبا قليلا من الخدمات الطبية الجيدة كان من نصيب مديرية اعالى النيل اذا ما قورن باى مديرية اخرى وقال انه قد اتخذت الخطوات لاصلاح ذلك واختتم بقوله ان لديه كثيرا من القول عندما تتداول الجمعية التشريعية فى مشروع العشر سنوات وهنا ووفق على اعتماد وزارة الصحة كما ووفق على اعتماد تسع مصالح من غير تعليق

[رقم ٣٣]

وقائـع
يوم الخميس ١٠ مايو سنة ١٩٥١

جلس السيد الرئيس على كرسى الرئاسة فى الساعة ٩٫٣٠ صباحا

قدم المستر تشك قانون الاعتمادات المالية من الاحتيـاطى نمرة ٢ سنة ١٩٥١/٥٢ سنة ١٩٥١ (ميزانية التعمير)

الامر :— ان يقرأ مشروع القانون للمرة الثانية فى يوم الثلاثاء ١٥ مايو

لوامر اليوم

النظر فى اللجنـة

مشروع القانون المالى سنة ١٩٥١

مشروع قانون الاعتمادات المالية سنة ١٩٥١/٥٢ سنة ١٩٥١

فى اللجنة

مشروع القانون المالى سنة ١٩٥١

المادتان ٢ و٣ اقرت

وعندما طرح موضوع ان تبقى المادة ٤ جزءا من مشروع القانون اقترح السيد يوسف العجب تعديلا للفقرة (٢) بان يدرج فى الجدول تحت القسم ٤ (متنوعة) بعد بند « الكبريت »

« اللساتك—التى تملأ بالهواء—عدا لساتك الدراجات — لا شىء »

سحب التعديل باذن من اللجنة

المادتان ٤ و٥ اقرت

المادة ١ (الاسم وبدء النفاذ) اقرت

يرفع مشروع القانون للجمعية بلا تعديل

مشروع قانون الاعتمادات المالية سنة ١٩٥١/٥٢ سنة ١٩٥١

ادرجت المبالغ الآتية فى الجدول للخدمات المعينة :—

الاعتماد	الوحدة	المبلغ المخصص جنيه مصرى
٣٢	الاشغال	١ر٥٥١ر٤٧٢
٣٣	المخازن والاسلحة	١٩٥ر٣٤١
٣٧	المساحة	١٤٧ر٥١٤
٣٨	البيطرة	٢٣١ر٩٢٩
٣٩	فوائد ما بعد الخدمة	٩٨٩ر٧٠٠
٤٠	خدمات متنوعة	٨٨٦ر١٠٥
٤١	مصروفات طارئة	٧٥ر٠٠٠

وبعد ان استأنف السيد الرئيس جلوسه على كرسى الرئاسة ابلغ الجمعية ان اللجنة احرزت تقدما فى نظر مشروع القانون وطلب الاذن لاستئناف البحث

القرار :— ان تنعقد الجمعية فى هيئة لجنة فى يوم السبت ١٢ مايو للاستمرار فى نظر مشروع قانون الاعتمادات المالية

ابلغ السيد الرئيس الجمعية ان اللجنة قد نظرت مشروع القانون المالى سنة ١٩٥١ واشارت عليه ان يرفعه للجمعية بلا تعديل

الامر :— ان ينظر مشروع القانون فى مرحلة التقرير فى يوم الثلاثاء ١٥ مايو

تأجلت الجمعية فى الساعة ١١ر٣٥ صباحا

الملخص اليومى

يوم الخميس ١٠ مايو سنة ١٩٥١

فى الوقت المحدد للاسئلة

١١٣ — سأل السيد بوث ديو (بحر الغزال) هل وزير المعارف فى موقف يسمح له بالقول عما اذا كان الغرض الرئيسى من مدرسة الملك فاروق بملكال هو تعليم أبناء الموظفين المصريين والشماليين المقيمين هناك او قيل لنا اكثر من مرة ان الغرض هو تعليم ابناء القبائل المحلية بالمديرية

اجابة وزير المعارف

ان الغرض الرئيسى للمدرسة التابعة لمصلحة الرى المصرى بملكال هو تعليم أبناء الموظفين المصريين القاطنين بملكال

السيد ستانسلاوس بياساما (بحر الغزال) : « هل يعلم وزير المعارف أن الاهالى المحليين يعتقدون أن الغرض منها هو تدعيم التسهيلات التعليمية غير الكافية ؟ »

وزير المعارف : « أكرر القول أن الغرض الرئيسى من هذه المدرسة هو تعليم أبناء الموظفين المصريين هناك واذا دعت الحاجة الى مدارس أكثر لابناء السكان المحليين فان انشاءها من اختصاص الوزارة »

السيد عبد الكريم محمد (نائب الرئيس) : « هل يمكن الوزير الادلاء بعدد الاولاد المحليين الملتحقين بهذه المدرسة ؟ »

وزير المعارف : « لا يمكننى ذلك دون اعلان سابق »

١١٤ — سأل السيد تشير ريحان (بحر الغزال) كيف ستقسم بين المديريتين ال ٦٩ مدرسة قروية المقترحة لمنطقة قبيلة الدينكا فى مديريتى بحر الغزال وأعالى النيل والتى جاءت الاشارة اليها فى صفحة ٣٧ من مقترحات التوسع فى التعليم وتحسين نظمه فى المديريات الجنوبية

اجابة وزير المعارف

اننى أعتمد على مشورة المديرين فى اختيار أماكن انشاء مدارس القرى ، ولم تصلنى بعد اقتراحات المديرين المختصين بهذه المدارس .

أرجو أن يطمئن حضرة العضو المحترم أن المدارس ستوزع توزيعا عادلا بين المديريتين

١١٥ — سأل السيد ستانسلاوس بياساما (بحر الغزال) هل يعلم المجلس بالرغبة الملحة والحاجة الى النهوض بالمنظمات النقابية لمجموعات كبيرة معينة من العمال في جنوب السودان وهل يمكن اسداء المعونة الكافية لتلك المجموعات لتكوين نقابات عمال وان كان الامر ليس كذلك فما الذى يعتزم المجلس اتخاذه لامدادها بالمساعدة الملائمة والارشاد

اجابة وكيل الوزارة للداخلية

ان أول نقابة سجلت في هذه البلاد هى نقابة عمال المناشير الميكانيكية فى نيناكوى ببحر الغزال • وعندما أعرب عمال تلك المناشير عن رغبتهم فى تكوين نقابة زار ضابط من فرع العمل نيناكوى ليشرح لهم نصوص قانون نقابات العمل والعمال ويقدم لهم المشورة عن طريقة تكوين نقابة ووسائل تشغيلها • وبعد ذلك زار مدير العمل ومستشار النقابات تلك النقابة • ولم تصل طلبات من منظمات أخرى تطلب المساعدة والمشورة من فرع العمل ويستطيع حضرة العضو المحترم ان يطمئن على ان اى طلب من هذا القبيل يمكن أن يصل سيلقى اهتماما منطويا على العطف

السيد ستانسلاوس بياساما : « كيف يستطيع هؤلاء العمال الاتصال بمكتب العمل أو مستشار النقابات العمالية قبل انشاء نقاباتهم ؟ »

السيد سيرسيو ايرو (الاستوائية) : « هل يعلم وكيل الوزارة أن عمال المناشير الميكانيكية بكاتيرى تقدموا بعد اضراب أربعة أيام فى السنة الماضية ، بطلب لتكوين نقابة غير انهم لم يحصلوا بعد على التصديق بذلك ؟ »

وكيل الوزارة للداخلية : « اجابتى على السيد ستانسلاوس هى اذا ما أبديت رغبة فى تكوين نقابة فستلقى اعتبارا مقرونا بالعطف • أما الاجابة على السيد سيرسيو ايرو فانني لا أعلم شيئا عن ذلك الطلب

السيد ستانسلاوس بياساما : « هل وصل الى علم وكيل الوزارة للداخلية أن طلبا تقدم به عمال المناشير الميكانيكية بكاتيرى لتكوين نقابة ؟ »

وكيل الوزارة للداخلية : « لم يصل الى علمى شىء من هذا ولكننى سأتحرى عن ذلك من مكتب العمل »

١١٦ — سأل السيد ستانسلاوس بياساما (بحر الغزال) هل يعلم المجلس بالحاجة الماسة لانشاء جمعيات تعاونية للمستهلكين لتلك المجموعات المتعددة من العمال فى المديريات الجنوبية وان كان الامر كذلك فما هى الخطوات التى يعتزم المجلس اتخاذها لامداد تلك المجموعات بالمعونة والارشاد اللازمين

اجابة وكيل الوزارة للاقتصاد والتجارة

لقد اتضح منذ زمن ان الحاجة ماسة لتحسين تجارة القطاعى بامداد جنوب السودان بصفة عامة وطبقات العمال فيه بصفة خاصة ببضائع الاستهلاك مع زيادة تنويعها وتحسين صنفها وبيعها باسعار معقولة ولهذا الغرض قد انشىء القسم التجارى للجنة المشاريع الاستوائية وان الجمعيات التعاونية للمستهلكين يمكن ان تكون وسيلة اخرى لنفس الغرض ولكن ادارة هذه الجمعية من الصعوبة بمكان اذ يتوقف نجاحها الى حد كبير على تمتع بعض اعضائها على الاقل بالحنكة فى الاعمال التجارية وهذه الحنكة اهم بكثير من النصائح والمساعدات التى تبذل للجمعية من الخارج

لقد تصدق الآن على وظيفة مستشار متخصص فى الجمعيات التعاونية للمستهلكين لكل السودان وعلاوة على ذلك فان الجمعيات التعاونية فى جنوب السودان ستجد التسهيلات اللازمة فى البيع الاجمالى من القسم التجارى كما ان هناك فكرة لتعيين ضابط تعاون لجنوب السودان فى الدرجة H ولكن بالنسبة للصعوبات التى تواجه أعضاء الجمعيات التعاونية للمستهلكين فهناك احتمال بأن هذا النوع من الجمعيات فى السودان كما هو الحال فى الاقطار الاخرى سوف يسير ببطء اكثر من اى نوع آخر من انواع التعاون

١١٧ — سأل السيد ستانسلاوس بياساما (بحر الغزال) لماذا أبطلت زراعة القطن التى كانت اجبارية فى مركز يرول الفرعى من سنة ١٩٢٨ الى سنة ١٩٣٠ وهل من المرغوب فيه الآن اعادة ادخالها

اجابة وزير الزراعة

لم تكن لقبائل الدينكا حينذاك رغبة قوية فى زراعة القطن ونظرا لان زراعته ربما تتعارض مع انتاج المحاصيل الغذائية فان وزارة الزراعة قد أنشأت فى يرول معصرة للسمسم والفول السودانى اللذين يلائمان تلك المنطقة أكثر من القطن

السيد عبد الله آدم (بحر الغزال) : « هل يدرى وزير الزراعة أنه توجد الآن رغبة أكيدة لدى الاهالى لزراعة القطن ؟ »

لم تكن هناك اجابة

السيد ستانسلاوس بياساما : « هلا يوافقنى وزير الزراعة أن حالة الدينكا فى الوقت الحاضر تختلف اختلافا كليا عما كانت عليه فى سنة ١٩٣٠ وهل اتخذت الخطوات لزيادة انتاج السمسم والفول السودانى لعصر الزيت فى تلك المنطقة ؟ »

وزير الزراعة : « هذا ما قلته بالضبط فى اجابتى »

السيد يوسف ادريس آدم هبانى (الدويم غرب) : « هل يستطيع الوزير الاجابة على الجزء الثانى من السؤال عن امكانية اعادة ادخال زراعة القطن هناك ؟ »

لم تكن هناك اجابة

السيد بنيامين لوكى (الاستوائية) : « كان القطن يزرع فى جهات أخرى من الجنوب فلماذا أبطلت زراعته ؟ »

لم تكن هناك اجابة

١١٨ — سأل السيد ستانسلاوس بياساما (بحر الغزال) لماذا لا توجد فى المديريات الجنوبية الثلاث وظيفة تعادل وظيفة معاون البوليس فى الشمال لتفسح المجال أمام صف الضباط المتعلمين الذين لا يأملون الآن فى مستقبل طيب بالبوليس

اجابة وكيل الوزارة للداخلية

١ — توجد أربع من وظائف معاونى البوليس فى الجنوب وتفصيلها كالآتى :—

أعالى النيل	٣
بحر الغزال	١
الاستوائية	لا شىء

٢ — يشغل هذه الوظائف فى الوقت الحاضر شماليون ولكن سياستنا تنطوى على ملئها بضباط صف من رجال بوليس المديريات الجنوبية الثلاث حالما يتسنى وجود رجال اكفاء لها . والمأمول ان يشرع فى ذلك فى بحر سنة او سنتين

٣ — وانى أتوقع أن تدعو الحاجة خلال السنوات القليلة المقبلة

الى المزيد من وظائف معاونى البوليس فى المديريات الجنوبية الثلاث وان هذه أيضا ستملأ بترقية ضباط الصف الجنوبيين اذا تيسر الحصول على رجال صالحين . وليس من الممكن القول سلفا بما سيحدث على وجه الدقة لكن من المحتمل أن تدعو الحاجة الى ست وظائف أخرى لمعاونى البوليس

١١٩ — سأل السيد ستانسلاوس بياساما (بحر الغزال) ما هى نتيجة التحريات التى قام بها مهندسو السكة الحديدية السودانية فى سنة ١٩٤٩/٥٠ فى مسألة تحسين مجرى المشرع ليصبح صالحا للملاحة طيلة السنة

اجابة وكيل الوزارة للسكة الحديد

ان الابحاث التى اجريت فى عامى ١٩٤٩/١٩٥٠ قد اكدت فقط لسوء الحظ الرأى الذى استند على ملاحظات واعمال سابقة اجريت فى مجرى المشرع

ان الطريقة الوحيدة لضمان وصول البواخر الى المشرع فى موسم انخفاض النهر هى حفر قناة طولها من اثنين الى ثلاثة كيلومترات فى مجرى النهر وهذا المشروع لا نوصى به لانه باهظ التكاليف كما يثير مشاكل عديدة تحتاج الى وقت طويل لايضاحها

وبصفة عامة فان المدير العام يسره ان يعد ايضاحا كتابيا شاملا لهذه المشاكل الفنية مشتملا على نفقات تقريبية لحفر وصيانة القناة اذا ما رغب فى ذلك حضرة العضو المحترم

السيد ستانسلاوس بياساما : « ما هى الفائدة التى احصل عليها من بيان كهذا ما دامت السكة الحديد لا تنوى حفر وصيانة تلك القناة ؟ »

لم تكن هناك اجابة

١٢٠ — سأل السيد عمر عجبين (عطبره) متى ينتظر امداد مدينة عطبره خارج منطقة السكة الحديدية بمياه الانابيب

اجابة وكيل الوزارة للسكة الحديد

ان انجاز هذا المشروع قد تأخر بسبب عدم وجود اجهزة صغيرة ولكنها ضرورية وقد وصلت هذه الاجهزة الآن ومن المأمول أن ينتهى العمل فى القريب العاجل

١٢٢ — سأل السيد محمد صالح ضرغام (حلفا) هل يفكر المجلس التنفيذى فى طريقة يخفف بها وطأة الضائقة التى تعانيها طبقة المستخدمين فى الآونة الراهنة ولو باعطائهم سلفة مؤقتة الى ان يفصل فى تقرير لجنة ملز

اجابة وكيل الوزارة للمالية

ان الاجابة على هـذا السؤال هى بالنفى — ان الارقام القياسية لتكاليف المعيشة لا توضح اى ارتفاع يبرر اتخاذ اى اجراءآت خاصة

السيد محمد صالح ضرغام : « هلا يعلم لمجلس التنفيذى بالضائقة المالية التى تواجهها طبقه الموظفين ؟ »

وكيل الوزارة للمالية : « كما قلت من قبل لا تدل الارقام القياسية لتكاليف المعيشة على ضرورة اتخاذ اجراءآت خاصة »

السيد ستانسلاوس بياساما (بحر الغزال) : « هل يمكن وكيل الوزارة عمل مقارنة بين الاسعار الحالية للحوم والمسلى الخ وبين أسعارها فى هذا الوقت من السنة الماضية ؟ »

لم تكن هناك اجابة

١٢٣ — سأل السيد محمد عبد القادر ادريس هبانى (الدويم شرق) هل هناك اى مشروعات لرفع مستوى الطريقين من الخرطوم الى الدويم وهما على ضفتى النيل الابيض لتصبح صالحة للاستعمال طيلة السنة

اجابة وكيل الوزارة للأشغال

لا توجد آية مشروعات لرفع مستوى الطرق بين الخرطوم والدويم على ضفتى النيل الى طرق مستديمة تصلح للأستعمال على مدار السنة . ولكن قد ادمجت اعتمادات فى مشروع الانشاء والتعمير للخمس سنوات ١٩٥١/١٩٥٦ لانشاء طريق منتظم من الخرطوم لمدنى والدويم

١٢٤ — سأل السيد الطيب آدم جيلى (تقلى) هل اختارت بعد وزارة الصحة موقعا لبناء المستشفى المقترح انشاؤه فى مركز تقلى

اجابة وزير الصحة

ان المناطق التى ستقام فيها المستشفيات التى يصدق على اقامتها

مستقبلا ستبين فى مشروع العشر سنوات المستمد من توجيهات المدير والباشمفتش الطبى والحكومات المحلية لمختلف الجهات ويبدو لى أن منطقة تقلى تنافس منطقة اخرى فى مديرية كردفان فى ذلك الشأن وقبل عرض المشروع على هذه الجمعية لا بد أن يكون الموضع قد حدد وظهر فى المشروع

١٢٥ — سأل السيد الطيب آدم جيلى (تقلى) هل اتخذت وزارة الزراعة اى خطوات لمكافحة امراض القطن فى منطقة جبال النوبة

اجابة وزير الزراعة

قد أتخذت وزارة الزراعة التدابير اللازمة ضد انتشار دودة اللوزة ومن بين هذه التدابير عملية تشميس بذرة القطن قبل زراعتها كما تقوم الوزارة ايضا بحملات منظمة ضد الحشرة المسماة صابغة القطن وعلاوة على ذلك فان القطن الذى يزرع فى جبال النوبة من النوع الذى يقاوم مرض الساق الاسود وقد قام بتربية هذا النوع فرع تربيه النباتات التابع لقسم التجارب الزراعية

السيد الطيب آدم جيلى :« هل فى نية وزارة الزراعة الاحتفاظ بهذه الاجراءآت فى المستقبل ؟ »

وزير الزراعة : « نعم يا سيدى . لقد اتخذت الوزارة هذه الاجراءآت فى الماضى وستستمر فى اتخاذها فى المستقبل »

١٢٦ — سأل السيد الامين على عيسى (الجبال «آ») لماذا يباع القطن الامريكانى الذى يزرع فى شمال الخرطوم والمديرية الشمالية بسعر القنطار أكثر من خمسة جنيهات بينما يباع قطن جبال النوبة بسعر القنطار ٢ جنيه و ٤٠٠ مليم وهما من نفس النوع

اجابة وزير الزراعة

بالرغم من انه يزرع نوع واحد من القطن فى المنطقتين الا أن كل القطن فى شمال الخرطوم والمديرية الشمالية يروى بمياه النيل ولذلك فان نوعه أكثر جودة وليس من الصواب أن نقول أن قطن جبال النوبة قد بيع بسعر ٢ جنيه و ٤٠٠ مليم للقنطار اذ أن ذلك هو ما استلمه المزارع لقطن الدرجة الاولى لموسم ١٩٥٠/١٩٥١ وعلاوة على ذلك فان من المتبع الى هذا الموسم اضافة جزء من قيمة المحصول الى مال تعادل احتياطى

القطن كما أن جزءا آخر يذهب الى الخزينة العامة نظير نصيب الحكومة المركزية

السيد الامين على عيسى : « هل أفهم من ذلك أن الاقطان التى تروى من النيل أفضل من تلك التى تزرع فى جبال النوبة حتى وان كانت بذرتها من نوع واحد ؟ »

وزير الزراعة : « ان النقطة الرئيسية تتركز فى أن أقطان جبال النوبة تتعرض للعطش بعكس الحالة فى الاقطان التى تروى من النيل »

السيد بابو عثمان نمر (دار مسيرية) : « اذا صح ما قاله الوزير بأن القطن المروى أفضل من قطن جبال النوبة فما وجه المقارنة فى الاسعار بين الاخير وتلك التى تزرع فى المديرية الشمالية ؟ »

وزير الزراعة : « أكرر القول بانه يجب أن تضاف المبالغ التى تذهب الى جانب الاحتياطى والى جانب الحكومة الى الثمن الذى يدفع للمزارع ومنها جميعا تتكون القيمة »

السيد بابو عثمان نمر (دار مسيرية) : « هل يمكن وزير الزراعة الادلاء بسعر قطن جبال النوبة ؟ »

وزير الزراعة : « لا يمكننى ذلك من غير اعلان سابق »

اجابات مكتوبة على اسئلة

السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق)

١٢٧ — ما هى الاسباب التى منعت من اجلها الآنسة هلبس يوسف الممرضة والقابلة صاحبة المؤهلات من مزاولة مهنتها فى جميع أرجاء المدن الثلاث وان تقتصر فى أعمالها على مدينة الخرطوم فقط

الاجابة

تحت قانون الصحة العمومية لا تستطيع داية أن تمارس عملها الا اذا منحت رخصة لاى ناحية من انحاء السودان بواسطة مدير المديرية وبتوصية من حكيمباشى الصحة . ويجوز لمدير المديرية أن يلحق من الشروط باى رخصة ما يراه مناسبا . وفى حالة الآنسة هلبس يوسف وصى حكيمباشى الصحة بان تباشر عملها فى الخرطوم فقط وبناء على هذه التوصية آثر مدير مديرية الخرطوم على رخصتها بذلك

السيد محمد عبد القادر ادريس هبانى (الدويم شرق)

١٣٠ — هل يعلم المجلس بوجود نقص فى المصل بمنطقة الدويم التى تفشى فيها وباء ابى دميعة

الاجابة

لا تعلم المصلحة البيطرية بتفشى وباء أبى دميعة فى منطقة الدويم — ويوجد بالمنطقة المذكورة زيادة على التومرجية البيطريين التابعين للمصلحة عدد كبير من محافظى الادارات الاهلية البيطريين وواجب هؤلاء المحافظين — أولا — مراقبة انتشار المرض والتبليغ عنه وثانيا مساعدة تومرجية المصلحة فى حقن الماشية

يظهر مرض أبى دميعة فى حالات قليلة ومن وقت لآخر فى مركز الدويم وفى غيره من المراكز ولن تكون هناك صعوبة فى القضاء عليه فى وقته اذا ما بلغ عن ظهوره بوجه السرعة

ولا يوجد فى منطقة الدويم نقص فى الفاكسين الواقى من مرض الطاعون ويمكن الحصول على كميات وفيرة منه من المفتش البيطرى بكوستى اما بطلبها مباشرة منه او عن طريق مفتش مركز الدويم

وتعتزم المصلحة البيطرية استعمال لقاح الغنم الذى يكسب الماشية مناعة دائمة ضد الطاعون البقرى استعمالا واسع النطاق فى النيل الابيض — وقد اثبتت التجارب قوة مفعول هذا اللقاح فى كردفان ودارفور والمديريات الجنوبية وأصبح اللقاح المذكور متعارفا بين أصحاب الماشية فى تلك المديريات — ويؤسفنى أن أقول أن الدعاية التى قامت بها المصلحة البيطرية فى الماضى وتقوم بها اليوم فى مركزى الدويم وكوستى لم تكن ذات أثر فعال فهل لى أن أتقدم برجاء الى الزعماء المحليين أن يساعدوا ما وسعهم ذلك على نشر الدعاية اللازمة لهذا اللقاح الجديد حتى يقبل أكبر عدد من أصحاب الماشية على احضار ماشيتهم لتطعيمها

السيد محمد صالح ضرغام (حلفا)

١٣١ — هل الحكومة على استعداد لاعطاء مساعدة مالية للمشروعات الزراعية الصغيرة سواء اكانت تعاونية او خاصة والتى لا تساعدها مواردها المالية على النهوض

الاجابة

ان الحكومة على استعداد لتسليف المشاريع الصغيرة سواء ان كانت

التعاونية منها او الخاصة بشرط ان يقدم القائمون بها الضمان الكافى — وفى حالة المشاريع التعاونية فان ضمانة الاعضاء الاجتماعية تعتبر ضمانا كافيا

وبالطبع فان الحكومة لجد حريصة على ان تسلف تلك المشاريع التى لولا ذلك التسليف لما تمكنت من النهوض على ان شرط الضمان الكافى ذو اهمية اساسية فيها

وليس فى نية الحكومة ان تساعد فى قيام تلك المشاريع سواء ان كانت تعاونية او كانت خاصة — التى ليست رابحة والتى لا يرجى منها النهوض

السيد محمد صالح ضرغام (حلفا)

١٣٢ — هل وزير المعارف على استعداد لاعادة النظر فى مشروعه للخمس سنوات الى مدى يشمل فيه انشاء مدرسة وسطى فى منطقة سكوت المحس نسبة للالتماسات التى قدمتها له شخصيا وذلك الوفد الذى حضر اخيرا لمقابلته ونسبة الى اعترافه بالحاجة الى ذلك فى اجابته على السؤال رقم ٤ بتاريخ ١٠ ابريل

الاجابة

لقد فهمت من الوفد الذى قابلنى اخيرا فى هذا الخصوص ان هناك مشروعا لانشاءمدرسة اهلية وسطى فى منطقةسكوت—المحس هذا وقد وصلت طلبات لانشاء مدارس اهلية وسطى من هيئتين اخريين من نفس المنطقة . ومن هذا يتضح ان الحاجة الحافزة للتعليم الاوسط سيسدها لحدما هذا المجهود المحلى

وعلى كل فان وزارتى تنظر فى خير الطرق لسد حاجة تلك المنطقة للتعليم الاوسط وآمل ان اوافى حضرة العضو المحترم بمعلومات اكثر قريبا

السيد الطيب آدم جيلى (تقلى)

١٣٦ — هل لدى المجلس اى اسباب لعدم السماح ببيع قطن جبال النوبة بالمزاد العلنى وقد ارتفعت اثمانه الآن ونسبة الى ان وزارة الزراعة لا تعطى المزارعين اى مساعدات مالية سوى صرف البذرة مجانا

الاجابة

قد اتخذت كل الاجراءات والطرق التى تكفل للمزارع اعلى سعر ممكن لقطنه عند البيع ومن المحتمل ان تتدهور اسعار القطن وفعلا بدأت الاسعار حديثا فى الهبوط

أما فيما يختص بالجزء الاخير من السؤال فان وزارة الزراعة تحتفظ فى جبال النوبة بعدد كبير من الموظفين يعملون فى مراقبة الزراعة والانتاج وفى نقل وبيع المحصول أيضا

انعقدت الجمعيـة فى هيئة لجنة للنظر فى مشروع القانون المالى ، وتعرض المستر تشك (السكرتير المالى) الى شرح كل مادة بتفصيلات اكثر عما ورد فى مرحلة القراءة الثانية ، واقترح السيـد يوسف العجب بالتعديل الوحيد لمشروع القانون وهو تخفيض رسم اسـتيراد لساتك السيارات من ٢٠٪ من القيمة الى لا شىء وقال السيد يوسف العجب فى تدعيم تعديله ان هذه البلاد نسبة لبعد مسافاتها وتشتت سكانها تحتاج الى وسائل رخيصة للنقل ، على ان اى عامل يهدف الى زيادة تكاليف النقل سيحدث اثرا عكسيا ، وستنخفض الايرادات بمقدار ٥٠٫٠٠٠ ج٠م٠ وهذا ثمن قليل فى عام وصف بالرخاء ، لتخفيض تكاليف النقل

المستر تشك : انى اتفق مـع العضو المحتـرم على ضرورة خفض تكاليف النقل ، ولكن هل يحقق هذا التعديل ذلك الهدف ؟ ومعناه ان تفقد الحكومة ٥٠٫٠٠٠ ج٠م٠ من ايراداتها ، ولكنى اشك ان كان ذلك سيعود باى وفر على المستهلك

ان رسم العشرين فى المائة الذى يدفع على طقم من اللساتك يعادل ١٦ جنيها مصريا واذا افترضنا ان عمرها سيبلغ ٢٠٫٠٠٠ ميل وهو عمر قصير ، كانت النتيجة وفرا مقداره ٨ر مليما عن كل ميل وهذا مما سيؤدى الى زيادة ارباح اصحاب السيارات دون ان تعود اية فائدة للجمهور

ولا يتمشى مع المنطق ان يلغى الرسم على اللساتك بينما يترك كما هو فى حالة البنزين والزيت وقطع الغيار وهذه فى مجموعتها تكون جزءا من تكاليف النقل الميكانيكى

واذا عدل السيد يوسف تعديله ليبقى رسم الاستيراد كما هو ١٥٪ كما كان فى العام الماضى فاننى على استعداد لقبول ذلك ولكنى لا أجد مبررات لقبول الغاء الرسم كله

السيد عبد الكريم محمد (نائب الرئيس) ان هذه الطرق غير المعبدة او المرصوفة تؤثر كثيرا على اللساتك واى اجراء يؤدى الى خفض تكاليف

النقل له وقعه الحسن واننى أشكر السكرتير المالى لموافقته على تخفيض رسوم الاستيراد الى ١٥٪

السيد يوسف ادريس آدم هبانى (الدويم غرب) ان تخفيض الرسم الى ١٥٪ لا قيمة له بل يجب الغاؤه مرة واحدة ويجوز للسكرتير المالى أن يقترح شخصيا الغاء رسوم استيراد البنزين والزيت وقطع الغيار ، وقد وافق السيد احمد عبد الباقى (المناقل) على هذا الرأى

السيد يوسف العجب . لم أقتنع بعد أن تخفيض الرسم الى ١٥٪ يلائم الموقف ، ولقد استفاد الشعب من قبل من تخفيض رسم استيراد الاقمشة الشعبية والبن مهما هبط باسعارها كثيرا ، على أن تخفيض مبلغ ١٦ جنيها مصريا من ثمن طقم اللساتك شىء لا يستهان به

المستر تشك : ان الموقف هنا يختلف عما كان عليه فى حالة الاقمشة الشعبية ، والتخفيض فى حد ذاته جد ضئيل لن يحس بأثره الجمهور بل سيؤدى الى زيادة أرباح أصحاب اللوارى ، بيد أنه اذا سحب السيد يوسف العجب تعديله ، فانى أعده ببحث المسألة فى المجلس التنفيذى ، ولكن ليس معنى هذا أنى أعد بتخفيض رسم الاستيراد

وعلى هذا طلب السيد يوسف العجب الاذن من الجمعية لان يسحب تعديله وقد منحته ما طلب

عند استئناف النظر فى مشروع قانون الاعتمادات المالية سنة ١٩٥٢/٥٢ سنة ١٩٥١ ، أقرت الاعتمادات الخاصة بمصالح الاشغال والمخازن والاسلحة والمساحة بلا تعليق

وعند نظر الاعتماد الخاص بالمصلحة البيطرية قال السيد يوسف العجب (نظارة الفونج) ان أعمال هذه المصلحة تستحق الثناء اذ أنها تعود بفائدة عظيمة للبلاد ، ولكن حدث فى خلال العامين الماضيين أن حقن « الانتريول » التى تستعمل فى حالة الجمال المصابة بمرض الجفار أصبحت غير ذات أثر فعال ، وربما كان السبب فى ذلك فساد الدواء الذى يبيعه الوكلاء للسكان ، ومهما كانت الاسباب فلا بد من معالجة الموقف

السيد خميس مرسال (بحر الغزال) لقد ماتت مؤخرا اعداد كبيرة

من الماشية بعد التطعيم ولكن أفضل الاحتفاظ بملاحظاتى حتى يثير هذه المسألة السيد عبد الله آدم عند الاقتراح بالتأجيل

السيد عبد الحميد أبكر ابراهيم (غرب دارفور) والسيد الطيب آدم جيلى (تقلى) ما هى الخطوات التى اتخذت لتحسين نسل الخيول فى كردفان ودارفور ، لانه اذا ارتفع مستوى النسل المحلى أمكن تصدير الخيول للخارج مما يساعد على ايجاد مورد جديد للدخل

السيد عبد الكريم محمد (نائب الرئيس) أرجو أن تتخذ المصلحة البيطرية اجراءات لتحسين تربية الدواجن وقد زرت مزرعة للدواجن فى مصر حيث تزن الدجاجة عشرة أرطال ، ولقد حان الوقت لايجاد مزرعة من هذا النوع فى هذه البلاد

السيد الدرديرى محمد أحمد (وكيل الوزارة للبيطرية) أشكر حضرات الاعضاء لاهتمامهم بالشئون البيطرية ، ويعتمد تقدم البلاد الى حد كبير على استغلال ثروتها الحيوانية ، اننى أتفق مع المتكلم الاخير على ضرورة ايجاد مزرعة حكومية للدواجن وقد يسر العضو المحترم أن يعلم أن ميزانية التعمير للمصلحة البيطرية تشمل بندا لشراء مزرعة كفورى للدواجن ، ولقد أثار السيد يوسف العجب موضوع حقن « الانتربول » وتوجد كميات وافرة منها ولكن ان عددا كبيرا من الجمال اكتسب مناعة منها ، كما حدث يوما ما أن وجد أحد الوكلاء يبيع الدقيق كأنه مسحوق حقن «الانتربول»، وسياستنا الحالية هى استعمال «الانترسايد» وهو أقوى أثرا مكان « الانتربول » أما فيما يختص بتحسين نسل الخيول خصص مبلغ لشراء عدد أكثر من فحول الخيل ، ولقد استدعت المصلحة مؤخرا البروفسير بسكوب من بروتوريا ، من العلماء الاخصائيين فى تربية الحيوانات بغرض البحث فى وسائل تحسين نسلها هنا وقد طاف بأنحاء هذه البلاد فى شهرى ديسمبر ويناير الماضيين وهو الآن يعد تقريره الذى سيشتمل على توصيات بشأن تنمية الثروة الحيوانية وتحسين نسلها

السير جيمس روترتسون (السكرتير الادارى) قال انصبت الشكاوى المتكررة من اعضاء بحر الغزال على ان الماشية تموت بعد التطعيم فى مديريتهم وقد اتضح له من التحريات التى قام بها أن فى هذه الشكاوى بعض الحق غير أن عدد الابقار التى ماتت يعد ضئيلا لا يؤبه له بالقياس الى اعدادها التى حقنت بالدواء ومن رأيه ان المصلحة البيطرية

تقوم بعمل مجيد فى بحر الغزال ولقد كان مرض « ابو دميعة » يفتك فى الماضى بابقار الدينكا فتكا ذريعا بيد انه قد تلاشى الآن من تلك المديرية وليس من حسن الجزاء عن هذا العمل المجيد ان يعكف الاعضاء فى الضرب على وتيرة عدد ضئيل نسبيا مات من الابقار ومما لا بد منه ان يحدث احيانا ان تفقد كمية من المصل مفعولها لبعد المسافات من معمل تحضيرها ومع ذلك فان نسبة الموت ضئيلة جدا اذا قيست بما قد تكون نسبتها لو بقى مرض « ابو دميعة » منتشرا وانها لخيبة امل ان يسمع هذه الشكاوى يرددها اعضاء بحر الغزال مما يحمله على الاعتقاد على ان اولئك الاعضاء يجهلون مدى النجاح الباهر الذى تحقق فى هذه الناحية فى مديريتهم

السيد الدرديرى محمد احمد (وكيل الوزارة للشئون البيطرية) قال ان لديه من الارقام الوافية الكاملة مما قد يقنع الجمعية بصدق ما جاء به السير جيمس ولكنه محتفظ بها الى حين ان يثير السيد عبد الله آدم المسألة عند اقتراح بالتأجيل وقد اعطى اعلانا بذلك من قبل

ثم اقرت الجمعية اعتماد المصلحة البيطرية وتبع ذلك الموافقة على اعتمادات فوائد ما بعد الخدمة والخدمات المتنوعة والمصروفات الطارئة دون مداولات اخرى

[رقم ٣٤]

وقائـــع

يوم السبت ١٢ مايو سنة ١٩٥١

جلس السيد الرئيس على كرسى الرئاسة فى الساعة ٩٫٣٠ صباحا

اوامر اليوم

مشروع قانون التعديلات المتنوعة — النظر فى مرحلة التقرير

اقترح السيد محمد مساعد تعديلا للمادة ٤ كما يلى :—

(ان يحذف الشرط فى الفقرة ١٦ وان يستعاض عنه بالآتى :— بشرط الا يؤثر اى نص فى هذا البند على

(آ) تحويل اى حق او مصلحة بسبب سريان القانون مع مراعاة حقوق الحكومة وسلطاتها تحت هذا القانون

(ب) تحويل والد برضاء المدير ومراعاة ما نص عنه اعلاه لابن او لابنائه اى نصيب فى قطعة ارض بشرط الا يقل ذلك النصيب عن الحـد الادنى الذى ينص عنه قانون تسوية الاراضى والتسجيل سنة ١٩٢٥ او اى قانون آخر يحل محل ذلك القانون)

اقر التعديل

اقترح السيد محمد على شوقى القراءة الثالثة لمشروع قانون التعديلات المتنوعـة

قرىء مشروع القانون للمرة الثالثة واجيز

مشروع قانون الحكومة المحلية — النظر فى مرحلة التقرير

اقترح السير جيمس روبرتسون تعديلا للمادة (٥)

بعد الفقرة (٣) تدخل الفقرة الجديدة التالية :—

(— ٤ — لا ينفذ مفعول اى امر لتآسيس مجلس حكومة محلية — كما لا ينفذ الغاء مثل ذلك الامر ما لم يكن ذلك الامر او الالغاء قد وضع على منضدة الجمعية لمدة خمسة عشر يوما)

اقر التعديل

اقترح السير جيمس روبرتسون تعديلا للمادة (٧)
الفقرة (٣) تحذف جميع الكلمات بعد كلمة (التشريعية)
فى اول السطر الثالث وتستبدل بما يأتى :—

(وفى خلال شهر واحد من عرضه يجوز للجمعية ان تلغى اى امر من هذا القبيل — او ان تحيله على المجلس التنفيذى مع توصياتها لتعديله)

اقر التعديل

اقترح السير جيمس روبرتسون تعديلا للمادة ١٢
الفقرة (١) تحذف جميع الكلمات بعد كلمة (ذلك) فى السطر الثالث وتستبدل بما يلى :—

(لا يجوز ان يعاد انتخاب اى شخص كرئيس فى اكثر من ثلاثة انتخابات متتوالية ما لم ينص فى امر التآسيس على خلاف ذلك)

اقر التعديل

اقترح السيد محمد صالح ضرغام تعديلا للمادة ١٤
الفقرة (١) البند (د) بعد كلمة (اشهر)
فى السطر الثالث تدخل الكلمات الآتية :—

(فيما يختص بأى جريمة عدا جريمة تقع تحت المادة ١٠٥ من قانون عقوبات السودان)

سقط التعديل

اقترح السير جيمس روبرتسون تعديلا للمادة ١٤
الفقرة (٢) قبل كلمة (مفتشو) تدخل عبارة (أ) كنمرة للبند ويدخل البند الجديد التالى : —

« (ب) الموظفون الاداريون والموظفون القضائيون الذين يتقاضون كل

مرتباتهم او جزءا منها من حكومة السودان على شرط انه يجوز للسكرتير الادارى ان يستثنى من مفعول هذه الفقرة كل الطبقات او اى طبقة من هؤلاء الموظفين فى أى منطقة يقتنع أن من المصلحة العامة أن يفعل ذلك)»

اقر التعديل

اقترح السير جيمس روبرتسون تعديلا للمادة ٤٨
الفقرة (٢) تحذف كلمة (للمجالس) فى السطر الثانى وتستبدل بكلمتى (لاى مجلس)

اقر التعديل

اقترح السير جيمس روبرتسون تعديلا للمادة ٦١
الفقرة (٤) تحذف جميع الكلمات بعد كلمة (المدير) فى السطر الثالث وتستبدل بما يلى :—

(والسكرتير الادارى وان توضع صورة فى مكتب الجمعية التشريعية)

اقترح السير جيمس روبرتسون تعديلا للجدول الاول
يحذف البند (٣) ويستبدل بما يلى :—

« (٣) لمنع تلويث المياه وتوالد الناموس وانتشار الذباب والبعوض وخلافها من الحشرات الضارة) »

اقر التعديل

فى البند (٧) تحذف كلمتى (والحدائق) فى السطر الاخير

اقر التعديل

فى البند (٩) التعديل لا يؤثر على النص العربى

اقر التعديل

فى البند (٣٤) تحذف الكلمات (وبتصريف المواد البرازية بالمجارى) الواردة فى اول السطر الثالث

اقر التعديل

ان يقسم الجدول الاول الى سبعة اقسام تعنون على التوالى كالآتى :— (النظـام العام) — (الصحة العمومية) — (التعليم) — (الزراعـة) (الخ) — (المبانى والتخطيط) —(المنافع العامة) — مختلفه وان يشمل القسم الاول البنود ٤٦ — ٤٥ — ٣٠ — ١ — ٣٦ — ١٠ — ٤ —٣٨— ٧ — ٣٢ — ٣٣ — ٨ — ٩ — ١٧ — ٢٨ — ١١ — ٢٩ — ٣٩ — ١٢ — ٣١ — ١٨ — ٣٥ — ٢٢ — ٤٤ —
ويعاد تنميرها بنمر متسلسلة من ١ الى ٢٤

وان يشمل القسم الثانى البنود — ٢ — ٣ — ٥ — ٦ — ١٩ — ٢٠ — ٢١ — ويعاد تنميرها بنمر متسلسلة من ١ الى ٧
وان يشمل القسم الثالث البندين — ١٥ — ١٦ — ويعاد تنميرها من ١ الى ٢ على التوالى

وان يشمل القسم الرابع البنود — ٢٣ — ٢٤ — ٢٥ — ٢٦ — ٢٧ — ويعاد تنميرها من ١ الى ٥ متسلسلة

وان يشمل القسم الخامس البندين — ١٣ — ١٤ — ويعاد تنميرهما من ١ الى ٢ على التوالى

وان يشمل القسم السادس البندين ٣٤ — ٣٧ — ويعاد تنميرهما من ١ الى ٢ على التوالى

وان يشمل البند السابع البنود ٤٠ — ٤١ — ٤٢ — ٤٧ — ٤٣ — ويعاد تنميرهما من ١ الى ٥ متسلسلة

اقر التعديل

اقترح السير جيمس روبرتسون القراءة الثالثة لمشروع قانون الحكومة المحليـة

قرىء مشروع القانون للمرة الثالثة واجيز

النظر فى اللجنة

مشروع قانون الاعتمادات المالية سنة ١٩٥١/٥٢ سنة ١٩٥١

مشروع قانون الاعتمادات المالية من الاحتياطى سنة ١٩٥١/٥٢ سنة ١٩٥١

فى اللجنـــة

مشروع قانون الاعتمادات المالية سنة ١٩٥١/٥٢ سنة ١٩٥١

طرح موضوع ان يدرج مبلغ ٥ر١٩٩ر٠٠٠ ج.م. فى الجدول للاعتماد رقم ٤٤ (السكة الحديد)

وعند الساعة الواحدة اوقف رئيس اللجنة الاجراءآت

وبعد ان استأنف السيد الرئيس جلوسه على كرسى الرئاسة ابلغ الجمعية ان اللجنة احرزت تقدما فى نظر مشروع القانون وطلب الاذن لاستئناف البحث

القرار :— ان تنعقد الجمعية فى هيئة لجنة لاستمرار النظر فى مشروع قانون الاعتمادات المالية وللنظر فى مشروع الاعتمادات المالية من الاحتياطى

تأجلت الجمعية فى الساعة الواحدة بعد الظهر

الملخص اليومى
يوم السبت ١٢ مايو سنة ١٩٥١

فى الوقت المحدد للاسئلة

١٢٨ — سأل السيد محمد صالح ضرغام (حلفا) هل يعلم المجلس بذلك الخطر البالغ الذى تتعرض له السفن التى تنقل البلح وهو ناتج من وجود صخرة أو صخرتين صغيرتين فى كل شلال وان ازالة هذه العوائق البسيطة قد لا تؤثر كثيرا على منسوب المياه بوجه عام بينما تؤدى الى انقاذ كثير من الممتلكات والارواح وعلى هذا فهل المجلس على استعداد ليعيد النظر فى قراره القاضى بعدم القيام بعمل آخر من هذا النوع فى الشلالات

اجابة وكيل الوزارة للداخلية

أقول مع الاسف انه ليس لدى غير قليل لاضيفه الى اجابتى عن السؤال نمرة ٢٠٤ التى أدليت بها الى حضرة العضو المحترم فى يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠

والحقيقة الجديدة الوحيدة هى أن السكرتير الادارى قد كتب الى مدير المديرية الشمالية ملفتا نظره الى هذه المسألة وطالبا منه الشروع فى تحريات ثم وضع توصيات فيما بعد عما اذا كان من الممكن عمل أى تحسينات فى مجرى النهر

السيد محمد صالح ضرغام : « هلا يعلم وكيل الوزارة أن مجلس المنطقة الريفى بوادى حلفا قد بحث هذه المسألة بحثا وافيا ووصى بالاجماع بازالة هذه الصخور ؟ »

وكيل الوزارة للداخلية : « لا زلنا ننتظر التوصيات التى طلبناها من المدير »

السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق) : « هل يستطيع وكيل الوزارة القول عن متى قدم الطلب وعما اذا وصل رد مطمئن بعد ؟ »

وكيل الوزارة للداخلية : « لم يصل رد بعد »

١٢٩ — سأل السيد محمد صالح ضرغام (حلفا) هل يعلم المجلس أن ازالة الخط الحديدى بين حلفا وكرمة دون استبداله بطريق

مرصوف ملائم لازال يعتبر سكان تلك المنطقة هذا العمل اجحافا بالغا بهم وقد أدى الى تأخير النهوض بذلك الجزء من البلاد

اجابة وكيل الوزارة للداخلية

أرجو أن يرجع حضرة العضو المحترم الى اجابتى على سؤاله نمرة ٢٠١ وقد قرئت فى يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠

السيد محمد صالح ضرغام : « هلا يمكن أن يتصور وكيل الوزارة كم كانت تختلف الاحوال فى هـذه المنطقة لو بقى خط السكة الحديد جاريا فيها ؟ »

وكيل الوزارة للداخلية : « لم ازر هـذه المنطقة ولهذا فليس فى امكانى أن أتصور هذا »

١٣٣ — سأل السيد ابراهيم الشريف يوسف الهندى (معين) هل اعطى أى تعويض لسكان منطقة أبى دليج الذين فقدوا منازلهم أو أصابها التلف بسبب السيول الناجمة عن الامطار الغزيرة التى هطلت فى العام الماضى

اجابة وكيل الوزارة للداخلية

عندما حدثت السيول فى أبى دليج فى صيف سنة ١٩٥٠ كانت تلك المنطقة تابعة لمديرية كسلا . وانها قد أضيفت حديثا الى مديرية الخرطوم وقـد قدم طلب لتعويضـات عـن الاضرار التى سببتها السـيول الى مكتب المركز فى أبريل سنة ١٩٥١ والموضوع برمته قيدالنظر الآن بواسطة مدير مديرية الخرطوم وهو على اتصال بسلطات كسلا للتثبت من الوقائع المزعومة

السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق) : « متى يصـادق على التعويضات لان الاهالى فى حاجة ماسة اليها ؟ »

وكيل الوزارة للداخلية : « أكرر القول بأن المسألة الآن قيد النظر والمأمول أن يعطى قرار فيها قريبا »

١٣٤ — سأل السيد الامين على عيسى (الجبال «أ») هل يعتزم صرف مبلغ آخر الى مزارعى القطن بجبال النوبة نسبة لذلك الارتفاع البالغ فى أسعار القطن الامريكانى

اجابة وزير الزراعة

قد ذكرت فى الرد على السؤال نمرة ٨٣ آن صرف قسط ثان لمزارعى القطن بجبال النوبة ليس بعملى . فكل ما يتبقى لدينا سيضاف الى مال تعادل الاحتياطى لتدعيمه

١٣٥ — سأل السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق) هل سيكون لاى توصيات تضعها لجنة ملز بشآن آرباب المعاشات آثر رجعى ابتداء من آول يناير ١٩٥٠

اجابة وكيل الوزارة للمالية

انى آسف لا يمكن إعطاء اجابة قاطعة الى آن تصل توصيات لجنة ملز (لا ما توصى به من منح) بخصوص المعاشات الى المجلس التنفيذى وينظرها

وعلى آى حال فيمكن آن آقول هذا فى حالة الموظفين الذين احيلوا الى المعاش آوسيحالون بعد ١٩٥٠/١/١ . انه اذا ما آوصت لجنة ملز وقبل المجلس التنفيذى تلك التوصية بزيادات الفئات الاساسية للوظائف التى كان يشغلها آولئك الموظفون فى مدة العامين الاخيرين من خدمتهم وكانت تلك الزيادات آكبر من الزيادات التى سمح بها التعديل المؤقت فى فئات المرتبات فى سنة ١٩٥٠ فسيكون لمثل تلك الزيادات آثرا رجعيا من آول يناير سنة ١٩٥٠ تنفيذا للوعد الذى آدلينا به الى الجمعية وتصدق على الاموال اللازمة — وعلى هذا — مع مراعاة الفئات القصوى المنصوص عنها فى قوانين المعاشات — فان معاشات الموظفين الذين تقاعدوا من الخدمة بعد ١٩٥٠/١/١ ستزيد من نفسها (بشرط آن يدفع آولئك الموظفون الاستقطاعات اللازمة) بمبلغ يتناسب مع الزيادة فى المرتب المصدق به ويتناسب مع عدد الاشهر وآقصاها ٢٤ شهرا التى يمكن الموظف آن يخدمها بعد ١٩٥٠/١/١ قبل آن يتقاعد آو يحال للمعاش

السيد بدوى محمد على : « هل من المحتمل — آكرر من المحتمل — آن يكون الاثر رجعيا ؟ »

وكيل الوزارة للمالية : « آخشى آن لا آستطيع اعطاء رد محدد فى الوقت الحاضر ؟ »

نظر فى مرحلة التقرير مشروع قانون التعديلات المتنوعة ويتضمن

مشروع القانون تعديلا الى قانون أرض الجزيرة متمما لتوصيات اللجنة المختارة فى الدورة الماضية على أن يحدد بيع الاراضى فى المنطقة المروية للحكومة فقط واقترح ادخال تعديلين فى التوصيات فى ذلك الحين أحدهما يسمح بالبيع بين أعضاء الاسرة نفسها والآخر يسمح بالهبة بين أعضاء الاسرة نفسها — لم يوافق على هذين التعديلين فى حينهما

السيد محمد مساعد (الحصاحيصا) اقترح تعديلا بالنيابة عن السيد أحمد الحاج يوسف علقم للسماح بالهبة بين الآباء وأبنائهم بشرط أن يعطى المدير موافقته

السيد محمد على شوقى (وكيل وزارة للعدل) اعترض على هذا لانه ضد روح مشروع القانون الذى هو لفائدة القطر كمجموعة بالرغم من انه ضد رغبات نفر من ملاك الاراضى

تكلم عدد من الاعضاء فى صالح التعديل وعندما طرح للتصويت لم يعارضه أحد

وفى مرحلة التقرير لمشروع قانون الحكومة المحلية اقترح السير جيمس روبرتسون عددا من التعديلات بعضها ليلتقى مع النقاط التى آثارها الاعضاء فى مرحلة اللجنة وبعضها الآخر لاكمال اتقان مشروع القانون وبصفة خاصة الجدول الاول منه . والتعديل الغير حكومى الوحيد هو الذى اقترحه السيد محمد صالح ضرغام (وادى حلفا) بغرض ادخال استثناء فى عدم الاهلية العامة لعضوية المجلس للاشخاص الذين حكم عليهم خلال السنوات الخمس الماضية بالسجن لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وكانت ادانتهم تحت المادة ١٠٥ من قانون العقوبات . تلك المادة الخاصة باثارة الفتنة التى عدلت حديثا . وقد قال انه ليس من العدل فى شىء أن يحرم الاشخاص الذين حوكموا بالسجن لارائهم السياسية من التمتع بعضوية مجالس الحكومة المحلية

السير جيمس روبرتسون (السكرتير الادارى) عارض التعديل واقتبس من المادة ١٠٥ أهم الكلمات التى وردت فيها وهى « كل من يثير أو يحاول أن يثير معارضة غير قانونية لحكومة السودان أو يثير أو يحاول أن يثير شعور الكراهية أو السخرية ضد تلك الحكومة الخ » ثم نبه الى كلمتى « غير قانونية » وتساءل عن كيف يكون الشخص الذى أدين لمعارضة غير قانونية للحكومة المركزية أهو نوع صالح للجلوس فى

مجالس الحكومة المحلية ؟ وأضاف الى قوله أن المعجم حدد كلمة «فتنة» بمعنى « السلوك أو الخطابة التى ترمى الى خلق ثورة أو اخلال بالنظام العام » ولا زالت مجالس الحكومة المحلية التى أعطيت سلطة التشريع فى المسائل المحلية فى باكورة تكوينها ومن ثم فلابد لها من بداية صحيحة • وهل من رأى الجمعية أنه قد يكون من الخير أن يسمح بالعضوية لاشخاص كانوا يعملون للثورة أو للاخلال بالامن العام ؟

السيد محمد الخليفة شريف (كوستى شمال) قال ان مشروع القانون يهدف الى استتباب الامن والنظام فى ظل حكومة رشيدة • وعنده ان الاشخاص الذين اخلوا بقوانين البلاد غير حريين أن يكونوا أعضاء فى مجالس الحكومة المحلية

السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق) تساءل ألا يكون الاشخاص الذين أدينوا تحت المادة ١٠٥ مجرمين ؟ وقال انه لا يستطيع أن يقول بتأييد التعديل

السيد محمد أحمد البرير (معين) اعترض على التعديل

السيد يوسف العجب (نظارة الفونج) والسيد ستانسلاوس بياساما (بحر الغزال) أعربا عن رأيهما بانه اذا ما أجيز التعديل فسيكون حائلا دون تقدم الحكومات المحلية

السيد محمد على شوقى (وكيل الوزارة للعدل) وافق مقدم الاقتراح فى ملاحظته وقال انه قد يكون من بين الاشخاص الذين ادينوا تحت المادة ١٠٥ نفر نابهون لديهم امكانيات المواطن المفيد • وانه ليس من الحكمة أن تحرم المجالس من خدمات أمثال هؤلاء المواطنين ولكن نص مشروع القانون على انه يمكن لهؤلاء الاشخاص أن يرشحوا أنفسهم للانتخاب بعد مضى خمس سنوات ، ولذا فليس هناك ما يستلزم ادخال هذا التعديل

السيد فضل بشير (معين) قال انه مقتنع بأن قانون البلاد يتسم بعدالته وان الاشراف عليه صحيح ولو أن هناك مناسبات أدين فيها أشخاص لم يقصدوا اطلاقا الى اثارة الفتنة لمجرد كتابتهم مقالا رأت المحاكم فيه ما يثير الفتنة • ومادة القانون تتصف بالابهام والغموض لدرجة يمكن معها ادانة أى شخص تحتها لمجرد اعرابه عن آرائه السياسية وقد

لا تكون هناك حاجة للتعديل المقترح لو كانت الجرائم السياسية معترفا بها قانونا . ومن رأيه أن لا يحرم الاشخاص الذين حوكموا بالسجن بسبب الاعراب عن الآراء السياسية من الجلوس فى مجالس الحكومة المحلية

السيد ابراهيم أحمد (عضو مجلس بلا أعباء مصلحية) قال لكى تصبح مجالس الحكومات المحلية ناجحة يجب أن ينسى أعضاء تلك المجالس خلافاتهم الدينية والجنسية والسياسية عند بحثهم للشئون المحلية ويجب أن يكون شعورهم الوحيد هو خدمة الجهة التى هم بها والا يهتموا بسياسة الامة الواسعة . وأولئك الاشخاص الذين يخلطون بين المسلكين لا يصلحون أن يكونوا أعضاء فى مجالس الحكومات المحلية حتى ولو برهنوا على أنهم سياسيون صالحون

وقد سقط الاقتراح بعد التصويت عليه

شكر السير جيمس روبرتسون (السكرتير الادارى) الاعضاء عند اقتراحه القراءة الثالثة لمشروع القانون وذلك لما أبدوه من اهتمام وجلد أثناء بحث مشروع القانون . وقال لم يستطع أحد أن يقول أن مشروع القانون قد أجيز دون أن يبحث بحثا مستوفيا فقد بدىء فى هذا الموضوع من مدة ثلاث سنوات عندما طلب من الدكتور مارشال تقديم تقريره وقد بحثت الجمعية ذلك التقرير باهتمام كما بحثت مشروع القانون بنفس الاهتمام وأجازته . ثم قال انه يأمل أن يتخذ مشروع هذا القانون أساسا لتكوين مجالس قوية مستقلة تمكن الشعب من المساهمة فى القيام بأعمال بلاده

السيد عبد الكريم محمد (نائب الرئيس) شكر السكرتير الادارى لشرحه كل النقاط التى أثارها الاعضاء ولتلبيته لانتقاداتهم والعمل باقتراحاتهم بروح سلمية

وهنا وافقت الجمعية على القراءة الثالثة

ثم انعقدت الجمعية فى هيئة لجنة لاستئناف النظر فى مشروع الاعتمادات ١٩٥١/٥٢ سنة ١٩٥١ المستأنف من يوم الخميس ١٠ مايو وعند بحث الاعتماد نمرة ٤٤ الخاص بمصلحة السكة الحديدية قال

السيد عمر عجبين (عطبره) ان عطبره ملتقى هام للسكة الحديد ورواده عديدون من القرى المجاورة . وتنقسم المدينة الى قسمين : حى السكة الحديد والمدينة الاصلية التى يفصلها سلك شائك وحائط من الخرسانة على طول خط السكة الحديد . وهناك « مزلقانات » على تقاطع بعض الطرق ولكن بالنسبة لحركة القاطرات المستمرة سواء عند وصولها او قيامها او المناورة تقفل هذه المزلقانات وتسبب تأخيرا عظيما لحركة المرور من الاتجاهين . واقترح ان انجع علاج هو عمل نفق تحت الارض

السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق) تساءل عما اذا كان فى النية نقل محطة السكة الحديد من الخرطوم الى كيلو اربعة وهل فى النية بناء كوبرى فوق بوابة المسلمية ؟

السيد محمد احمد البرير (معين) قال ان ثمانية آلاف رأس من الماشية فقط من ثلاثة وستين الفا التى منتظرة الترحيل قد تم ترحيلها فى هذا الموسم بواسطة السكة الحديد التى آخذت تشحن الصمغ فى عربات الماشية . وتأخير ترحيل الابقار سبب خسارة للمصدرين الذين يستخدمون بوجه الاجمال حوالى اربعة آلاف شخص لملاحظة ماشيتهم واذا ما اعطيت الافضلية للصمغ لانه يدر الدولارات فلا يغيب عن البال ان السكة الحديد تحصل على ايراد من الماشية بواقع اثنى عشر جنيها للرأس عن طريق بورتسودان وثمانية جنيهات وخمسمائة مليم عن طريق وادى حلفا

السيد محمد الخليفة شريف (كوستى شمال) قال قامت مصلحة السكة الحديدية باعمالها خير قيام لمدة الخمسين سنة الماضية واذا كان هناك تأخير فى نقل البضائع فى بحر السنة الماضية فذلك فى الواقع نتيجة للاضرابات وقطوعات الخطوط والتأخير من استلام العربات

السيد ستانسلاوس بياساما (بحر الغزال) قال يجب تحسين الملاحة فى نهر الجور وقال فى بعض الاحيان تتأخر رسائل البضائع من المديريات الجنوبية لما يقرب من شهرين ويجب نقل مثل تلك البضائع من كوستى للخرطوم بقطارات خاصة ثم قال يجب ارسال مهندس للجنوب للتحرى عن امكانية فتح نهر اللول حتى تتمكن البواخر من الوصول الى آويل ونياميل

السيد يوسف العجب (نظارة الفنج) قال قدمت الوزارات الاخرى والمصالح بروجرامات عن التعمير فى بحر السنوات الثلاث الماضية ولكن لم تقدم مصلحة السكة الحديدية شيئا وزيادة على ذلك فلم تمتد خطوط جديدة منذ سنة ١٩٢٦ وهذا لا يتناسب مع تقدم البلاد السريع

السيد الزبير حمد الملك (دنقلا) وافق على حديث السيد يوسف العجب وقال يجب تحسين المواصلات النهرية بين كرمة ودنقلا وذلك بالنسبة للتأخير الشديد فى نقل البضائع والمحصول من هناك . وقال يجب التحرى ان كان فى الامكان مد خط للسكة الحديد بين آم درمان والدبة لحل الموقف اذ تغيرت الاحوال فى تلك الجهات التى اصبحت بها مشاريع زراعية كثيرة وكثر اهتمام الناس بالتوسع الزراعى

السيد خميس مرسال (بحر الغزال) قال انه لا يرى سببا فى خسارة ايراد البواخر النيلية فى خط الجنوب والتى تسير فى منطقة بحر الغزال لان وقودها هو الخشب وان ثمنه رخيص جدا وصنادل الدرجة الثالثة التى تسير فى ذلك الخط يجب امدادها بنمليات لان الناموس فى المستنقعات مفزع

المستر هلارد (عضو مجلس بدون اعباء مصلحية ومدير السكة الحديد) قال ردا على نقاط عديدة أثيرت . أن السيد عمر عجبين سيكون مسرورا ليسمع أن ممرا تحت الارض لمرور الحركة تحت خط سكة حديد عطبره قيد النظر وان ما بقى أن يقرر هو حصة السكة الحديد فى تكاليفه وحصة الحكومة المحلية والمركزية . وان السيد بدوى محمد على آثار مسألة كبرى على مدخل خط السكة الحديد فى بوابة المسلمية بالخرطوم وانه يجد فى الميزانية التى تحت البحث بندا يساوى ٨ر٣٠٠ جنيها مصريا وهو نصيب السكة الحديد فى هذا الكوبرى والباقى ستتحمله الحكومة المركزية والبلدية . وان السكة الحديد ستكون مسئولة عن بناء الكبرى وتتعشم أن نبدأ العمل فى اكتوبر بشرط أن تصل كل الادوات . وبالاشارة الى السؤال الآخر من السيد بدوى فان مدير السكة الحديد ليس له علم باقتراح لنقل محطة السكة الحديد الى كيلو أربعة . وقد أبدى السيد البرير بعض الشكوى المعقولة الخاصة بتأخير ترحيل البضائع والحيوانات وقال انه شخصيا لا يعلم الاسس التى بنى عليها نظام الاسبقية . على انه حين شعر بعجز مصلحة السكة الحديد عن ترحيل المحاصيل غير العادية فى الوقت العادى اتصل بمدير مصلحة الاقتصاد

والتجارة وطلب اليه تعيين لجنة تقوم باعطاء الاسبقية . وعليه فان اى شكوى يجب توجيهها اليه . وكما قال السيد محمد الخليفة شريف كانت هناك اضرابات وسيول ومحاصيل جيدة وأثنى عليه لمعرفته للموقف وكانت مشكلة عدد العربات التى يجب أن تمتلكها السكة الحديد من الصعوبة بمكان وليس هناك سكه حديد ينتظر أن يكون لديها عدد كاف من العربات والقاطرات تمكنها من ترحيل محصول جيد بأكمله فى ستة أشهر . وهل يستطيع أحد من الاعضاء المحترمين أن يعود بالذاكرة ويذكر عاما كان فيه منتوج الفدان سبعة قناطير من القطن بجانب انتاج جيد فى الحبوب والذرة وحيوانات بدينة وغير ذلك فى أقدار وفيرة ؟ ولكيما يتسنى ترحيل الاقدار من البضائع التى قدمت للشحن فيما بين يناير ويونيو فلا بد من الحصول على ٦٥٠ عربة و ٢٥ قاطرة اضافية مع امتداد لا يستهان به فى الورش للاشراف عليها . ان عملا كهذا يقدر بما لا تقل قيمته عن ثلاثة ملايين من الجنيهات . ولو أمكن استخدام كل هذا العدد سنويا لجاز شراءه ولكن هذا العام كان شاذا لم ير له مثيلا فى مدة الست والعشرين عاما التى قضاها فى خدمة هذه البلاد . ويجد الاعضاء فى الميزانية اعتمادا لشراء ١٠٠ عربة جديدة سبق ان طلبت . ويتضمن بروجرام سنة ١٩٥٢/٥٣ الذى لا يزال فى صورة مسودة ١٠٠ عربة أخرى . وسيسافر فى صباح الغد الى المملكة المتحدة حيث يتباحث مع أصحاب المعامل عما اذا كان من الحكمة اضافة هذه العربات الاضافية الى البروجرام الحالى بدلا من الانتظار حتى سنة ١٩٥٢/٥٣ واذا ما اتفق الرأى فى لندن على عدالة هذا الاجراء فسيتقدم السكرتير المالى الى الجمعية للموافقة على اعتماد اضافى

وقد اثار السيد ستانسلاوس مرة اخرى موضوع حفر القنوات الذى اجيب عليه تماما . ثم تحدث المستر هلرد مذكرا السيد ستانسلاوس وبقية الاعضاء الجنوبيين بان مصلحة السكة الحديدية تخسر مبلغ ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه سنويا فى تسيير تلك البواخر واذا كانت هناك شركة خصوصية تعمل تحت احوال تجارية فى تسيير هذه البواخر لما كانت اليوم تسير اى باخرة فى مياه الجنوب لانها لا يمكن ان تعمل بخسارة وفى الواقع لم يتأخر نقل طن واحد من البضائع التى سبق واستلمت فى الجنوب . وصحيح انه لم ترسل صنادل للرسائل الفردية فى اوقات معينة ولكن الخدمات المنتظمة كفيلة لنقل جميع البضائع . وهم فى الواقع يوالون ادخال التحسينات على هذه السفرية بما فى ذلك توسيع هذه المجارى غير أن البلاد لا تستطيع صرف مبالغ باهظة على أعمال سوف لا تعود بل

لا يمكنها أن تعود بفائدة كافية حسب ما هو مقدر لها فى المستقبل

تحدث السيد يوسف العجب بعدم التوسع والتعمير فى السكة الحديدية منذ عشرين سنة . والواقع كان هناك تقدم وتوسع عظيمين وليس ضروريا ان يكون ذلك فى مد الخطوط . وقد يكون حضرة العضو المحترم على علم بان خط السكة الحديد بين سنارو ود الناى سيبدأ فى تخطيطه فى أكتوبر القادم . وقد رجع الباشمهندس من هناك وذكر ان ليس هناك سبب يمنع تخطيط الارض فى سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ وان يتم بناء الخط فى سنة ١٩٥٣/١٩٥٤ على شرط أن لا يحول شىء دون وصول الادوات . ثم قال انه قد فهم شكوى السيد خميس مرسال بخصوص تزويد صنادل الدرجة الثالثة بنمليات وسيرى ان كان فى امكانه عمل شىء

السيد يوسف ادريس آدم هبانى (الدويم غرب) قال اذا انشأت الحكومة خط سكة حديد فرعى واحد كل سنة يصبح فى القطر فى مدى عشرين سنة شبكة من خطوط السكة الحديد . وان الجمال التى تصدر الى مصر تقطع الآن طريقا شاقا ومتعبا فى رحلتها وعند وصولها الى مقرها تصل ضعيفة ولا يدفع فيها الا ثمن بخس . فاذا صنعت السكة الحديد عربات خاصة لنقل الجمال فانها تصل بحالة جيدة وتجد اثمانا عالية

عندما كانت الساعة الواحدة وكان الاعضاء يقفون للتحدث تأجلت المداولة الى يوم الاثنين

[رقم ٢٥]

وقائع

يوم الاثنين ١٤ مايو سنة ١٩٥١

جلس السيد الرئيس على كرسى الرئاسة فى الساعة ٩٫٣٠ صباحا

قدم السيد عبد الكريم محمد تقرير اللجنة المختارة التى كونت لبحث مصروفات الاعضاء ومكافآتهم

قدم السيد عبد الله بك خليل مشروع قانون اعتماد مال اضافى عن سنة ١٩٥٠/٥١ سنة ١٩٥١

الامر :— ان يقرأ مشروع القانون للمرة الثانية فى يوم الاربعاء ١٦ مايو

اوامر اليوم

النظر فى اللجنة

مشروع قانون ايرادات سنة ١٩٥٠/٥١ الفائضة سنة ١٩٥١

مشروع قانون الاعتمادات المالية سنة ١٩٥١/٥٢ سنة ١٩٥١

مشروع قانون الاعتمادات المالية من الاحتياطى سنة ١٩٥١/٥٢ سنة ١٩٥١

فى اللجنة

مشروع قانون ايرادات سنة ١٩٥٠/٥١ الفائضة سنة ١٩٥١

المادة ٢ اقرت

المادة ١ (الاسم) اقرت

يرفع مشروع القانون للجمعية بلا تعديل

مشروع قانون الاعتمادات المالية سنة ١٩٥١/٥٢ سنة ١٩٥١

استئناف المداولة فى الموضوع المطروح فى يوم السبت ١٢

مايو بان يدرج مبلغ ٥ر١٩٩ر٠٠٠ جنيه مصرى فى الجدول لخدمات السكك الحديدية (الاعتماد رقم ٤٤)

طرح الموضوع مرة ثانية

وعندما لفت نظر رئيس اللجنة الى عدم وجود النصاب القانونى وهو ٣٥ عضوا اوقفت الاعمال ودقت الاجراس وعندما تكامل النصاب استؤنفت الاعمال

ادرج مبلغ ٥ر١٩٩ر٠٠٠ جنيه مصرى فى الجدول لخدمات السكك الحديدية السودانية

ادرجت المبالغ الآتية فى الجدول للخدمات المعينة

الاعتماد	الوحدة	المبلغ المخصص جنيه مصرى
٤٥	لحساب التعمير سنة ١٩٥١/٥٦ من ايرادات الحكومة المركزية	٦ر٠٠٠ر٠٠٠
٤٦	الى حساب السكك الحديدية الاساسى	٥٠٥ر٠٠٠
٤٢	مصلحة الرى	٨٦٨ر٣٦٩
٤٣	قوة دفاع السودان	١ر٢٨٦ر٥٤٤

المادتان ٢ و٣ اقرتا

المادة ١ (الاسم) اقرت

يرفع مشروع القانون للجمعية بلا تعديل

مشروع قانون اعتماد مالى سنة ١٩٥١/٥٢ من الاموال الاحتياطية سنة ١٩٥١

المادتان ٢ و٣ اقرتا

المادة ١ (الاسم) اقرت

يرفع مشروع القانون للجمعية بلا تعديل

وعندما استأنف السيد الرئيس جلوسه على كرسى الرئاسة ابلغ الجمعية ان اللجنة نظرت مشروع قانون ايرادات سنة ١٩٥٠/٥١ الفائضة سنة ١٩٥١ واشارت عليه ان يرفعه للجمعية بلا تعديل

الامر :— ان يقرأ مشروع القانون للمرة الثالثة غدا

ابلغ السيد الرئيس الجمعية ان اللجنة نظرت مشروع قانون الاعتمادات المالية سنة١٩٥١/٥٢سنة١٩٥١واشارت عليه ان يرفعه للجمعية بلا تعديل

الامر :— ان يقرأ مشروع القانون للمرة الثالثة غدا

ابلغ السيد الرئيس الجمعية ان اللجنة نظرت مشروع قانون الاعتمادات المالية من الاحتياطى سنة ١٩٥١/٥٢ سنة ١٩٥١ واشارت عليه ان يرفعه للجمعية بلا تعديل

الامر :— ان يقرأ مشروع القانون للمرة الثالثة غدا

القرار :— ان تؤجل الجمعية الآن (السيد عبد الله بك خليل)

تأجلت الجمعية فى الساعة ١٢ر٣٠ بعد الظهر

الملخص اليومى

الاثنين ١٤ مايو سنة ١٩٥١

السيد عبد الكريم محمد (نائب الرئيس) قدم تقرير اللجنة المختارة لبحث مصروفات الاعضاء ومكافآتهم واعطى اعلانا انه سيقترح فى يوم الخميس قبول آكبر جزء من التقرير

فى الوقت المحدد للاسئلة

١٣٧ — سأل السيد عبد الكريم محمد (نائب الرئيس) هل تعتزم حكومة السودان فتح مكتب دائم فى جدة لتمثيل هذه البلاد هناك

اجابة وكيل الوزارة للداخلية

لا يا سيدى . فى خلال موسم الحج تعين حكومة السودان مندوبا فى الحجاز ليساعد الحجاج السودانيين . وهو يمكث فى الحجاز نحو ثلاثة آشهر . وان عدد السودانيين الذين يتخلفون هناك بعد تآدية فريضة الحج والمسائل التى تتطلب الحل لا يبرر تعيين موظف بصفة مستديمة

السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق) : « كم عدد السودانيين الذين يستوطنون الحجاز سنويا بعد اداء فريضة الحج ؟ »

وكيل الوزارة للداخلية : « لا آستطيع اعطاء ارقام ثابتة من غير اعلان سابق ولكن من المؤكد ان هذه الارقام ضئيلة فى جملتها »

السيد فضل بشير (معين) : « آلا يظن وكيل الوزارة ان الموقف قد تغير الآن بوجود المئات من العمال فى الحجاز وانه آصبح هناك ما يبرر انشاء وكالة دائمة فى جدة ؟ »

وكيل الوزارة للداخلية « صحيح ان هناك عمالا سودانيين ولكن لا توجد بينة تؤيد ضرورة انشاء هذه الوكالة »

السيد عبد الكريم محمد « هل يعلم وكيل الوزارة اننى حين زرت الحجاز منذ عشر سنوات مضت وجدت عددا كبيرا من السودانيين هناك فى سوء من العيش يجعل انشاء وكالة مرغوبا فيه للغاية ؟ »

ليست هناك اجابة

١٣٨ — سأل السيد الطيب آدم جيلى (تقلى) هل ستحصل شركة السودان المحددة لانتاج اللحوم على حاجياتها من الماشية من متعهدين أو من أفراد

اجابة وكيل الوزارة للداخلية نيابة عن وكيل الوزارة للاقتصاد والتجارة

لا يبدو أن هذا السؤال مما يدخل فى دائرة اختصاص الحكومة ان اهتمام السلطات يعنى بايجاد سوق لفائض الماشية كنتيجة لحملات التطعيم وما لم تتخذ الشركة من الاجراءات ما يتعارض مع المصالح المحلية (كموارد المياه أو المراعى أو خلافها) فان امر اختيار الموردين يعتبر اجراء تجاريا يجدر تركه للشركة لتسويته بنفسها . على كل حال عندما بحث هذا الموضوع مؤخرا مع مندوب الشركة اتضح انه لم يقرر بعد بوجه قاطع ولكن شعرنا بأن الشركة تميل الى سلوك سياسة الباب المفتوح لكل من يتقدم بماشيته للبيع

السيد بدوى محمد على : « هل بدأت الشركة عملها بعد وهل هناك مساهمون سودانيون فيها ؟ »

وكيل الوزارة للداخلية نيابة عن وكيل الوزارة للاقتصاد والتجارة « يجرى العمل الآن فى تشييد مبانى الشركة وينتظر اكمالها فى نهاية سبتمبر وسيبدأ المصنع عمله فى أول اكتوبر القادم أما عن الجزء الآخر من السؤال فاننى لا أستطيع اعطاء رد عنه »

وكيل الوزارة للعدل « فيما يختص بهذا الجزء من السؤال هل لى أن أذكر الاعضاء المحترمين ان هذه شركة مسجلة ويستطيع أولئك الذين يهمهم الامر أن يحصلوا على التفصيلات هذه جميعها من المسجل العام »

وبعد الاسئلة أدلى السيد عبد الرحمن على طه (وزير المعارف) بالبيان التالى :—

عندما أجبت على السؤال نمرة ١٥١ الذى تقدم به السيد بوث ديو ، ذكرت عدد الموظفين السودانيين الذين يحملون درجات جامعية أو دبلومات فى كل مصلحة من مصالح الحكومة — ويوجد هذا البيان فى صفحة ٦٢٩ من الملخص الاسبوعى لاجراءات الجمعية فى الاسبوع المنتهى فى ١٠ أبريل سنة ١٩٥١

لقد علمت الآن من مدير مصلحة الاشغال انه أخبرنى خطأ أن ليس فى مصلحته موظف سودانى ممن يحملون الدبلوم بينما يوجد منهم فى

الواقع ثمانية وعليه فيمكن حضرة العضو آن يصحح الارقام التى جاءت فى الملخص الاسبوعى

انعقدت الجمعية فى هيئة لجنة للنظر فى مشروع قانون الاعتمادات المالية من الاحتياطى ١٩٥١/٥٢ سنة ١٩٥١ ووافقت عليه دون تعليق ثم استمرت اللجنة فى النظر فى مشروع قانون الاعتمادات المالية ١٩٥١/٥٢ سنة ١٩٥١ وبعد ذلك استأنفت البحث فى الاعتماد المخصص لمصلحة السكة الحديدية المستأنف من يوم السبت

السيد ستانسلاوس بياساما (بحر الغزال) قال تحدث مدير عام السكة الحديدية بأنه غير مفكر فى التوسع فى خدمات البواخر فى الجنوب وذلك لانها تسير بخسارة سنوية تبلغ ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه ، لم تكن هذه سياسة حكيمة آن تقدم المصلحة خدمات رديئة لتلك المديريات أو المصالح ذات الايراد القليل واذا ما صرفت الحكومة الآن مبالغ لتحسين المواصلات فانها ستجنى محصولا جيدا فى المستقبل

السيد عبد الكريم محمد (نائب الرئيس) تظلم من استمرار قطع المواصلات سنة بعد آخرى بسبب قطع الخطوط وطالب ببناء كبارى على طول خط السكة الحديدية تجنبا لقطع المواصلات وقال آن الحجز فى الدرجة الثانية فى وابورات البحر فى الجنوب غير كاف ولا يمكن حجز آمكنة فى الدرجة الثانية ما لم يكن الحجز قبل مدة طويلة وحيث آن عددا كبيرا من أولئك الاشخاص الذين كانوا يسافرون بالدرجة الاولى يسافرون اليوم عن طريق الجو فقد يكون من الحكمة تخفيض جزء من قمرات الدرجة الاولى للدرجة الثانية

السيد بنيامين لوكى (الاستوائية) آيد حديث السيد ستانسلاوس بآن سياسة مصلحة السكة الحديدية السلبية فيما يختص بتحسين الملاحة النهرية فى الجنوب غير حكيمة كما انها متناقضة مع سياسة المجلس التنفيذى التى ترمى الى تقدم المديريات الجنوبية ويمكن الوصول لمثل هذا التقدم بتحسين سبل النقل بين الشمال والجنوب

السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق) قال يستلزم تقدم البلاد الزراعى والاقتصادى الحاضر عددا كبيرا من العربات والقاطرات ففى المديريات الجنوبية تزرع الفواكه بكثرة عظيمة ولعدم وجود نظام مناسب

لنقل الفواكه للاسواق فانها تلقى على الارض وعلى السكة الحديدية أن تمد وابورات البحر بثلاجات حتى يمكن نقل تلك الفواكه الى الشمال لتباع فى الاسواق

السيد محمد آدم ادهم (ام درمان جنوب) قال لم تمد السكة الحديدية خطوطا جديدة لمدة سنين وان القاطرات والعربات فى حاجة للتحسين وقال يجب على مصلحة السكة الحديدية تحضير بروجرام للتوسع لمدة خمس أو ست سنوات فيما يختص بالتحسينات الضرورية

السيد عبد الله آدم (بحر الغزال) قال سوف لا يأسف احد للخسائر الناتجة من المواصلات النهرية فى المديريات الجنوبية فان الجنوب هو جزء من السودان كله

السيد اندريا جور (الاستوائية) اقترح ان تعين مصلحة السكة الحديدية ممرضين مدربين فى وابورات البوستة للاسعاف فى الحالات الطارئة

السيد بابو عثمان نمر (دار مسيرية) قال ان طرق المواصلات الوحيدة بين المديريات الغربية وبقية اجزاء القطر تعتمد على العربات ففى مدة الامطار تصبح تلك المديريات فى عزلة تامة كما ان اجرة نقل البضائع باللوارى عالية جدا وان هناك حاجة ماسة لمد خط حديدى الى الجهات الغربية . ثم قال ان سياسة مصلحة السكة الحديدية لعدم الاهتمام بالتوسع الذى لم يأت بربح عاجل سياسة غير حكيمة ويجب ان يكون شعارها العمل لسد حاجة البلاد

السيد عبد الفتاح محمد المغربى (معين) قال انه بمقارنة ارقام الميزانية للاربع سنوات الماضية يتضح أن ايرادات السكة الحديدية كانت قليلة بالقياس الى الايرادات العامة للبلاد والمفروض ان تعطى ميزانية السكة الحديد صورة عكسية لتطور اقتصاديات البلاد كلها على ان الخسارة التى تنجت عن سفريات النهر الجنوبية كانت من حيث ضخامتها متساوية مع ايرادات وزارة الزراعة وقد يكون أكثر اقتصادا ربط الشمال والجنوب بخط سكة حديد ومعنى هذا ان يصرف مبلغ جسيم اول الامر ولكنه سيعود بنتائج مرضية فى المستقبل ومن دواعى السرور ان يزاد الى حد كبير هذا العام المبلغ المخصص لبناء مساكن موظفى السكة الحديد ومن المأمول ان يكون للعمال والمستخدمين خارج الهيئة نصيب عادل من هذا المبلغ

السيد عبد الله مسعود (وكيل الوزارة للسكة الحديد) قال مشيرا الى ملاحظة ابداها السيد يوسف هبانى ان عملين يستحقان التسجيل تم انجازهما حتى الآن ويعود الفضل فيهما الى المستر هلرد الذى أولا الغى فئات البضائع التى تقبل للشحن على مسئولية اربابها وثانيا يعود اليه القرار باستئناف العمل فى الخط الحديدى الجديد من سنار الى ود النيل وقال فيما يختص بمسألة المواصلات النهرية فى الجنوب التى اثارها السيد ستانسلاوس بياساما انه ابان فى مناسبة سابقة ان الطريقة الوحيدة لضمان وصول البواخر الى المشرع اثناء انخفاض النهر هى توسيع المجارى المائية لمدى ٢ أو ٣ كيلومترات فى النهر مما يكلف أموالا باهظة والوحدة الوحيدة التى يمكن استخدامها لتوسيع مثل هذه المجارى هى الكراكة عقرب التى يمتلكها الرى المصرى وهذه الكراكة قديمه وان امكن الحصول عليها قد لا تستطيع القيام بهذا العمل وتساءل عما اذا كان العضو المحترم جادا فى المطالبة بتكبد خسارة اكثر مما حدث فى سفريات النهر فى الخط الجنوبى على ان مجرى النهر للمشرع قابل للملاحة بين أبريل وسبتمبر وفيما عدا هذه المدة يقوم النقل الميكانيكى بسهولة بترحيل البضائع المعروضة للارسال فى الجنوب وقد جهزت كل البواخر والقطارات بمعدات الاسعافات الاولية وتدرب كل المهندسين والكماسرة على القيام بالاسعاف الاولى وانه من المستحيل ايجاد ممرض مدرب لهذا العمل بالنسبة للنقص فى عمال وزارة الصحة وقال مجيبا السيد بدوى محمد على ان الوحدتين الوحيدتين المجهزتين بمعدات التبريد ويعملان طوال ايام السنة فيما بين كوستى وجوبا هما الباخرتان اللتان تقومان بالسفريات نصف الشهرية وان مستودع التبريد بهما مملوء بمخزون الزبدة وغيرها من مأونة المرطبات التى يحتاج اليها فى السفر اما ترحيل الفاكهة من الجنوب لهو اولا من اختصاص وزارة الزراعة التى لها اذا ما رأت أن هناك ضرورة لذلك أن تجمع أطراف الموضوع وتتقدم لبحثه مع ادارة لسكة الحديد وقد اثار السيد عبد الكريم محمد موضوع القطوعات فقد كانت الامطار شاذة فى هذا العام وليس فى استطاعة السكة الحديد تشييد الكبارى على طول الخط وعلى كل حال فقد تديدت الكبارى على مجارى السيول الكبيرة وأقيمت المصارف على الصغير منها بيد أن هذه المجارى قد تغير اتجاهاتها وأظن لا يمكن المصلحة أن تعرف مقدما الى اى جهة يتخذ الخور اتجاهه لتتمكن من بناء قنطرة — اما بخصوص القطوعات الاخيرة المتسببة من خور العرب فان العمل جار فى تلك المنطقة للحصول على خط احسن والسيد عبد الفتاح محمد المغربى تظلم من قلة

ايراد السكة الحديد والسبب فى ذلك ان فئة النقل لم تزل منخفضة وفى الحقيقة لم تطرأ عليها اى زيادة منذ الحرب وربما يريد حضرة العضو المحترم زيادة فئة نقل القطن ولكن بكل تأكيد ان اسعار القطن العالية لا يمكن ان تبقى فى مستقرها العالى الراهن وسيسر السيد عبد الفتاح ان يعرف ان من ١٠٠ر٠٠٠ ج٠م٠ الاعتماد لبناء المنازل للموظفين ٥٠ر٠٠٠ ج٠م٠ خصص لبناء منازل العمال فى الخرطوم وعطبرة وبورتسودان و ٣٥ر٠٠٠ ج٠م٠ لبناء منازل المستخدمين خارج الهيئة فى المحطات الخارجية وفيما يختص بامتداد الخطوط الحديدية فى الاجزاء الاخرى من البلاد فقد عقد المدير العام اجتماعا فى السنة الماضية ضم كل مديرى المديريات ورؤساء المصالح والوزراء المختصين للنظر فى امتدادات الخطوط الضرورية وبعد بحث طويل اتخذ قرار بان الخط الوحيد الضرورى فى الواقع هو خط ود النيل الذى سبق ان رسمت الخطط لتشييده وهنا طرح الموضوع لاخذ الراى واجيز الاعتماد

واجيزت اعتمادات حساب التعمير وحساب رأس مال السكك الحديدية ومصلحة الرى بدون مداولة

وعند المداولة فى اعتماد قوة دفاع السودان قال السيد زين العابدين بك عبد التام انه من الضرورى للبلاد أن يكون لها جيش كبير يحميها فى حالة الاعتداء عليها وليس هناك فارق كبير بين مخصصات قوة دفاع السودان للعام الماضى وهذا العام ولقد كان لقوة دفاع السودان قبل سنة ١٩٣٩ سبع وحدات ميكانيكية مسلحة بالمدافع المضادة للدبابات ومدافع الفيكرز والبرين التى لا وجود لها الآن وليس بالقوة الآن وحدات سريعة على انه قد خفض عدد الوحدات فى الفرق المتنوعة ولم يطبق نظام السودنة فى قوة دفاع السودان كما هو الحال فى الخدمة المدنية وليس فى الميزانية اعتماد لترقى الضباط السودانيين لرتبة اللواء فى حين أن واحدا منهم فقط رقى الى رتبة الاميرالاى ولم يشغل الضباط السودانيون من ذوى الاهلية والرتب العالية مراكز قواد الفرق او مساعديهم وكما جاء بالميزانية هناك ٤٠ وظيفة لليوزباشى و ١٣ للصاغ مما يؤخر ترقى الطبقة الاولى وذلك بتحديد عدد الوظائف التى يرقون اليها وأضاف أن صف الضباط البريطانيين الذين يشغلون وظائف فنية بمرتبات تعادل مرتب الصاغ يمكن استبدالهم بضباط سودانيين بمرتبات اقل من تلك اذ آن فى الامكان تدريب هؤلاء ليقوموا بالعمل وقد زيد عدد وظائف البكباشية

البريطانيين من ٢١ فى السنة الماضية الى ٢٣ فى هذا العام وانه لمن الواجب أن تسودن هاتان الوظيفتان لتحسين مستقبل السودانيين للترقى والرأى عنده أن لا يعين الضباط البريطانيون الا فى الوظائف الفنية التى لا يمكن ملأها بضباط سودانيين ويجب أن توسع قوة دفاع السودان وتسلح بأحدث الاسلحة وزيادة على ذلك يجب ارسال عدد أكبر من الضباط لدراسات أخرى ولكلية أركان الحرب بالخارج ويجب كذلك أن يفتح مجال أوسع للضباط السودانيين للترقى الى الوظائف العالية ولا بد من جعل نظام السودنة بالجيش متمشيا جنبا لجنب مع نظام السودنة فى الخدمة المدنية وختاما أبدى رأيه انه لابد من تكوين مجلس أعلى يضم كبار الضباط السودانيين ليعالج مشاكل الدفاع ويكون مسئولا أمام المجلس التنفيذى

السيد يوسف ادريس آدم هبانى (الدويم غرب) قال ان ما يدرج الى قوة دفاع السودان يجب الا يكون مساويا لما يدرج الى وزارة المعارف كما هو ظاهر من أرقام الميزانية أن السودان ليس فى موقف أن يعلن فيه حربا ولم يكن المسئول وحده عن دفاعه اذا ما هوجم والحالة هذه لم يكن من الضرورى صرف مبالغ عظيمة كهذه على الجيش

السيد عبد الله آدم (بحر الغزال) قال يجب على حكومة السودان أن تغطى العجز فى ميزانية قوة دفاع السودان الذى سببه وقف الحصة السنوية وقدرها ٧٥٠٫٠٠٠ ج٠م التى كانت تدفعها الحكومة المصرية كما يجب أن توسع قوة دفاع السودان بارسال عدد أكبر من الضباط ليتلقوا الى وظيفة لواء ليكون مساعدا للقائد

تدريبا أكثر فى كلية أركان الحرب بالخارج ويجب ترقية ضابط سودانى

السيد عبد الرحمن على طه (وزير المعارف) أشار الى أن هناك مبالغ أخرى للتعليم بالاضافة الى تلك المبالغ المذكورة فى الاعتماد الخاص بوزارته والتى فى الاعتمادات المخصصة للمديريات وفى ميزانية التعمير وقال يجب أن لا تخفض المبالغ المرصودة لقوة دفاع السودان اذ من الضرورى وجود جيش منظم ممتاز حتى فى البلاد المستقلة وذلك كرمز للعزة القومية

السيد محمد أحمد البرير (معين) قال طالما اجتازت البلاد سنة سخية يجب التوسع فى قوة دفاع السودان

السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق) قال يجب اعتماد مبلغ اضافى لتوسيع قوة دفاع السودان وتساءل عما ان كان حقيقة آنذر الضباط السودانيين فى كل الوظائف بالا ينتظروا ترقيات آخرى فان كان الامر كذلك فهذا مما يؤثر على روح الضباط المعنوية ويوهن عزمهم من تادية أعمالهم بكفاءة

السيد أحمد الهاشم دفع الله (معين) قال لابد من وجود جيش قوى لحفظ الامن ولمساعدة انتشار التعليم ثم قال الكثير من النقاط التى آثارها السيد زين العابدين عبد التام تستحق كل اعتبار كما يجب آن لا ينسى آن قوة دفاع السودان قد لعبت دورا هاما آثناء الحرب الماضية وخاصة فى واقعة كرن

السيد محمد آدم آدهم (ام درمان غرب) قال لقوة دفاع السودان آهميتها فى حفظ الامن الداخلى وفى حماية البلاد فى حالة الاعتداء عليها ونسبة للتوتر الدولى الحاضر يجب آن يكون للسودان جيش قوى كبير كما يجب آن يكون هناك تجنيد الزامى حتى يتمكن آكبر عدد من المواطنين من التدريب العسكرى وتعلم النظام ثم قال قد آثنى كثيرا على قوة دفاع السودان لما قامت به من آعمال مدة الحرب الماضية ويجب آن يدرب الضباط السودانيون لملء الوظائف الكبيرة وان تحصر فيهم الترقيات فى الرتب الوسطى

السيد محمد محمد آبو الكل (الخرطوم بحرى) قال ان السودانيين الذين يطالبون بالحكم الذاتى يجب آن يكون لديهم جيش قوى يحتاجون اليه عند استقلال القطر

السيد ستانسلاوس بياساما (بحر الغزال) قال يجب آن يفتح المجال لترقية الضباط السودانيين الى وظائف آعلى وفى نفس الوقت يجب الاستعجال فى تلك الترقيات ويوجد بمباشية بريطانيين فى قوة دفاع السودان آكثر من السودانيين وان آعلى رتبة يصلها الضباط السودانيين هى وظيفة اميرالاى التى لم يرق اليها غير ضابط واحد

السيد يوسف ادريس آدم هبانى (الدويم غرب) قال بما آن هناك زيادات فى حصص ميزانية المديريات للتعليم كما قال وزير المعارف فهناك حصص للبوليس الذى يعتبر شبه قوة حربية — طالما آن القطر غير

مستقل يجب أن نركز جهودنا فى الاشياء — كالتعليم — التى تقرب الاستقلال ولا نهتم كثيرا برمز للعزة القومية

السيد عبد الله بكر (وكيل وزارة للدفاع) قال ان قوة دفاع السودان بحالتها الراهنة وافية لحاجة القطر فى وقت السلم وعلى صغر حجمها فهى قوة سريعة الحركة عالية فى روحها المعنوية تحت قيادة ضباط اكفاء من بريطانيين وسودانيين ومن السهل التوسع فيها فى حالة الطوارىء لان للقوة احتياطيا ملائما وقد تم ايجاد فرقة كاملة من الطبجية اى بزيادة ١٥٢ شخص بين جندى وصف ضابط لقوة دفاع السودان واضيفت وحدة ميكانيكية الى فرقة العرب الشرقية كما انشئت وحدة للاشارة فى فرقة الهجانة وفرقتى العرب الشرقية والغربية اما مستوى التعليم والتدريب الحربى قد ارتفع خصوصا فى الكلية الحربية بام درمان . لقد زيد عدد الضباط البريطانيين والسودانيين وقد عين ضابط بريطانى لقيادة الوحدة الميكانيكية وضابط آخر الحق بمدرسة البيادة فى أم درمان وذلك للتوسع فى التعليم الحربى . والزيادة فى الضباط السودانيين هى قائمقام واحد لقيادة سلاح الطبجية وثلاثة بمباشية اثنين منهما لسلاح الطبجية والثالث كياور لمعالى الحاكم العام وصاغ واحد وخمسة يوزباشية واثنين ملازمين وقد كان قومندانو كل الفرق ومساعدوهم بريطانيين وسيتم استبدالهم بسودانيين في الوقت المناسب وقد ارسل ضباط سودانيون الى المملكة المتحدة للدراسة ومن المنتظر ارسال بعض ضباط الى كلية اركان الحرب بالمملكة المتحدة فى السنين القليلة المقبلة عندما يحصلون على المؤهلات الضرورية وليس هناك ضرورة لادخال نظام التجنيد الاجبارى لان السوداني محارب بطبيعته وانه دائما على استعداد للانخراط فى سلك الجندية

السيد عبد الله بك خليل (الزعيم) قال بما أن قوة دفاع السودان صغيرة فى حجمها ولكنها مدربة تدريبا عاليا ويمكن زيادتها الى عشرة أضعاف قوتها الراهنة فى زمن وجيز — وبذا انتهت اللجنة من النظر فى مشروع الاعتماد المالى الذى استغرق بحثه اثنى عشر يوما

وافقت الجمعية على الاعتماد المالى لقوة دفاع السودان وفى مرحلة اللجنة لمشروع قانون الاعتمادات المالية من الاحتياطى سنة ١٩٥١/٥٢ سنة ١٩٥١ الذى يتضمن اعتمادا قدره ٤٠٠ر٠٠٠ ج٠م٠ من حساب احتياطى تركيز الاسعار كاعانة مالية للسكر قال السيد عبد الكريم محمد (نائب

الرئيس) بما أن الحكومة لا تحصل على أى ايراد من السكر يجب أن يترك شراؤه وتوزيعه للتجار

السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق) سأل عما اذا كان التعهد الذى قطعه على نفسه وكيل الوزارة للمالية ردا على سؤال بخصوص توزيع السكر بأنه ستحل الرقابة فى آخر ابريل الماضى قد نفذ

السيد مكاوى سليمان آكرت (وكيل الوزارة للمالية) قال فكت الرقابة على توزيع السكر من مخازن الحكومة من يوم ١٢ مايو سنة ١٩٥١

المستر تشك (السكرتير المالى) قال انها حقيقة انه قبل الحرب كانت تربح الحكومة ارباحا طائلة فى السكر وثمن ما قبل الحرب بالرغم من قلته (١٩ مليما للرطل بالتقريب) كان يشمل مبلغا جسيما من الضرائب وان الاستهلاك الحقيقى الآن هو ٦٥٫٠٠٠ طنا يقابله ٣٨٫٠٠٠ طنا قبل الحرب وانه يشك كثيرا اذا كانت التجارة تشترى كمية مثل هذه وان وزارة الطعام البريطانية التى ارتبطت بكنتراتات مع اقطار رابطة الشعوب البريطانية فانها تعطى حصة سنوية قدرها ٥٠٫٠٠٠ طنا وما تبقى وقدره ١٥٫٠٠٠ طنا يترك الى الحكومة لشرائه فى السوق الحر على قدر الاحتياج وان الحكومة تجد صعوبة فى ذلك ونقطة أخرى وهى أن حصة كبيرة من ٥٠٫٠٠٠ طن تأتى من كوبا ويدفع عنها بالدولارات الامريكية وان هذا القطر لا يملك دولارات كافية لذلك وعلى كل حال فان الترتيب الذى تشترى به السكر وتوزعه هو الطريق الممكن فى الظروف الراهنة

واجيز مشروع القانون فى مرحلة اللجنة بدون تعديل

وعندما رفع تقرير عن مشروعات القوانين الثلاث اقترح السيد عبد الله بك خليل فى منتصف الساعة الواحدة تأجيل الجمعية بغية السماح للسيد عبد الله آدم ليثير موضوع الموت المتزايد فى الابقار فى بحر الغزال بعد حقنها بالدواء الا أن السيد عبد الله قد قال ليس هناك وقت كاف يمكن من اثارة المسألة والاجابة عليها قبل الساعة الواحدة وبرغم انذار الرئيس له انه سيفقد على ذلك اسبقية فى ترتيب الموضوعات التى ستثار بعد التأجيل لم يثر موضوعه وعليه فقد تأجلت الجمعية

[رقم ٣٦]

وقائع
يوم الثلاثاء ١٥ مايو سنة ١٩٥١

جلس السيد الرئيس على كرسى الرئاسة فى الساعة ٩٫٣٠ صباحا

اعلن السيد الرئيس ان السيد محمد صالح ضرغام اعفى من رئاسة لجنة الحسابات العامة وعينت لجنة اختيار اللجان السيد محمد الحاج الامين لرئاسة تلك اللجنة

اقترح السيد عبد الله بك خليل ان تؤجل الجمعية بعد رفع جلستها فى يوم السبت ١٩ مايو سنة ١٩٥١ الى تاريخ يعينه السيد الرئيس بعد التشاور مع المجلس التنفيذى

اقترح السيد احمد الحاج يوسف علقم ان يطرح الموضوع لاخذ الرأى الآن — اقر الاقتراح

وعند أخذ الرأى بطريقة الفصل فى الاقتراح الاصلى كان المؤيدون ٦٢ والمعارضون ٣ واقر الاقتراح

القرار :— ان تؤجل الجمعية بعد رفع جلستها فى يوم السبت ١٩ مايو سنة ١٩٥١ الى تاريخ يعينه السيد الرئيس بعد التشاور مع المجلس التنفيذى

اوامر اليوم

اقترح السيد مكاوى سليمان اكرت القراءة الثالثة لمشروع القانون المالى سنة ١٩٥١

قرىء مشروع القانون للمرة الثالثة واجيز

اقترح السيد مكاوى سليمان اكرت القراءة الثالثة لمشروع قانون الاعتمادات المالية ١٩٥١/٥٢ سنة ١٩٥١

قرىء مشروع القانون للمرة الثالثة واجيز

اقترح السيد مكاوى سليمان اكرت القراءة الثالثة لمشروع قانون الاعتمادات المالية من الاحتياطى ١٩٥١/٥٢ سنة ١٩٥١

قرىء مشروع القانون للمرة الثالثة واجيز

اقترح السيد مكاوى سليمان آكرت القراءة الثالثة لمشروع قانون ايرادات ١٩٥٠/٥١ الفائضة سنة ١٩٥١

قرىء مشروع القانون للمرة الثالثة واجيز

اقترح السيد مكاوى سليمان اكرت القراءة الثانية لمشروع قانون الاعتمادات المالية من الاحتياطى نمرة (٢) ١٩٥١/٥٢ سنة ١٩٥١

قرىء مشروع القانون للمرة الثانية

القرار :— ان تنعقد الجمعية فى هيئة لجنة غدا للنظر فى مشروع القانون

تأجلت الجمعية فى الساعة ١٢ر٤٥ بعد الظهر

الملخص اليومى
يوم الثلاثاء ١٥ مايو سنة ١٩٥١

فى الوقت المحدد للاسئلة

١٢١ — سأل السيد يونا كاكا (الاستوائية) هل أماكن اقامة قبائل الزاندى الحالية أماكن دائمة أو يحتمل أن تترك بعد عدد من السنين بنفس الطريقة التى تركت بها أماكن اقامة مرضى مرض النوم وكما تركت على التوالى اماكن اقامة القبائل على طول الطرق

اجابة وكيل الوزارة للداخلية

ان الاقامة الحالية يقصد بها أن تكون مستديمة

السيد ستانسلاوس بياسامـا (بحر الغزال) : « هل يعتقد وكيل الوزارة أن نظام الاقامة المتبع فى مشروع الزاندى هو أحسن ما يمكن عمله ولماذا لم يطبق النظام المتبع فى مشروع الجزيرة ؟ »

وكيل الوزارة للداخلية : « هذا سؤال آخر »

السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق) : « هل يتفق نظام الاقامة هذا ورغبات الاهالى ؟ »

وكيل الوزارة للداخلية : « نعم يا سيدى »

بعد الوقت المخصص للاسئلة تكلم السيد عبد الله بك خليل (الزعيم) قائلا :—

سيدى الرئيس

أرجو أن أقترح أن تؤجل الجمعية بعد رفع جلستها فى يوم السبت ١٩ مايو الى تاريخ يحدده السيد الرئيس بعد التشاور مع المجلس التنفيذى

وقد يسر حضرات الاعضاء ان يعلموا باننا كدنا نفرغ من بحث الاعمال الحكومية ، والبند الرئيسى الوحيد الذى بقى لدينا هو ميزانية التعمير وسيقرأ للمرة الثانية مشروع القانون الخاص بذلك فى هذا الصباح حالما تنتهى المراحل الباقية من مشروعات القوانين الاربعة التى

تكون الميزانية ، وستستمر المداولة فى ميزانية التعمير غدا كما تأخذ القراءة الثانية لمشروع قانون مساعدة اللاجئين العرب ، وسيقدم مشروع قانون اعتماد مالى اضافى غدا ليجتاز جميع مراحله فى يوم الخميس

وتتكون الاعمال الرئيسية ليوم الخميس من اقتراحين من عضوين عاديين ، أحدهما من السيد عبد الكريم محمد عن مصروفات الاعضاء ومكافآتهم والثانى من السيد عبد الله آدم عن المكافآة التى تدفع للمشايخ لتحصيل الضرائب

وسيخصص يوم السبت للنظر فى أى أعمال لم تفرغ منها فى الايام السابقة بما فى ذلك باقى مراحل ميزانية التعمير ومشروع قانون مساعدة اللاجئين العرب

وسحب موضوعان للاثارة عند اقتراح التأجيل أحدهما من السيد بنيامين لوكى عن التصوير الفوتغرافى بواسطة السياح للجنوبيين وهم عراة والآخر من السيد ستانسلاوس بياساما عن نظام مناطق التبشير فى المديريات الجنوبية وسنأخذ الموضوعين الباقيين فى يوم الخميس أو يوم السبت اذا سمح الوقت بذلك وأحدهما من السيد خميس مرسال عن نسبة المستشفيات الى عدد السكان فى بحر الغزال والآخر من السيد عبد الله آدم عن موت الماشية بأعداد كبيرة فى بحر الغزال أيضا بعد التطعيم

السيد يوسف ادريس آدم هبانى (الدويم غرب) سأل عما اذا انتهت كل اعمال الحكومة والاعضاء العاديين ولو ان كل الاعضاء فى اشد الاشتياق للرجوع الى ديارهم فانه يشعر بمضض اذا سمح بالتعطيل وتبقى شىء من الاعمال لم ينجز

السيد ستانسلاوس بياساما (بحر الغزال) يشعر بان المجلس التنفيذى يريد ان يستعجل الجمعية فى غير حاجة لذلك ان تعطل فى يوم ١٩ مايو وينتج عن ذلك ان يسحب بعض الاعضاء اقتراحاتهم

السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق) يجب ان يعطى وقت كاف للنظر فى ميزانية التعمير

السيد يوسف العجب (نظارة الفنج) قال ان لدى حضرات الاعضاء ثلاثة ايام لدراسة ميزانية التعمير من تلقاء انفسهم وان الوقت المسموح به للنظر فيها كاف للغاية

السيد عبد الكريم محمد (نائب الرئيس) قال ان الجمعية نظرت بكل دقة كثيرا من المواضيع الهامة واتى الوقت الذى تعطل فيه

السير جيمس روبرتسون (السكرتير الادارى) قال ان هذا الموضوع من اختصاص الجمعية والسبب الذى من أجله اقترح المجلس تعطيل الجمعية يوم ١٩ مايو هو ان المجلس يعتقد ان ما تبقى من الوقت فيه الكفاية لانجاز ما تبقى من أعمال الحكومة والاعضاء العاديين المدرجة فى سجل الاعمال وبالنسبة الى حرارة الطقس وقرب الامطار ورغبة الاعضاء فى الرجوع الى اوطانهم لا يوجد ادنى مبرر لابقاء الاعضاء هنا بعد يوم ١٩ — ان هناك اقتراحين من عضوين عاديين فى سجل الاعمال ومواضيع قليلة تثار عند التأجيل ويوافق حضرات الاعضاء انه لا يوجد شيء يزعجهم أكثر من بقائهم هنا فى الخرطوم بدون أعمال كافية ولكن اذا كانت هناك اعمال زيادة للنظر فيها يجب ان تستمر الجمعية فى انعقادها لاى عدد من الاسابيع تعتبرها ضرورية

السيد سرور محمد رملى (ريف الخرطوم شمال) قال ان فصل الامطار على الابواب ويريد الاعضاء الذهاب ليجهزوا أنفسهم لموسم الزراعة

السيد محمد الحاج الامين (أمدرمان غرب) قال انه لم يسمح لهم بوقت كاف لدراسة ميزانية التعمير التى رصد لها مبلغ ٢٤ مليون جنيه واذا أرادت الجمعية أن تعطل يوم ١٩ يجب ارجاء ميزانية التعمير الى ما بعد العطلة

السيد مكاوى سليمان اكرت (وكيل الوزارة للمالية) قال ينص مشروع القانون على اعتماد مالى قدره ٥٫٩٠٠٫٠٠٠ ج٠م٠ فقط لبرنامج سنة ١٩٥١/١٩٥٦ ومبلغ آخر وقدره ١٫٢٠٠٫٠٠٠ ج٠م٠ للجزء الباقى من برنامج سنة ١٩٤٦/٥١ وان مشروع القانون ينص فقط على السنة الاولى من السنين الخمس من المشروع الكامل

السيد عبد الله بك خليل (الزعيم) قال ان اتضح ان الوقت ليس كافيا بين اليوم واليوم التاسع عشر فعلى الجمعية ان تواصل جلستها فى المساء

ثم تحدث قليل من الاعضاء مؤيدين الاقتراح الذى اجيز اخيرا فكان المؤيدون ٦٢ والمعارضون ٣

قال السيد مكاوى سليمان اكرت (وكيل الوزارة للمالية) عند اقتراحه للقراءة الثالثة للمشروع المالى ١٩٥١ ، ان السكرتير المالى عندما طلب من السيد يوسف العجب سحب التعديل الذى تقدم به بخصوص اعفاء اللساتك التى تملأ بالهواء من ضريبة الاستيراد قد وعد ان ينظر المجلس التنفيذى فى الامر مرة اخرى هذا وقد نظر المجلس التنفيذى فى الامر واقر ان اعفاء اللساتك التى تملأ بالهواء من ضريبة الاستيراد سوف لا يخدم غرضا طيبا لان التخفيض فى قيمة النقل سوف لا يكون ذا اثر

السير جيمس روبرتسون (السكرتير الادارى) قال نيابة عن السكرتير المالى الذى ذهب للاسبتالية متأثرا من التهاب اللوزتين انه يريد ان يضيف كلمات قليلة على ما قاله وكيل الوزارة للمالية فقال عندما نظر المجلس التنفيذى فى هذا الامر فى يوم الاحد الماضى وذلك بناء على ما وعد به السكرتير المالى تحدث السكرتير المالى واشار الى ان التخفيض سيقلل قليلا فى التكاليف الا ان اصحاب العربات لا يقدمون منه شيئا للشعب اما اذا رؤى من الصواب اتخاذ خطوات لتخفيض مصاريف النقل الميكانيكى فهناك طرق اخرى اكثر فعلا فضريبة الاستيراد على اللساتك جزء صغير من الضرائب التى تدفع عن النقل الميكانيكى منها الضريبة الاصلية على اللوارى والضرائب التى تفرض على البنزين والزيوت واجزاء العربات وغيرها ووعد السكرتير المالى بان يبحث فى الامر كله مع موظفيه فيما بعد فى هذه السنة لاعتقاده ان فى الامكان القيام بمساعدة كبيرة للنقل الميكانيكى بدلا من تخفيض الضرائب على اللساتك

السيد يوسف العجب (نظارة الفنج) بوصفه مقدم التعديل الذى ينص بتخفيض الضرائب على اللساتك قال كل ما يرمى له هو تخفيض مصاريف النقل للصالح العام فاذا ما فكر السكرتير المالى فى طريقة احسن فانه يشعر بسعادة تامة

وبعد ذلك قرىء مشروع القانون القراءة الثالثة

وفى القراءة الثالثة لمشروع قانون الاعتمادات المالية ١٩٥١/٥٢ سنة ١٩٥١ أثنى السيد يوسف علقم (واد مدنى شمال) على السكرتير المالى وموظفيه للطريقة التى جهزت وقدمت بها الميزانية وقال لقد رحب الجمهور بالتخفيضات التى أدخلت على ضريبة الاستيراد الخاصة بسلع ضرورية معينة كما رحب بزيادتها فى حالة سلع أخرى معينة غير ضرورية .

ثم عاد فانتقد حظر تصدير الذرة الذى يتضمن فى معناه حرمان المنتج من الحصول على فائدة عادلة من محصوله وقد بولغ فى التخوف من خطر الجراد اذ انه حتى ولو سمح بتصدير الذرة فهناك من الاحتياطى ما يكفى لسد حاجيات البلاد لمدة سنتين وبالتالى فعلى الحكومة اذا لم تسمح بالتصدير أن تشترى كميات أكبر من مراكز الانتاج خصوصا من منطقة القضارف بأسعار عادلة

هذا وان تحذير السكرتير المالى بضرورة التوفير الاختيارى كان موضع كل تقدير بحيث أخذت لجنة ممثلى المزارعين مع مجلس ادارة مشروع الجزيرة فى اعداد مشروع يجعل كل مزارع يساهم ب ١٠٪ من استحقاقه وفى الوقت ذاته فليس منتجو القطن هم السعداء الوحيدون فى المجموعة فقد نعم أيضا ملاك المواشى ومنتجو الصمغ والسمسم بعام طيب وقد رأى بعض الاعضاء ضرورة فرض حد أقصى يصرف للمزارع من جملة استحقاقه . وعنده فى هذه الحالة أن يفرض حد أدنى مع العلم أن أسعار الايدى العاملة قد ارتفعت مع أسعار القطن ولعل التجار هم أول المسئولين عن التضخم المالى لتنافسهم فى شراء القليل من ميسور السلع بأثمان باهظة تقع على كاهل المستهلك

السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق) تساءل عما اذا كانت شركة انتاج اللحوم للسودان ستخضع لفرض ضريبة انتاج كالتى فرضت على مصنع البيرة فى الخرطوم بحرى وعما اذا كانت هناك مستودعات كافية لتخزين الذرة التى تشتريها الحكومة

السيد مكاوى سليمان أكرت (وكيل الوزارة للمالية) قال انه ليسر السكرتير المالى أن يعلم أن مزارعى الجزيرة وافقوا على التوفير الاختيارى بما يساوى ١٠٪ من دخلهم وأكد وجود المستودعات الكافية لتخزين الذرة وقال ان شركة انتاج اللحوم للسودان ستدفع ضريبة أرباح تجارية لا ضريبة انتاج

وهنا قرىء مشروع القانون للمرة الثالثة

وقد قرىء مشروع قانون الاعتمادات المالية من الاحتياطى لسنة ١٩٥١ ومشروع قانون ايرادات ١٩٥٠/٥١ الفائض لسنة ١٩٥١ للمرة الثالثة بدون تعليق

ميزانية الانشاء والتعمير

لقد قدم السكرتير المالى فى الايام القليلة الماضية مشروع الانشاء والتعمير الكامل للمدة ١٩٥١/٥٦ ويتضمن هذا المشروع اعتمادات قدرها ٢٤ مليونا من الجنيهات تصرفها الوزارات والمصالح وغيرها من الوحدات بما فيها كلية الخرطوم الجامعية فى غضون الخمس سنوات

ولدى اقتراحه القراءة الثانية لمشروع قانون الاعتمادات المالية ١٩٥١/٥٦ من الاحتياطى نمرة ٢ قال السيد مكاوى سليمان آكرت (وكيل الوزارة للمالية) انه يتضمن ١¼ مليونا من الجنيهات من حساب الانشاء والتعمير للخمس سنوات الماضية بغرض اكمال المرحلة الاخيرة لتلك الخطة . ويشمل كذلك نحو ٥ر٨٥٠ر٠٠٠ جنيها مصريا من حساب الانشاء والتعمير للمدة ١٩٥١/٥٦ كقسط أول لخطة الخمس سنوات المقبلة التى تقدر جملة تكاليفها بمبلغ ٢٤ مليونا من الجنيهات

السير جيمس روبرتسون (السكرتير الادارى) قال انه يريد بوصفه عضوا فى لجنة الانشاء والتعمير ونسبة لغياب السكرتير المالى آن يضيف ايضاحات آخرى فهذه لجنة فرعية من المجلس التنفيذى برآسة السكرتير المالى وعضوية وزير الزراعة والسيد عبد الماجد آحمد والسيد ابراهيم آحمد وشخصه وكان آول واجب عليهم آن يعيدوا النظر فى برنامج ١٩٤٦/٥١ ثم النظر فى المشروع الجديد . ومشروع ١٩٤٦/٥١ يتضمن صرف مبلغ ١٣¼ مليونا من الجنيهات وقد بقى من هذا المبلغ ١¼ مليونا فقط للصرف هذا العام . وآكبر عمل تضمنه هذا البرنامج هو امتداد الجزء الشمالى الغربى من مشروع الجزيرة . هذا وقد تقدمت المديريات والمصالح بمشاريع عديدة للغاية استغرقت ساعات كثيرة لبحثها بحثا وافيا واصدار قرار فى آسبقيتها بالنسبة للبرنامج الجديد

والبرنامج كما خطط آخيرا يتضمن صرف مبلغ ٢٤ مليونا من الجنيهات ولو انه لم يخصص بعد مبلغ ٤ مليونات من الجنيهات من هذا المبلغ آولا لان بعض المشروعات لم ينته اعدادها التفصيلى وثانيا للحيطة

ضد الاسعار المتصاعدة وقد قسمت اللجنة هـذه المشاريع الى الاقسام الآتية :—

	مليون جنيه
مشاريع الانتاج الرئيسية والمواصلات	١٠ ١/٢
مشاريع الخدمات الاجتماعية الكبرى (التعليم والصحة)	٤
مشاريع المرافق العامة (النور الكهربائى ومياه الانابيب)	١ ١/٢
مشاريع الخدمات الاجتماعية الصغرى والادارة	٢
السلفيات للحكومات المحلية لاغراض التعمير	١٦ ١/٤
الاحتياطى غير المخصص	٤ ١/٤

وكان المجهود الرئيسى زيادة الموارد الاقتصادية فى البلاد وادخال التطور على اشياء اخرى خلاف القطن وستمد كل بلدة ذات اهمية بالنور الكهربائى وبمياه الانابيب فى نهاية هـذه المدة وسيلاحظ الاعضاء المحترمون ان القسط الاول يزيد قليلا عن خمس اجمالى الاعتماد . ولكن بالنسبة لصعوبة الحصول على الادوات قد يتعذر فى الواقع صرف كل هذا المبلغ ويتضمن البرنامج عددا من المشاريع التى نادى بها الاعضاء فى هذه الجمعية وخاصة الطرق ومستودعات اكثر للمياه فى المناطق التى ينعدم فيها الماء فى مديريتى كردفان ودارفور

ومن دواعى السرور ان يتوفر للصرف مبلغ ٢٤ مليونا من الجنيهات. وقد كانت البلاد فى الماضى جاهدة لتكوين ثروة وقل ان يتوفر لها الصرف على مشاريع ذات اماد طويلة . اذ ليست الصعوبة الآن فى الناحية المالية وانما فى ناحية الادوات والاكفاء من الفنيين . وتحتاج تقريبا كل هـذه المشـاريع الى الصلب من ناحية او اخرى . ولكن هنـاك نقصا كبيرا فى الصلب . وقد يتفاقم هذا آذا ما استمر التوتر العالمى الحـالى والمسابقة فى التسلـح

ومهما يكن من امر فلا يمكن الحصول على كل شىء . وها قد توفر المال واصبح ما نرجوه هو ان نتمكن من الحصول على طلباتنا الاخرى ثم ابدى امله فى ان يتذرع الاعضاء بالصبر اذا رأوا اى تأخير فى انجـاز مشاريعهم التى تهدف الى فائدة القطر جميعا

السيد احمد الهاشم دفع الله (معين) قال يجب شكر المجلس التنفيذى واللجنة الفرعية للانشاء والتعمير لهذه المشروعات التى فيها تقدم سريع للبلاد

السيد ستانسلاوس بياساما (بحر الغزال) قال يجب أن يهنأ المجلس التنفيذى ولجنة الانشاء والتعمير فقد ادرجوا كل مطالب مديريته فى هذه المشروعات ومما يشك فيه ان كان فى الامكان الحصول على العدد المطلوب من الفنيين للقيام بالعمل

السيد عبد الكريم محمد (نائب الرئيس) شكر المجلس التنفيذى لميزانية الانشاء والتعمير البالغة ٢٤ مليونا من الجنيهات للقيام بمشاريع ضرورية لتقدم البلاد اقتصاديا واجتماعيا

السيد يوسف العجب (نظارة الفنج) قال أن ميزانية التعمير البالغ قدرها ٢٤ مليون جنيه لمشاريع التقدم لمدة الخمس سنوات القادمة مرضية جدا ومما يسر أيضا أن تشمل الميزانية اعتمادات للتوسع فى المحاصيل النقدية كالبن والارز زيادة على القطن

ففى سنة ١٩٤٨ كانت ميزانية حكومة السودان ٠٠٠ر٠٠٠ر١١ جنيها وبلغت الآن ٠٠٠ر٠٠٠ر٤٠ جنيها تقريبا والسبب فى ذلك يعزى الى مشروع الجزيرة . وقد اتهم السودانيون فى بادىء الامر البريطانيين بالظلم . والعقبة الوحيدة فى التوسع الزراعى هى قلة حصة السودان من مياه النيل التى كان لمصر نصيب الاسد فيها بالرغم من الادعاء القائل بأن المصريين والسودانيين اخوة . ان زعماء العشائر وهم ممثلو الشعب الحقيقيون يعترفون بأن موظفى حكومة السودان هم الاشخاص الوحيدون الذين يعملون لرفاهية هذه البلاد وسيتعاون معهم أولئك الزعماء باخلاص وتقدير فى تقدم البلاد لتصل الى ما تريده من استقلال

السيد بنيامين لوكى (الاستوائية) قال ان ميزانية التعمير مستند ذو قيمة وسيرحب بها الجمهور الذى يجب الا ينفذ صبره اذا تأخر انجاز بعض الاقتراحات بسبب عدم وصول الادوات فى الوقت المناسب

السيد السعيد على مطر (شرق كردفان) تساءل عما اذا ارسلت مصلحة الاشغال آلات الحفر (الرق) الى شرق كردفان لحفر الخمس آبار التى سبق وتصدق عليها

السيد يوسف ادريس آدم هبانى (الدويم غرب) قال ان منطقته التى تقرب من الخرطوم لم يخصص لها نصيب فى برنامج التعمير الآتى وليس هناك اعتماد لمد الدويم بمياه الانابيب او بالكهرباء — (فقاطعه السير جيمس قائلا ان فى الحقيقة توجد مقترحات كهذه) — او تعبيد الطريق من الخرطوم الى كوستى والدويم

السيد عثمان على (سنار) قال ان مدينة سنار يجب امدادها بمياه الانابيب وبالكهرباء لان صفيحة الماء تباع بثلاثة قروش من شهر مارس فصاعدا من كل سنة عندما تجف الترعة الرئيسية

السيد أحمد الحاج يوسف علقم (وادمدنى شمال) قال ان ميزانية التعمير لم تتضمن آى اعتمادات لتحسين الجزيرة آو اعتماد لتنقية ماء الشرب الذى يعتبر احتياط فعال ضد البلهارسيا • ويجب أمداد المدن الصغيرة مثل رفاعة والمسلمية وأيضا الاسواق فى الجزيرة بالكهرباء

السير جيمس روبرتسون (السكرتير الادارى) قال ان رفاعه يشملها الاعتماد الغير مخصص لان تقدير جملة تكاليف امدادها بالكهرباء لم يتم اعداده نهائيا

السيد محمد الحاج الامين (امدرمان غرب) قال ان ماء النيل هو الذى يدر الثروة لتقويم مشاريع التعمير ويجب انشاء خزانات زيادة فى الرصيرص والجبلين لرى الاراضى الشاسعة فى تلك المناطق من القطر أما مصر التى لها حصة عظيمة من ماء النيل فانها تعوق المفاوضات فى زيادة حصة السودان ويجب آن تحبط المفاوضات فى الحال وايجاد وسائل آخرى لاشباع احتياجات القطر

السيد فضل بشير (معين) قال انه لمن المسر آن يعتمد مبلغ ٢٤٫٠٠٠٫٠٠٠ ج•م لمشاريع التعمير • وان تكوين لجنة خاصة لدراسة موارد البلاد الطبيعية والنظر فى الاقتراحات المختلفة للتعمير لهو رآى صائب ويجب على المجلس التنفيذى آن يتخطى الصعوبات فى ايجاد خدمات الخبراء الفنيين ووصول الادوات فى حينها • وهناك احتياج الى المشاريع المنتجة والغير منتجة ويجب على المجلس آن يصرف عليها بسخاء واذا كان فى امكان مصلحة السكة الحديد انجاز مشاريع معينة آسرع مما تفعل مصلحة الاشغال فيجب آن يسمح لها آن تفعل ذلك

السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق) قال يجب زراعة الخيش (الجوت) فى المديريات الجنوبية لصناعة الجوالات التى يحتاج اليها فى مناطق انتاج القطن

وعند تعقيبه على المداولة قال السيد مكاوى سليمان آكرت انه من اختصاص لجنة الجزيرة آن تمد مناطق الرى فى الجزيرة بمياه الشرب النقية وان التعمير يتضمن اعتمادات للكهرباء فى الكاملين ورفاعة والمسلمية والحوش • ويمكن امداد الدويم بالكهرباء فى ميزانية ١٩٥٢/٥٣ وهناك اعتماد لتحسين طريق من الخرطوم الى واد مدنى والدويم

ان موضوع زراعة محاصيل الالياف آكثر صلاحية للاحوال المحلية بالمقارنة الى الخيش (الجوت) تحت النظر

قرىء مشروع القانون للمرة الثانية

[رقم ٢٧]

وقائـــع

يوم الاربعاء ١٦ مايو سنة ١٩٥١

جلس السيد الرئيس على كرسى الرئاسة فى الساعة ٩٫٣٠ صباحا

قدم السيد مكاوى سليمان اكرت مشروع قانون اعتماد مالى اضافى نمرة ٢ عن سنة ١٩٥٠/٥١ سنة ١٩٥١

الامر :— ان يقرأ مشروع القانون للمرة الثانية غدا

اوامر اليوم

اقترح السيد عبد الله بك خليل القراءة الثانية لمشروع قانون اعتماد مالى اضافى نمرة ١ سنة ١٩٥٠/٥١ سنة ١٩٥١

قرىء مشروع القانون للمرة الثانية

القرار :— ان تنعقد الجمعية فى هيئة لجنة اليوم للنظر فى مشروع القانون

النظر فى اللجنة

مشروع قانون الاعتمادات المالية من الاحتياطى نمرة ٢ سنة ١٩٥١/٥٢ سنة ١٩٥١

مشروع قانون اعتماد مالى اضافى ١٩٥٠/١٩٥١ نمرة ١ سنة ١٩٥١

فى اللجنة

مشروع قـانون الاعتمادات المالية من الاحتيـاطى نمرة ٢ ١٩٥١/٥٢ لسنة ١٩٥١

المادة ٢ اقرت

طـرح موضوع ان تبقى المادة ٣ جزءا من مشروع القانون

وعند الساعة الواحدة بعد الظهر اقترح السيد عبد الله بك خليل تعليق البند (١) فى الامر المستديم ١٥ فى جلسة اليوم لامكانيه الفراغ من نظر اوامر اليوم

وعند اخذ الرأى بطريقة الفصل كان المؤيدون ٣٩ والمعارضون ١ — اقر الاقتراح واستؤنفت المداولة

المادة ٣ اقرت
المادة ١ (الاسم) اقرت

يرفع مشروع القانون للجمعية بلا تعديل

مشروع قانون اعتماد مالى اضافى نمرة ١ سنة ١٩٥٠/٥١ سنة ١٩٥١

المادتان ٢ و٣ اقرتا
المادة ١ (الاسم) اقرت

يرفع مشروع القانون للجمعية بلا تعديل

وبعد ان استأنف السيد الرئيس جلوسه على كرسى الرئاسة ابلغ الجمعية ان اللجنة نظرت مشروع قانون الاعتمادات المالية من الاحتياطى نمرة ٢ سنة ١٩٥١/٥٢ سنة ١٩٥١ واشارت عليه ان يرفعه للجمعية بلا تعديل

قرىء مشروع القانون للمرة الثالثة واجيز

ابلغ السيد الرئيس الجمعية ان اللجنة نظرت مشروع قانون اعتماد مالى اضافى نمرة ١ سنة ١٩٥٠/٥١ سنة ١٩٥١ واشارت عليه ان يرفعه للجمعية بلا تعديل

قرىء مشروع القانون للمرة الثالثة واجيز

تأجلت الجمعية فى الساعة ١ر٢٠ بعد الظهر

الملخص اليومى
يوم الاربعاء ١٦ مايو سنة ١٩٥١

فى الوقت المحدد للاسئلة

١٣٩ — سأل السيد عبد الله آدم (بحر الغزال) هل يمكن اجراء تجارب لمعرفة أى أنواع التبغ أكثر صلاحية للزراعة فى مركز البحيرات بغرض التحضير ولصنع السجاير ولاستعماله فى الغليون

اجابة وزير الزراعة

لم تفكر الحكومة فى القيام بتجارب فى زراعة التبغ بمركز البحيرات ومتى ما فكرت فى ذلك مستقبلا فانها ستعطى كل عناية لازمة للابحاث والتجارب فيما يختص بزراعة الانواع المختلفة

السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق) : « هل يعلم الوزير أن رجال الارساليات بتلك المنطقة قد اتجوا تبغا للغليون وانى قد جربته فكان جيدا ؟ »

وزير الزراعة « نعم يا سيدى »

١٤٠ — سأل السيد عبد الله آدم (بحر الغزال) ما هى النتائج التى تم الوصول اليها حتى الآن فى تجارب الانتاج الآلى للمحاصيل فى التونج وهل يعتزم القيام بتجارب مماثلة فى مركز البحيرات

اجابة وزير الزراعة

قد أوقفت الوزارة التجارب التى كانت تقوم بها فى منطقة التونج لانها لم تأت بنتائج مرضية كما انه ليس فى نية الوزارة فى الوقت الحاضر القيام بتجارب مماثلة فى مركز البحيرات

السيد ستانسلاوس بياساما : « هل يعتقد الوزير أن التجارب اذا ما فشلت وجب هجرها بحكم العادة وهل كان قائما بالاشراف على هذه التجربة بالذات مفتش زراعى ؟ »

وزير الزراعة : « نعم يا سيدى كانت هذه التجربة تحت اشراف مفتش زراعة بريطانى هذا وقد يكون هناك فى الواقع قيام بتجربة مماثلة ولكنها فى منطقة أخرى »

١٤٥ — سأل السيد الزبير حمد الملك (دنقلا) هل اتخذت أى خطوات عملية لجعل الطريق من امدرمان الى الدبة ودنقلا وحلفا طريقا رئيسيا وان كان الامر كذلك هل الحكومة المركزية على استعداد لتحمل تلك التكاليف الاساسية للمعدية البخارية المقترحة فى دنقلا

اجابة وكيل الوزارة للاشغال

قررت لجنة الطرق والمواصلات المركزية مسح الطريق بين امدرمان والدبة وذلك لتقرير أفضل اتجاه لهذا الطريق

وفى الوقت الحالى اعتمدت فعلا الاموال اللازمة وادمجت ضمن برنامج التعمير لسنة ١٩٥١/١٩٥٦ لرفع مستوى طريق حلفا — كرمة الى طريق يصلح للسير طيلة السنة وقد وافقت اللجنة أيضا على تحمل التكاليف للمعدية البخارية المقترحة فى دنقلا

بعد الاسئلة قال السيد عبد الله بك خليل (الزعيم)

« سيدى الرئيس

ارجو ان اقترح القراءة الثانية لمشروع القانون لاعتماد مالى اضافى عن سنة ١٩٥٠/٥١ نمرة ١ سنة ١٩٥١

يعلم حضرات الاعضاء جيدا ما تعانيه مئات الالوف من الاسر العربية التى اصبحت بلا مأوى عقب العمليات الحربية فى فلسطين سنة ١٩٤٨

والسودان الذى تربطه صلات وثيقة بالعالم العربى طلب اليه فى شهر مارس سنة ١٩٤٩ كما طلب الى دول الشرق الاوسط الاخرى ان ينظر فى مدى ما يستطيع تقديمه من عون لاولئك المنكوبين

بحث المجلس التنفيذى المسألة فى ذلك الحين واتفق على تأجيل اتخاذ قرار فيها حتى تظهر نتائج اجتماع جامعة الدول العربية الذى كان منعقدا فى ذلك الوقت وكان المجلس التنفيذى يساوره الامل بان الجامعة العربية تستطيع ايجاد حل للمشكلة عن طريق مجهودات اقليمية مشتركة ولكن فشل الجامعة فى تحقيق ذلك التعاون ادى بهيئة الامم المتحدة الى انشاء منظمة خاصة لمعالجة مشكلة اللاجئين العرب ويبلغ تعدادهم فى الوقت الحاضر ٩٠٠ر٠٠٠ شخص ليس لديهم ادنى وسائل لكسب العيش مما اكرههم على ان يعيشوا من فيض الاحسان

وتقدر جملة تكاليف اعمال الاغاثة واعادة استيطان اولئك المشردين

بمبلغ ٥٠ مليونا من الدولارات وذلك حتى نهاية سنة ١٩٥١ وتبرعت الولايات الامريكية المتحدة بمبلغ ٢٥ مليون دولار كما تبرعت المملكة المتحدة بمبلغ ٨ ملايين من الدولارات ودول اخرى بمبلغ مليون دولار ولا زال هناك عجز يبلغ ١٦ مليون دولار

وطبيعى ان الدول التى تتمتع بعضوية هيئة الامم المتحدة لديها التزامات اكثر من التزامات الدول التى لا تتمتع بتلك العضوية ولكن هناك التزامات أدبية ومبادىء انسانية تفرض على الدول التى ذكرت اخيرا بان تساهم فى اغاثة اولئك المنكوبين التعساء

واذا سار الغرب فى الطليعة لاغاثة تلك المجموعة المنكوبة من البشر فواجبنا نحن هنا فى الشرق ان نحذو حذوه ونساهم ما استطعنا فى ذلك العمل الانسانى

ويهدف مشروع هذا القانون الى اعتماد مبلغ آخر قدره ٥٠٫٠٠٠ ج٫م٫ من ايرادات سنة ١٩٥٠/٥١ الى بند المصروفات الطارئة لاستعماله فى ذلك الغرض وذلك المبلغ يساوى ١٤٣٫٥٠٠ دولار

واننى على ثقة بأن هذه الجمعية الموقرة تحبذ اتخاذ هذه الخطوة التى حبذتها من قبل مجموعة كبيرة من هذا الشعب كما يبدو من المقالات التى ظهرت فى الصحف المحلية

السيد أحمد الهاشم دفع الله (معين) قال ان اللاجئين العرب فى حالة ضيق وفى احتياج شديد الى العون وانه لعمل صائب جدا أن تقدم حكومة السودان على تخصيص مبلغ ٥٠٫٠٠٠ من الجنيهات لمساعدة مئات الالوف من عائلات العرب المشردة

السيد يوسف العجب (نظارة الفونج) قال ان هذا هو أقل ما يمكن للسودان أن يقدمه لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين وأثنى على المجلس التنفيذى لمبادرته باتخاذ هذا العمل الانسانى

السيد ستانسلاوس بياساما (بحر الغزال) أعرب عن شكره للمجلس التنفيذى لقيامه بهذا العمل الكريم الذى يحقق رغبة يشعر بها أهل القطر فى الصميم وسيفخر السودانيون بالقيام بنصيبهم فى اغاثة العرب اللاجئين

السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق) قال قد يظهر عند النظرة الاولى ان مبلغ ٥٠٫٠٠٠ جنيها مبلغ ضخم جدا ليساهم به قطر ذو موارد

محدودة كالسودان غير ان الاعتبارات الانسانية قد جعلت اغاثة العرب اللاجئين الذين ليس لهم مأوى أمرا ضروريا واكثر من ذلك فانه لشيء جميل أن يتعاون السودان فى مسألة جذبت اليها أنظار العالم بأثره

السيد أحمد الحاج يوسف علقم (واد مدنى شمال) قال أن ٥٠٫٠٠٠ جنيه مبلغ ضخم اذا قيس بموارد القطر المحدودة غير ان حالة العرب اللاجئين فى الواقع سيئة بحيث تتطلب مبلغا أضخم وهو يرى أن يضاعف هذا المبلغ

السيد محمد آدم آدهم (أم درمان جنوب) قد وافق على المساهمة بهذا المبلغ للاجراءات الخاصة باغاثة اللاجئين من العرب ولكن فى الامكان أن يقدم السودان عونا أجدى لو سمح لعدد من هؤلاء اللاجئين بالاقامة فيه

السيد محمد الخليفة شريف (كوستى شمال) قال عندما بدأت أعمال العدوان فى فلسطين هب السودانيون سراعا لعون العرب وقد تبرع الافراد بما لا يقل عن ٣٠٫٠٠٠ من الجنيهات لعرب فلسطين وبالنسبة لكون السودان قطر فقير فهناك التزام على الحكومه أن تقوم باجراء أسخى لاعطاء المساعدة . ولم يعطه قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية بوصفه عضوا عاديا السلطة كى يتقدم باقتراح لزيادة الاعتماد المالى ولذا فقد رجا من الزعيم أن يرفع رأيه الى المجلس التنفيذى بمضاعفة المبلغ المخصص

السيد محمد الحاج الامين (أم درمان غرب) قال لو كان للسودان نصيب اوفر من ماء النيل لامكنه ان يؤوى اليه ما يبلغ ٢٠٠٫٠٠٠ من عرب فلسطين هؤلاء ليقيموا فيه ويحرثوا أرضه

السيد عبد الله بك خليل (الزعيم) قال أن السماح لعدد من اللاجئين العرب بالاقامة فى السودان مشكلة معقدة وهى قيد النظر وقد خصص مبلغ ال ٥٠٫٠٠٠ من الجنيهات بعد تفكير طويل واذا ما أراد الافراد المساهمة فى تقديم الغوث فليس هناك ما يمنعهم ذلك

وهنا قرىء مشروع القانون للمرة الثانية

عند مرحلة اللجنة لمشروع قانون الاعتماد المالى ١٩٥١/٥٢ من الاحتياطى نمرة ٢ سنة ١٩٥١ قال السير جيمس روبرتسون (السكرتير الادارى) انه يريد أن يرد على نقطة أو نقطتين آثارها الاعضاء أثناء القراءة الثانية — قال شكى السيد يوسف هبانى أن مصلحة الرى السودانى لم تقم بأعمال كثيرة ويظهر انه لم يلاحظ أن هناك مبلغ ٦٥٠ر٠٠٠ جنيه لم يدرج ضمن المبلغ المخصص لتلك المصلحة وسيشمل هذا المبلغ مشروع الجنيد الذى يقع بالقرب من رفاعة ضمن أشياء أخرى

أثار السيد محمد الحاج الامين موضوع مياه النيل وغدا سيدلى وكيل الوزارة للرى ببيان عن حالة المفاوضات الحاضرة فى هذا الشأن ومما لا شك فيه أن البيان سيشمل كل وجهات النظر فى الموضوع ولكنه بصفته رئيسا للجنة رقابة المياه سمح له بزيادة كبيرة من الماء للتوزيع وان جميع المديريات المختصة قد زيدت حصصها فى الايام القليلة الماضية

قال السيد يوسف هبانى من الغلط ان توقف الحكومة مد النور الكهربائى ومياه الشرب حتى تشرع مصلحة الاشغال العمومية فى العمل فى احدى المدن ويجب ان يبدأ فى العمل حالا بواسطة شركة خصوصية

قال السكرتير الادارى ان لجنة التعمير عندما نظرت فى مشاريع مد النور الكهربائى قد بحثت فى الامر لترى ان كان يترك الامر لمصلحة الاشغال العمومية لمد الكهرباء ام تترك فى بعض المدن لشركات خصوصية او للحكومات المحلية وفى الحالة الاخيرة يمكن تقديم مساعدة مالية من الحكومة المركزية وقد رأت اللجنة من الخير ان تقوم مصلحة الاشغال العمومية بالعمل فيما يختص ببرنامج ١٩٥١/١٩٥٦ حتى يتسنى توحيد قوة الكهرباء ويمكن استعمال كل الجهازات من وابورات وطلمبات ومعامل وثلاجات واجهزة لاسلكية فى اى مدينة وتحول من مدينة لاخرى دون تغيير وليس هذا من صالح المستهلكين انفسهم فحسب بل ذا اهمية كبيرة للموردين فى الوقت الحاضر لان الادوات الكهربائية نادرة . والسبب الثانى للقرار هو تمكين مصلحة الاشغال العمومية من توحيد ادوات التوليد وطرق التوزيع وحصر عدد محدود من انواع اللساتك واحجام المكنات والجهازات وليس فى ذلك اقتصاد من ناحية الشراء وتخزين الاجزاء الاخرى ولكن يمكن الاستفادة من خدمة الفنيين الموجودين والمسارعة فى تدريب اناس آخرين فان سبب عدم السرعة فى التقدم فى مشاريع الكهرباء يرجع الى قلة السودانيين المدربين فى اعمال الكهرباء والذين لهم مؤهلات كافية للعمل بها وفى رأى اللجنة ان المشاريع القليلة

الخصوصية التى كانت تدار فى السودان فى الماضى لم تكن مرضية أبدا خصوصا من جهة عدم الاستمرار والمقدرة على تقديم الخدمات وتوصى لجنة التعمير انه فى بحر سنين قليلة عندما تستقر المشاريع لمد النور الكهربائى وتسير بحالة مرضية وعندما يتوفر عدد الرجال الفنيين باعادة النظر فى هذا الموضوع لتسليمه للحكومات المحلية للاشراف عليه

السيد عبد الكريم محمد (نائب الرئيس) قال يجب على الشركة الخصوصية التى تنتج السكر فى المديرية الاستوائية أن تطلب اشراك رأس مال سودانى ويجب على المساحة الجيلوجية ان تشمل المعادن التى تزيد الدخل القومى وانه لم يجد اعتمادا فى ميزانية التعمير لمشترى حقل تربية الدواجن من السادة كافورى وشركاه والذى اشار اليه وكيل الوزارة للبيطرة عند القراءة الثانية لمشروع القانون

السيد الزبير حمد الملك (دنقلا) قال ان المديرية الشمالية لم يكن لها نصيب فى مشروع التعمير لسنة ١٩٤٦/٥١ مع انه كان منتظرا ان يصيبها اشياء احسن من المشروع الحديث ولكن خاب املهم وانه استطرد قائلا لم ترصد اعتمادات لمد المدن المهمة مثال ذلك شندى — بربر — دنقلا وكريمة بالكهرباء وان تحسين الرى من الآبار هو بند فى غاية الاهمية قد اهمل

السيد أحمد الهاشم دفع الله (معين) قال أن شرق وغرب مناطق الارياف فى مديرية الخرطوم فى اشد الاحتياج الى آبار وحفائر لان بهامرعى خصبا وعددا كبيرا من الماشية ويجب أيضا انشاء مشاريع طلمبات لكى لا تستورد الحكومة الذرة لمساعدة المجاعات التى تتعرض لها المنطقة

السيد يوسف ادريس آدم هبانى (الدويم غرب) قال ان سكان الدويم يتظلمون دائما من تأخير مد مدينتهم التى أصبحت معقلا كبيرا للتعليم بماء الانابيب والكهرباء وان مصلحة الاشغال المسئولة عن تنفيذ ذلك لم تعط أسبابا قوية لهذا التسويف وان المشروع رحل من مشروع سنة ١٩٤٦/٥١ ولم ترسم خطط تحضيره فى السنة الآتية . وفى كل سنة تؤخر فيها هذه المشاريع تزداد تكاليفها . وان تلك والمشاريع الاخرى المماثلة يجب انجازها فى السنة الاولى

السير جيمس روبرتسون (السكرتير الادارى) تساءل عما اذا

كان المتحدث الاخير يريد ان كل بروجرام الخمس سنوات يجب انجازه فى السنة الاولى

السيد مكاوى سليمان اكرت (وكيل الوزارة للمالية) قال سيدعى رأس المال السودانى للمساهمة فى شركة انتاج السكر وان هناك اعتمادات فى مشروع الانشاء والتعمير لمد شندى وبربر بالنور الكهربائى

السيد عبد القادر حميدة العجبانى (وكيل الوزارة للاشغال) قال ينفذ برنامج المبانى حسب الاسبقية التى تضعها لجنة خاصة وانه دائما تعطى أفضلية لبخت الرضا وهى جزء من الدويم كما أن مصلحة الاشغال العمومية لم تكن مسئولة فى الاصل عن تأخير انجاز مشروعات المبانى فان هناك عوامل كثيرة خارجة عن نطاقها مثال ذلك النقص فى مواد معينة للمبانى والصعوبة فى تعيين العدد المطلوب من الفنيين

السيد فضل بشير (معين) قال كانت التجربة التى عملت لانتاج السكر فى جزء من مشروع الزاندى ناجحة وكان من المعقول توسيع المشروع بدلا من قيام شركة خصوصية بتجارب جديدة فى المديرية الاستوائية ثم قال كان الواجب أن يتعدى تشييد معمل للنسيج والغزل مرحلة التجربة فقد كان المشروع تحت النظر من مدة طويلة . ثم قال ان كان هناك احتمال فى عدم انجاز مصلحة الاشغال العمومية للمبانى يجب أن تساهم مصلحتا السكة الحديدية والرى السودانى فى انجاز جزء من العمل . وانه يتساءل لماذا لم يكن هناك مولد كهربائى فى خزان سنار ليمد جميع مناطق الجزيرة بالنور الكهربائى وهناك شك بأنه سيمكن لمصلحة النقل الميكانيكى صرف الاعتماد على الوجه الصحيح حيث كانت هناك شكاو من سلطات المديريات بخصوص اطارات العربات التى صرفتها لهم تلك المصلحة

السيد محمد عبد الرحمن نقد الله (واد مدنى) قال انه كان يتوقع ان يجد اعتمادا يقرب من ٨٠٠ر٠٠٠ ج.م. فى مشروع الانشاء والتعمير لمد مدينة الابيض بمياه النيل . فيزداد بذلك انتاج تلك المنطقة الواقعة بين النيل الابيض وعاصمة مديرية كردفان . وقد اعطيت المديريات الجنوبية نصيب أكبر لصيانة وتحسين الطرق بينما لا توجد اعتمادات لتحسين الطرق التى تربط الجهات الشمالية بالجنوبية من البلاد كما لا توجد اعتمادات للوقاية ضد الفيضان فى تلك المدن التى يغمرها النيل

عند ارتفاعه ومدينة واد مدنى بصفة خاصة يجب ان يرصف فيها شاطىء النهر كما يجب ان تمد المدن المهمة كمدينة سنار وسنجة وبربر والكاملين ورفاعة بالنور الكهربائى ومياه الانابيب . ثم قال يجب تهنئة مصلحة البوستة والتلغرافات للبرنامج الذى وضعته والذى يتناسب مع حاجات البلاد اكثر من البرامج التى قدمتها المصالح الاخرى

السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق) قال كان يوجد فى السودان قبل سنة ١٩١٥ شركة تصنع الورق وان هيكل المصنع ممكن رؤيته الى الآن قريبا من بحيرة نو التى ينمو بجانبها نبات البردى بكثرة وربما يكون اقتصاديا حتى ولو ان التكاليف الرئيسية عظيمة لاعادة انتاج الورق مرة اخرى فى السودان وقد اهملت كثيرا منطقة البراري فى الخرطوم من ناحية الخدمات الاجتماعية وانها فى اشد الحاجة الى مدارس اولية كثيرة ومدرسة وسطى وان الخدمات الطبية فى نقص زائد عن حاجة السكان واصبحت الحاجة ماسة الى طرق معبدة وآن الوقت الى امتداد ماء الانابيب الى منطقة براري الخرطوم . انه رصد مبلغ قدره ١٥٫٠٠٠ ج.م. لمكاتب بوستة فى م درمان فهل يفهم من ذلك انه سينشأ مكتب بوستة جديد أو انه سيجدد مكتب البوستة الحالى ويوسع ؟ ان هناك مبلغا من الاحتياطى غير المخصص قدره ٤ مليون جنيه . هل سيثمر ذلك المبلغ واذا كان الامر كذلك كم ستكون فئة الربح وكم ستكون فئة الربح على القرض الذى سيعطى لمجلس بلدى الخرطوم نظير مبلغ ٧٥٠٫٠٠٠ ج.م. لمشروع المجارى الصحية

السيد ابراهيم أحمد (عضو مجلس بدون أعباء مصلحية) قال ولو انه غير مسئول عن مصلحة الاشغال العمومية الا انه كمهندس قد عرف كل الصعاب التى تلاقى موظفى هذه المصلحة . أولا لان الحصول على المكنات فى الغالب من الصعوبة بمكان . وثانيا ربما يتعذر الحصول على أدوات البناء وفى الواقع كان لابد للحكومة من انشاء معمل للطوب الاحمر بغية الحصول على أقدار اضافية لما تخرجه المصانع الخصوصية من هذا الصنف . وثالثا كان هناك نقص فى الايدى العاملة وعدم كفاية فى عدد الفنيين . وتنطبق هذه العوامل انطباقا كليا على المتعهد كما هى الحال مع مصلحة الاشغال وليس من العدل فى شىء أن تتهم مصلحة الاشغال بالتقصير فى اكمال المشاريع المراد عملها فى الوقت المعين ويعود السبب فى ذلك الى عوامل لا يمكن التغلب عليها

وسيقوم مهندسون مستشارون بمسح المناطق الواقعة جنوبى الخرطوم والممتدة على طول النيلين الازرق والابيض وفروعهما فى حين تقوم مصلحة المساحة بمسح الاراضى الواقعة شمالى الخرطوم وتدفع فائدة على مبلغ ٧٥٫٠٠٠ جنيه وهو مقدار السلفة التى منحت لبلدية الخرطوم مثلها فى ذلك كمثل كل السلفيات التى تمنح لمجالس الحكومة المحلية ومع ذلك فلا زالت الحكومة المركزية تقوم بمفاوضات مع بلدية الخرطوم بشأن الشروط التى تقوم عليها هذه السلفية والفئه الحقيقية للفائدة سيقررها السكرتير المالى . واما فيما يختص بتعبيد الطرق ومياه الانابيب فى مناطق آرياف الخرطوم فيستطيع السيد بدوى محمد على بوصفه مقيما بالبلدية أن يرفع أية مطالب قد تكون لديه الى المجلس البلدى . وتدرس مصلحة الاشغال ايجاد تدريب للمكنيكيين يقل فى مستواه عن ذاك الذى يصل اليه خريجو مدرسة الهندسة وسيبدأ بفصل واحد هذه السنة . وقد وافقت وزارة المعارف على اضافته الى مؤسسة الخرطوم الفنية الجديدة

السيد عبد الرحمن على طه (وزير المعارف) قال مجيبا على سؤال للسيد فضل بشير آن المفاوضات التى يقوم بها نائب مدير المعارف فى الجنوب فيما يختص بالاعانات المالية للمدارس غير الحكومية هناك لا زالت جارية . وتقوم هذه المدارس على اراض أعطيت بالحكر واذا لم يحقق الغرض الذى من اجله اعطيت فستؤول بمافيهامن مبان الى الحكومه وفيما يختص بجعل التعليم الاولى اجباريا فبقدر ما هو مرغوب فيه فان ضخامة المشروع تجعله غير عملى الى وقت ما

السيد عبد الرحمن عبدون (وكيل وزارة للرى) قال من المستحيل توليد الكهرباء طول السنة من خزان سنار اذ انه من الضرورى ارتفاع الماء قبل توليد الكهرباء وفى الواقع ان هناك مولدا صغيرا للكهرباء يمد مدينة سنار بالنور الكهربائى عند امتلاء الخزان ولكن فى الجزء الاكبر من السنة يبقى الخزان خاليا ويبطل استعمال ذلك المولد الكهربائى فيلجأ الى استعمال مكنة ديزل عادية

السيد سليمان حسين (وكيل الوزارة للبوستة والتلغرافات) قال ان تكاليف خط تلفون الترنك بين مروى ودنقلا وحلفا تبلغ ٣٠٠٫٠٠٠ ج.م. وذلك ما يعادل ثلث المبلغ المعتمد لميزانية مشروع الانشاء والتعمير لمصلحة البوستة والتلغرافات وقد رؤى اعطاء اسبقية لتلك المناطق النائيه التى لم تكن بها تلفونات من قبل . ولذلك تقرر انشاء خط تلفونى فى

جبال النوبة وفى برنامج ١٩٤٦ / ٥١ سبق عمل خط للترنك بين ابى حمد وسوق تنقاسى • طلب السيد بدوى محمد على فتح مكاتب توكيلات بوستة فى الديوم ومثل هذه المكاتب مفتوحة من قبل فى الديوم الجديدة وفى الديوم القديمة وفى برنامج ١٩٥١ / ١٩٥٦ اعتمد مبلغ ٣٫٠٠٠ ج•م• لفتح مكاتب توكيلات بوستة يصرف منه مبلغ ٦٠٠ ج•م• اثناء ١٩٥١ / ١٩٥٢ وستوزع على جميع المديريات ويقرر كل مدير نظام الاسبقية فى مديريته كما سيبنى مكتب بوستة جديد فى ام درمان على احدث نظام

السيد دردیری محمد احمد (وكيل الوزارة للشئون البيطرية) قال ان هناك مبلغا غير مخصص قدره ١٨٣٫٠٠٠ ج•م• لمشاريع البيطرة المختلفة ومنه ٥٫٠٠٠ ج•م• قد خصص لمشترى حقل دواجن كافورى

السيد عبد الله بك خليل (الزعيم) اكد للسيد الزبير حمد الملك ان المبلغ المخصص لحفر الآبار يتضمن آبارا للرى فى المديرية الشمالية وطلب السيد احمد الهاشم دفع الله حفر حفائر وآبار فى مناطق الخرطوم الريفية وانه لم يصل اى طلب من السلطات المحلية الى لجنة صيانة التربة وموارد المياه لحفر حفائر وآبار فى تلك المنطقة

السير جيمس روبرتسون — اجاب على نقاط مختلفة حيث قال قد اولت لجنة الانشاء والتعمير عناية دقيقة للطريق بين ام درمان والدبة وقد اعادتها الى جهة الاختصاص للقيام بتخطيط صحيح حتى يمكن اعطاء تقرير مفصل وان هذا احد البنود التى يخصص لها من الباقى غير المخصص

وفيما يختص بالرأى الذى ابداه السيد بدوى محمد على خاصا بصنع الورق من نباتات البردى فانه بحث هذه المسألة من عام او عامين مضيا بحثا وافيا وأخذ منها عينات الى المصانع فى انجلترا وكانت النتيجة انه ولو ان منتوج الورق منها كان جيدا الا انه لا ينافس بحال حتى منتوج ورق حشيش الاسبرتو المستوردة من شمال افريقيا واسبانيا • وعن الرأى القائل بعمل المصنع محليا فى منطقة نباتات البردى بدلا من تصديرها الى المصانع الاوربية فعنده ان الهيكل الشاحب للمصنع القديم فى بحيرة نو يعطى جوابا كافيا • فالمكان فوق انه غير صحى لا تتوفر فيه الايدى العاملة

وقال مجيبا السيد نقد الله انه ليس هناك مبلغ مخصص لامداد مدينة الابيض بمياه الانابيب من النيل حيث لم تعتبر الحكومة أن هذه طريقة مثلى لامداد الابيض بالماء وقد صرف فى الواقع مبلغ ١٥٨٫٠٠٠ جنيها

مصريا على ادخال تحسينات لاشغال مياه الابيض وسيصرف اكثر من ذلك فى هذا الصدد . هذا وقد شيد خزان ماء فى بنو وهو ملآن وسيقام خزان آخر فى العين وسيرفع الماء من هذين الخزانين بالطلمبات الى المدينة واذا لم يكن هذا كافيا فيوجد دائما ماء كثير بالرهد

وسأل السيد نقد الله أيضا لماذا تقتصر التحسينات الكبرى للطرق بالجنوب وهنا قرأ السير جيمس من البرنامج قائمة تحوى طرقا فى الشمال يراد تشييدها وتحسينها فى غضون الخمس سنوات وفوق ذلك فان لجنة الانشاء والتعمير أولت اهتمامها بمواصلات أحسن بين الشمال والجنوب وهذا كان السبب فى ادخال طريق الابيض — واو والرنك — جوبا فى البرنامج . وفى اجابة على السيد فضل بشير عن مشروع السكر قال اقتصرت التجارب فى منطقة الزاندى على السكر المزروع بالامطار فى نطاق ضيق للغاية وسيكون المشروع المراد اقامته على ضفاف النيل فى الاستوائية وتقوم بريه فى انتظام طلمبة رافعة وليس هناك شك فى امكانية زراعة السكر ولكن هناك نقاطا أخرى تتركز واحدة منها فى هل يمكن الحيلولة بين الفيل وهذه المزارع وفيما يختص بمعمل الغزل والنسج فانهم ينتظرون ليروا النتائج التى سيسفر عنها المصنع الذى بدأ فى العمل حديثا بمنطقة الزاندى وقد طلب الى الخبراء أن يدلوا بنصحهم عن امكانية مشاريع مماثلة فى اماكن اخرى وانه لجد واثق من ان العضو المحترم لايريد منهم الاقدام على عمل برامج واسعة قبل أن يحصلوا على استشارة الفنيين

وقال فى الرد على انتقاد السيد فضل بشير لبعض العربات التى قامت بتوزيعها مصلحة النقل الميكانيكى انه عندما تعذر عليها الحصول بالدولارات على العربات الامريكية (لان الدولارات الوحيدة التى حصلنا عليها كانت من بيع الصمغ للولايات المتحدة) اضطرت المصلحة لايجاد انواع اخرى . وقد برهنت التجربة الاولى على ان العربات البدفورد غير صالحة وتجرى الآن تجربة عربات الكمرز وتدل التقارير عن هذه انها افضل من تلك ولا بد من بعض الوقت للقيام بالتجارب قبل اصدار قرار عما هو النوع المفضل من العربات غير التى تشترى بالدولار

السيد جعفر على شكيلاى (كسلا) قال يجب ان يشمل برنامج التعمير اعتمادا لوسيلة خاصة لايواء مرضى السل فى مستشفى كسلا والحاجة ماسة الى جهاز الاشعة

وعندما كانت الساعة الواحدة بعد الظهر اقترح الزعيم ايقاف الامر

المستديم الذى ينص على فراغ الاعمال فى تلك الساعة . وعند أخذ الرأى بطريقة الفصل عارضه عضو واحد وأقر الاقتراح . ومعنى ذلك ان الجمعية استمرت فى استئناف أعمال اليوم لحين انجازها

السيد محمد محمد نور أبو الكل (الخرطوم بحرى) تساءل عن ايجاد شفخانة فى حلة البطاحين التى تبعد سبعين ميلا من الخرطوم بحرى

السيد على بدرى (وزير الصحة) قال أن مشروع العشر سنوات يشمل وسيلة خاصة لايواء مرضى السل فى كسلا ويشمل المشروع ايضا اعتمادات الى عدد من الشفخانات الجديدة . وان مواقعها ستقرر فى وقت عرضها على الجمعية

قرأت الجمعية كلا من مشروعى القانونين للمرة الثالثة واجازتهما

[رقم ٢٨]

وقائع

يوم الخميس ١٧ مايو سنة ١٩٥١

جلس السيد الرئيس على كرسى الرئاسة فى الساعة ٩ر٣٠ صباحا

اقترح السيد عبد الكريم محمد أن تؤيد الجمعية توصيات أغلبية اللجنة المختارة بشأن مصروفات الاعضاء ومكافآتهم

اقترح السيد محمد الحاج الامين تأجيل المداولة الآن الى تاريخ يحدد فيما بعد

اقترح السيد أحمد الحاج يوسف علقم أن يطرح الموضوع لاخذ الرأى الآن — أقر الاقتراح

الامر :— أن تؤجل المداولة الآن الى تاريخ يحدد فيما بعد

اقترح السيد عبد الله آدم أن توصى الجمعية برفع مكافآت المشايخ عن تحصيل الضرائب من ١٠٪ الى ٢٠٪

اقترح السيد يوسف ادريس آدم هبانى تعديلا لاضافة الكلمات « فى أى منطقة توصى فيها سلطات الحكومة المحلية بذلك »

سحب الاقتراح الاصلى باذن من الجمعية

أوامر اليوم

اقترح السيد مكاوى سليمان أكرت القراءة الثانية لمشروع قانون اعتماد مالى اضافى نمرة ٢ سنة ١٩٥٠/٥١ سنة ١٩٥١

وعندما لفت نظر السيد نائب الرئيس الى أن النصاب القانونى وهو ٣٥

عضوا غير موجود أوقفت الاعمال ودقت الاجراس وعندما تكامل النصاب استؤنفت الاعمال

قرىء مشروع القانون للمرة الثانية

القرار :— آن تنعقد الجمعية فى هيئة لجنة فى الحال للنظر فى مشروع القانون

فى اللجنة

الجدول آقر

المواد ٢ و ٣ و ٤ آقرت
المادة ١ (الاسم وبدء النفاذ) آقرت

وبعد آن استأنف السيد نائب الرئيس جلوسه على كرسى الرئاسة أبلغ الجمعية آن اللجنة نظرت مشروع القانون وآشارت عليه آن يرفعه للجمعيه بلا تعديل

اقترح السيد عبد الله بك خليل القراءة الثالثة لمشروع قانون الاعتماد المالى الاضافى نمرة ٢ عن سنة ١٩٥٠/٥١ سنة ١٩٥١

قرىء مشروع القانون للمرة الثالثة وآجيز

اقترح السيد عبد الله بك خليل آن تؤجل الجمعية الآن

وعند الساعة الواحدة بعد الظهر آعلن السيد الرئيس سقوط الاقتراح بمقتضى الاوامر المستديمة

تآجلت الجمعية فى الساعة الواحدة بعد الظهر

الملخص اليومى
يوم الخميس ١٧ مايو سنة ١٩٥١

فى الوقت المحدد للاسئلة

١٤١ — سأل السيد محمد صالح ضرغام (حلفا) هل يمكن الادلاء ببيـان عن رخص التعدين التى استخرجت بمركز حلفا والشروط التى استخرجت بموجبها وهل فى النية اعطاء الطالبين سلفيات تساعدهم على النهوض

اجابة وكيل الوزارة للعدل

قد منحت الرخص الآتية للبحث عن المعادن فى المديرية الشمالية :—

(١) نمرة ٦١ :—

المستر راشد للبحث عن المعادن فى الارض الواقعة فى مديرية كسلا والمديرية الشمالية وحدودها كالآتى :—

من جهة الشمال بخط العرض	٢٢
من جهة الجنوب بخط العرض	١٧
من جهة الشرق بخط الطول	٣٤ — ٣
من جهة الغرب بخط الطول	٣٠

(٢) نمرة ٦٣ :—

البى خ • ثيوخاريدس للبحث عـن المعـادن فى الارض الواقعـة بالمديرية الشمالية وحدودها كالآتى :—

من جهة الشمال بخط العرض	٣١ — ٣٠
من جهة الجنوب بخط العرض	٢١ — ١٥
من جهة الشرق بخط الطول	٣١ — ١٥
من جهة الغرب بخط الطول	٣٠ — ٤٥

(٣) نمرة ٦٤ :—

شركة التعدين بالصحراء الوسطى للبحث عن المعـادن فى الارض الواقعة بالمديرية الشمالية وحدودها كالآتى :—

من جهة الشمال بخط العرض ١٩
من جهة الجنوب بخط العرض ١٨
من جهة الشرق بخط الطول ٣٤
من جهة الغرب بخط الطول ٣٣

وتعطى هذه الرخص لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد بدفع رسم قدره خمسة وعشرين جنيها وأما الشروط فمطولة ولا محل لذكرها هنا ويمكن الاطلاع عليها لكل من يريد ذلك فى المصلحة القضائية

وأما فيما يختص بالتعدين فلم يمنح سوى عقد ايجار واحد وهو يشمل أرضا تقع جزئيا بالمديرية الشمالية وجزئيا بمديرية كسلا وكان ذلك المنح فى فبراير الماضى الى ميخائيل جوزيف بشوب وتبلغ مساحة الارض الممنوحة ٩٤ فدانا تقريبا . وبالشروط الآتية :—

مدة عقد الايجار :—

٢١ سنة من ١٩٥١/١/١

الأجرة :—

٩٤ جنيه مصرى فى السنة

العوائد الجليلة :—

٢٪ (حسب السوق بلندن) زيادة على الاجرة الواجب دفعها عن جميع المعادن ما عدا الاحجار الكريمة وما يشابه الاحجار الكريمة وذلك عن كل معادن مستخرجة قيمتها خمسين جنيها فى آية سنة . أما اذا زادت قيمة المعادن المستخرجة عن خمسين جنيها فى آية سنة فعندئذ تحدد الحكومة فئة العوائد الجليلة الواجب جبايتها

كل الالماس الذى يعثر عليه المستأجر يكون ملكا للحكومة ويجب تسليمه لها بواسطة المستأجر وأما فيما يختص بالقرض لاصحاب الامتياز فحسب مبلغ علمى انه ليس من اختصاص المصلحة

السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق) : « متى ينتهى اجل ايجار التعدين وهل من المحتمل أن يحصل صاحب الامتياز على سلفية من اى مصلحة ذات اختصاص اذا ما تقدم بطلبه لها ؟ »

وكيل الوزارة للعدل : « اكرر انها ستنتهى بعد واحد وعشرين سنة واذا طلب صاحب الامتياز تجديد امتيازه فسينظر الى ذلك حسب اهليته وعلى ما اعلم لم يتقدم صاحب امتياز ما ، بالطلب للحصول على قرض »

١٤٢ — سأل السيد يوسف ادريس آدم هبانى (الدويم غرب) هل فى حالة الرخص المستديمة يخصم حساب المياه بنسبة حجم الطلمبة او بمقدار المساحة المروية فعلا

اجابة وكيل الوزارة للداخلية

ان الماء الذى يخصم به يقدر على حسب حجم الطلمبات فى حالة الطلمبات التى يبلغ قطر دائرة ماسورة شفطها ١٤ بوصة او اقل وعلى حسب المساحة المنزرعة فى حالة الطلمبات التى يزيد قطر دائرة شفطها على ١٤ بوصة

السيد يوسف ادريس آدم هبانى (الدويم غرب) : هل افهم من ذلك انه فى الامكان زراعة اى مساحة مهما كانت كبيرة مادامت ستقوم بريها طلمبة تبلغ ماسورة شفطها ١٤ بوصة او اقل ؟ »

وكيل الوزارة للداخلية : « هناك قيود معينة لهذه المجموعة من الطلمبات وللعضو المحترم ان يطلع على التفاصيل اذا رغب فى ذلك فى مكتب لجنة رقابة طلمبات مياه النيل »

السيد محمد الحاج الامين (ام درمان غرب) : « كم كمية المياه التى ترفعها طلمبة سعة ماسورة شفطها ١٤ بوصة ؟ »

وكيل الوزارة للرى : « يتوقف هذا من بين ما يتوقف عليه على مدى العلو الذى يرفع اليه الماء »

السيد محمد الحاج الامين : « ما هى كمية الماء التى يحتاج اليها لزراعة القطن ؟ »

وكيل الوزارة للرى : « يروى القطن فى المدة المفتوحة للرى اى من اول يوليو الى ٣١ ديسمبر وايضا فى مدة التقييد بعد اول يناير ويخصم بالماء المسحوب فى المدة الثانية على حساب ماء السودان وعادة يروى القطن مرتين فى الشهر بما يبلغ ٤٠٠ مترا مكعبا للمرة الواحدة اى خصم ٢٤٫٠٠٠ مترا مكعبا عن كل فدان فى غضون الثلاث اشهر بعد اول يناير التى يستوى فيها محصول القطن »

السيد محمد الحاج الامين (ام درمان غرب) : « هل هذا يعنى ان الماء المستعمل فى باكورة نموه لا يخصم به ؟ »

وكيل الوزارة للرى : « نعم يا سيدى لا يخصم به »

١٤٣ — سأل السيد خميس مرسال (بحر الغزال) هل مسموح للمبشرين المسلمين بالتبشير بالدين الاسلامى فى المديريات الجنوبية الثلاث

اجابة وكيل الوزارة للعدل

نعم يا سيدى

السيد خميس مرسال : « هل ينطبق هذا على المدن ومناطق الارياف على السواء ؟ »

وكيل الوزارة للعدل : « نعم يا سيدى على شرط ان تراعى القوانين المحلية لحفظ الامن العام »

بعد الاسئلة ادلى السيد عبد الرحمن عبدون (وكيل وزارة للرى) بالبيان التالى تلبية لرغبة الاعضاء الواضحة فى معرفة معلومات اكثر عن اتفاقية مياه النيل

« سيدى الرئيس

ادلى بهذا البيان نيابة عن المجلس التنفيذى بناء على وعد قطع للجمعية من وقت وجيز مضى ، وسأبدأ بوصف الحالة الحاضرة

ان التقسيم الحالى لمياه النيل بين مصر والسودان يقوم على اتفاقية مياه النيل سنة ١٩٢٩ المبرمة بين المملكة المتحدة ومصر . وقد عمل هذا التقسيم على مبدأ احترام حقوق الرى المؤسسة وقد وضع لكى يتمشى مع الاحوال السائرة فى ذلك الزمن والمنتظرة فى المستقبل القريب له دون ان يمس ما يمكن ان تكون عليه الاحوال فى المستقبل البعيد — وقد نصت الاتفاقية على قواعد عامة فيما يختص باعمال الرى فى نهر النيل

وبمقتضى الاتفاقية قد قسمت السنة الى قسمين وهما زمن الفائض من مياه النيل وهو من اواسط شهر يوليو الى آخر ديسمبر وزمن الانخفاض او زمن التحاريق وهو من يناير الى اواسط يوليو وقد حدد نصيب السودان من مياه النيل فى كل من هاتين الفترتين

وفى الوقت الحاضر يستحق السودان فى زمن الفائض ان يأخذ المياه من مجرى النهر للرى المنتظم ليمد قنال الجزيرة بنسبة فئات يومية قصوى وعن طريق الطلمبات دون اى تحديد ومجموع المياه التى يستعمل فعلا من النيل فى الاحوال الحاضرة لهذه الاغراض تبلغ نحو ٢ مليارد ونصف متر مكعب . وعلاوة على ذلك يمكن للسودان ان يروى مساحات خاصة بطريقة رى الحياض ومتوسط هذه المساحات يقل عن ٨٠ الف فدان وكلها لها قيمة زراعية محدودة

اما فى زمن التحاريق فان ٩٨٪ من ايراد النيل الطبيعى محجوز لمصر حيث كانت تستعمله مصر منذ سنوات عديدة قبل سنة ١٩٢٩ ويأخذ السودان الباقى اى ٢٪ من ايراد النهر تقريبا لرى مشروع الجزيرة فى جزء من شهر يناير ولرى المناطق التى كانت تروى بالطلمبات قبل سنة ١٩٢٩ ٠وكل حاجات السودان الاخرى من المياه فى هذا الزمن (التحاريق) تأتى من المياه المخصصة المخزونة فى خزان سنار وان جملة صافى الكميات المخصصة للسودان للرى فى الصيف (التحاريق) تبلغ حوالى ٩٠٠ مليارد متر مكعب

وفى اتفاقية مياه النيل اعتبر خزان سنار للسودان معادلا لخزان جبل اولياء لمصر — وبعد هذه الاتفاقية قامت مصر بتعلية خزان اسوان التعلية الثانية واخيرا بنت خزان جبل اولياء ويعطى كل من هذين الخزانين حوالى ٢٫٥ مليارد مكعبا من الماء لمصر من اسوان ويمكن اعتبار خزان سنار معادلا لاحد هذين المشروعين ٠ ولكن لم تحصل اى زيادة فى نصيب السودان نظير التعلية الثانية للخزان الآخر

ان كمية الماء المتيسرة فى الوقت الحاضر لمصر للرى فى زمن الصيف (التحاريق) تختلف كثيرا مع اختلاف السنوات حسب منسوب النيل الطبيعى الذى يتغير فى كل سنة وتبلغ جملة متوسط الايراد من كل المصادر نحو ٢٢ مليارد متر مكعب والمعتقد ان الكميات التى تستعمل للرى المنتظم فى زمن الفايض لا تقل عما يستعمل فى زمن التحاريق وربما كانت أكثر — وعلاوة على ذلك يستعمل الماء لرى حيضان تبلغ مساحتها حوالى مليون فدان وبعمل مقارنة بالارقام بين الموقف الحالى بين القطرين يتضح أن السودان يأخذ فى كل سنة نحو ١/١٢ مما تستعمله مصر بينما يأخذ السودان حوالى ١/٢٤ من متوسط ما تأخذه مصر فى زمن التحاريق وفى زمن الفيضان تذهب كميات كبيرة جدا من مياه النيل للبحر الابيض المتوسط دون أن يستفيد منها أى من القطرين ٠ ان الاختلافات فى عدد السكان والطقس والامطار والعوامل الاخرى التى لا داعى لذكرها الآن تدخل بالطبع فى أى مقارنة للوصول الى هذه النسب

يستعمل اكثر من ٦٠٪ لرى المنطقة الحالية من مشروع الجزيرة من نصيب السودان البالغ ٩ مليارد متر مكعب للرى

ويستعمل الباقى كله للرى بالطلمبات كما يستعمل السودان نصيبه الحالى بأكمله فى زمن التحاريق

ومن المفهوم أن كل المياه المخصصة لمصر الآن تستعمل كلها وتحتاج

مصر الى كميات أخرى لسد حاجتها ومطالب التوسع فى الرى فى المستقبل

ان زيادة نصيب السودان من مياه النيل من أهم المسائل الحيوية لاستمرار تقدم اقتصاديات السودان ورفع مستوى معيشة سكانه المتزايدة

وقد بنيت اتفاقية مياه النيل على اساس يتفق مع الاحوال السائرة فى ذلك الزمن والمنتظرة فى المستقبل القريب منه دون أن يمس ما يمكن أن تكون عليه الاحوال فى المستقبل البعيد — ولقد استنفدت هذه الاتفاقية غرضها ويحتاج السودان الى مياه أوفر بكثير مما تعطيه الاتفاقية وقد اعترفت الحكومة المصرية بهذا — ولكن من أين يأت الماء ؟ وقد قلت سابقا أن مصر تستهلك كل الكميات المخصصة لها واذا سلمنا بمبدأ احترام حقوق الرى القائمة كما يجب علينا ان نفعل لبدا لنا ان احتياجات السودان ومصر المستقبلة لا يمكن ان تتحقق الا عن طريق منشئات جديدة يمكننابها ايجاد ماء أكثر

وقبل أن تتكلم عن المشروعات الجديدة المقترحة ربما كان مناسبا الاشارة الى تعلية مستوى خزان سنار — وكما يعلم حضرات الاعضاء المحترمين فان العمل الضرورى جار فى الوقت الحالى ومن المأمول ان تتم تعلية جزئية فى اكتوبر القادم كما تتم التعلية النهائية بعد سنة أخرى وستزيد هذه التعلية حصة السودان بعشرة فى المائة فى زمن التحاريق وقد خصص جزء بسيط من هذه الزيادة لمشروع الجزيرة وخصص أو سيخصص الباقى للرى بالطلمبات

ومشروعات الرى المقترحة هى كالآتى :—

(أ) عمل خزان على المجرى الرئيسى للنيل فى الشلال الرابع بالقرب من مروى

(ب) مشروعات النيل الاستوائية التى تتكون من خزانات على بحيرات فكتوريا والبرت وقنال جنقلى وذلك لتجنب ضياع الماء عند مروره على السدود

(ج) خزان بحيرة تانا

وسيستعمل خزان الشلال الرابع لوقاية مصر من خطر الفيضانات العالية ونقصان المياه فى الصيف ولقد احيطت وزارة الاشغال المصرية بان حكومة السودان ستقدم كل ما يمكنها من مساعدة لاقامة هذا الخزان على ان يكون للسودان نصيب فى الماء الذى يخزنه نظير مساهمة نسبية

فى تكاليف بناء الخزان . ومن المتوقع ان يقرر نصيب السودان فى مياه خزان الشلال الرابع ومشروعات النيل الاستوائية بعد تسوية شاملة بين مصر والسودان فيما يختص بتقسيم المياه بينهما وذلك بعد الحصول على المعلومات والتفاصيل اللازمة لكلا القطرين ولغرض هذه التسوية الشامله قد عينت شركة مشهورة من المهندسين المستشارين لتقدير اراضى السودان التى يمكن ريها

ان مشروعات النيل الاستوائية لهى مشروعات ضخمة وسوف لاتظهر نتائجها الا بعد عشرين او خمسة وعشرين سنة ومشروع خزان بحيرة تانا هو أكثر ما يهم السودان فى الوقت الحاضر ولقد عملت اتفاقية بين مصر والسودان فى سنة ١٩٣٥ لتقسيم الفوائد والتكاليف — واكملت اتفاقية اضافية فى نوفمبر سنة ١٩٤٦ . وقد أعد كل شىء للدخول فى مفاوضات مع حكومة الحبشة فيما يختص ببناء الخزان . ومع انه قد مضت حوالى أربع سنين ونصف لم تبدأ المفاوضات ولا حتى المحادثات الفنية الاولية مع حكومة الحبشة

ولقد هيأت الفرصة مرتين لعمل ترتيبات مرضية للاتصال بحكومة الحبشة ولكن خاب الظن فى كليهما وكان السبب الرئيسى فى هذا التأخير المزعج الضار بمصالح السودان هو تدخل عوامل دستورية فى مسألة المفاوضات المقترحة مع حكومة الحبشة ولقد اختلطت الامور السياسية بمسائل الرى وكانت النتيجة ضياع أربع سنين ونصف على الاقل بلا جدوى فيما يختص بخزان بحيرة تانا وحتى اذا ما بدأت الاتصالات الاولية مع حكومة الحبشة اليوم فان المفاوضات نفسها لا يمكن بدأها الا بعد مدة اذ لا بد من دراسات هندسية أخرى تتعلق بمشروع بحيرة تانا حسب التصميم المقترح من قبل وزارة الاشغال المصرية . وبعد ذلك تأتى المفاوضات الاصلية ثم الوصول الى اتفاق مع حكومة الحبشة ثم اختيار مقاولين مناسبين قبل البدء فى العمل فى الخزان . هذا واذا لم ينتج تأخير آخر من قبل المسائل الدستورية فلا بد من مرور خمسة اعوام على الاقل قبل ان يبدأ السودان فى جنى الفوائد المنتظرة من انشاء الخزان

ان التعاون المخلص بين مصر والسودان فيما يختص بزيادة مياه النيل وتوزيعها امر مرغوب فيه . كما انه من الجلى ان توافق الآراء فى كل المسائل ليس ممكنا . مثلا ربما تعطى مصر مشروع وادى الريان فى السودان اولوية وهذا مشروع ليس فيه مصلحة مباشرة للسودان الا انه سينتج عنه توسع فى الرى فى مصر وهذا بدوره يؤدى الى مطالب اخرى من مياه النيل وكذلك ربما تعطى مصر مشروع خزان الشلال الرابع

الاولوية فى التنفيذ على مشروع خزان بحيرة تانا مع ان مصلحة السودان تقضى بان يعطى الاخير الاولويه وفى حالة عدم اتفاق الآراء والمصالح فان التعاون بين البلدين فيما يختص بمياه النيل سوف لا يثمر ويأتى اكله

ولقد اقتضت حاجة السودان بدء المفاوضات مع حكومة الحبشة فى اول فرصة ممكنة بشأن مشروع خزان بحيرة تانا وها نحن قد انتظرنا مدة اربع سنين وللآن لم تبدأ المفاوضات ولا حتى المحادثات الفنية الاولية. ولذا وجب علينا ان نفكر فى طرق اخرى للحصول على ماء اكثر وهذا شيء لا بد منه اذا ما اراد السودان الاستمرار فى تقدمه

ومن هذه الطرق ان تبنى حكومة السودان خزانا على النيل الازرق فى داخل حدود السودان وهنالك مكان مناسب لهذا الغرض وستكون تكاليف العمل اللازمة لاقامة هذا الخزان فى مقدور مالية حكومة السودان

واذا ما وضعنا فى ذهننا اعتراف الحكومة المصرية بحاجة السودان لمياه اكثر وتصريح دولة ابراهيم عبد الهادى باشا فى مايو سنة ١٩٤٩ الذى قال فيه ان الحكومة المصرية ترعى دائما مصالح السودان وتقدمه . فانى آمل ان الحكومة المصرية ستوافق باخلاص على حل كهذا على اساس مقياس يتفق عليه لملأ الخزان على شرط ان تحسب هذه المياه الاضافية التى سيحصل عليها السودان ضمن التسوية الشاملة التى ذكرتها فيما قبل

هذا وانى ارجو ان يكون بيانى اعطى حصرات الاعضاء المحترمين صورة واضحة عن الموقف وسيطمئنهم على ان الحكومة باذلة كل جهدها لايجاد الماء الكافى والضرورى لاستمرار تقدم القطر

السيد محمد الحاج الامين (ام درمان غرب) قال انه بالنسبة لاهمية الموضوع الحيوية ولتأجيل الجمعية فى يوم السبت يجب أن تكرس مداولة الجلسة جميعها لهذا الاقتراح

السيد الرئيس . أوضح ان ليس ثمة مداولة فى هذا الموقف حيث لم يسبق ذلك اقتراح أمام الجمعية وللاعضاء المحترمين أن يتقدموا بالاسئلة الناتجة عن هذا البيان غير انه لا يجوز لهم أن يعلقوا عليه . ولاى عضو كامل الحرية فى أن يتقدم باقتراح فى هذه المسألة على أن يكون ذلك خاضعا للقواعد الخاصة باعلان الاقتراح

السيد يوسف ادريس آدم هبانى (الدويم غرب) سأل عما اذا كان قد اتخذ المجلس التنفيذى أى خطوات لتعديل اتفاقية مياه النيل ما دام نصيب السودان من الماء كما جاء فى نصوصها أضحى بعيدا جدا عن الكفاية ؟

السيد عبد الرحمن عبدون (وكيل وزارة للرى) أجاب قائلا أن المجلس التنفيذى يعمل كل ما فى وسعه لزيادة نصيب السودان من الماء

السيد الحاج محمد ابراهيم فرح (شندى) استفسر عن متى تنتهى مدة هذه الاتفاقية ؟

السيد عبد الرحمن عبدون (وكيل وزارة للرى) ابان انه ليس هناك تحديد زمنى للاتفاقية ولكنها استنفدت اغراضها بمجرد حصول كل من الطرفين على كمية المياه المخصصة له بالكامل وهذا قد حدث بالفعل

السيد الحاج محمد ابراهيم فرح (شندى) استوضح ما اذا كان فى الامكان الوصول الى اتفاقية اكثر عدالة من هذه

السيد عبد الرحمن عبدون (وكيل وزرة للرى) قال ان ذلك ما يعمل المجلس التنفيذى جاهدا لتحقيقه

السيد محمد الحاج الامين (ام درمان غرب) ابدى رأيه فى ان وضع الاسئلة ليس بكاف نظرا لاهمية الموضوع فهو يتطلب مداولة كاملة

السيد الرئيس — اوضح للمرة الثانية ان الاوامر المستديمة لا تجيز المداولة فى هذه المرحلة وكلما كان الموضوع مهما كلما دعت الحاجة الى اعلان كاف عنه والى فرصة تمكن من دراسة بيان وكيل الوزارة

السيد عبد الكريم محمد (نائب الرئيس) استفسر عن جملة السعة التخزينية لخزان جبل أولياء من الماء وما هى حصة السودان من هذه ؟

السيد عبد الرحمن عبدون (وكيل وزارة للرى) أجاب قائلا تبلغ جملة مخزون هذا الخزان ٣١/٢ مليار من الامتار المكعبة يتبخر منها مليار واحد ويصل الى اسوان منها ملياران ونصف المليار ويبلغ ما يمكن للسودان الحصول عليه فى جملته تسعة أعشار المليار من الامتار المكعبة ولكن لم تكن هناك أية حصة للسودان من مياه خزان جبل أولياء

السيد سرور محمد رملى (ريف الخرطوم شمال) سأل عما اذا كانت الاتفاقية تمنع السودان من بناء خزانات فى المستقبل لسد حاجاته المستعجلة من الماء ؟

السيد أحمد الحاج يوسف علقم (واد مدنى شمال) سأل عن سبب ضآلة حصة السودان من الماء ؟

السيد عبد الرحمن عبدون (وكيل وزارة للرى) أجاب بأن اعتبارات عديدة كالسكان والامطار والمناخ اتخذت أساسا لتقسيم حصص المياه بين مصر والسودان وقد سبق له القول أن الحل الوحيد للخروج من المأزق هو أن يبنى السودان خزانا خاصا به فى أرضه

السيد الحاج محمد ابراهيم فرح (شندى) قال بما أن الاتفاقية قد استنفذت أغراضها وانتهى عقدها فلماذا لا يسحب السودان كل طلباته من مياه النيل ؟

السيد عبد الرحمن عبدون (وكيل وزارة للرى) ابان ان كل ما يستطيع أن يفعله السودان هو تقديم تعديل للاتفاقية

السيد الحاج محمد ابراهيم فرح (شندى) قال لم يجب وكيل الوزارة للرى على سؤاله

الرئيس — قال ليس هناك ما يلزم وكيل الوزارة للرى على الاجابة

السيد الحاج محمد ابراهيم فرح (شندى) قال ان لم يكن هو فمن غيره ؟

السيد يوسف العجب (نظارة الفنج) قال لو كان الامر بيد السودانيين لما رضوا بتلك الاتفاقية

الرئيس — هذا خطاب وليس سؤال

السيد يوسف ادريس آدم هبانى (الدويم غرب) اظن ان وكيل الوزارة للرى قال ان نصيب السودان من الماء يمكن ان يزرع ٨٠ر٠٠٠ فدان بطريقة رى الحيضان . ان كان كذلك كم نسبة الاراضى التى تم ريها تماما ؟

السيد عبد الرحمن عبدون (وكيل وزارة للرى) اجاب ان كل ما قاله ان جملة مساحة ما يروى بالحياض تساوى ٨٠ر٠٠٠ فدانا وكلها تروى فى السنوات الجيدة

السيد زين العابدين بك عبد التام (الخرطوم غرب) قال بما ان اتفاقية سنة ١٩٢٩ قد استنفذت اغراضها فعلى اى قاعدة يصبح ماء النيل مراقبا ومرتبا ؟

السيد عبد الكريم محمد (نائب الرئيس) تساءل عما اذا كان السودانيون سيشتركون فى المفاوضات التى على الابواب فيما يختص باقامة خزان فى بحيرة تانا او ان حصة السودان ستقررها الهيئات الاخرى؟

السيد احمد الحاج يوسف علقم (واد مدنى شمال) تساءل عما هو موقف السودان من الناحية القضائية اذا اخل ببنود اتفاقية سنة ١٩٢٩ لانه لم يمثل فيها وانه لمن الظلم الا تزيد حصة قطر يجرى فى وسطه نهر عن ٢٪ من الماء الذى ترفع منه ؟

وفى هذه النقطة قال السيد الرئيس يظهر أن جل الاسئلة التى آثارها حضرات الاعضاء لا يمكن الاجابة عليها بدون اعلان وبما أنه توجد أعمال كثيرة فانه اقترح أن تشرع الجمعية فى الاعمال الاخرى التى فى جدول الاعمال

السيد عبد الكريم محمد (نائب الرئيس ورئيس اللجنة المختارة) اقترح أن تؤيد الجمعية توصيات أغلبية اللجنة المختارة بشأن مصروفات الاعضاء ومكافآتهم ثم قال اتفقت اللجنة المختارة على المبادىء التالية لتقدير مكافأة عادلة تمكن الاعضاء من أداء واجباتهم بطمأنينة وها هى المبادىء وفق ترتيب الاشارة اليها

أولا : عضوية البرلمان هى خدمة عامة وليست فى حد ذاتها وظيفة دائمة لها مستقبلها أو وسيلة لكسب العيش

ثانيا : ان العضوية ليست بعمل يستغرق طول ايام السنة بأى حال من الاحوال

ثالثا : من المفروض ان لدى العضو العادى وسيلة اخرى لكسب العيش بالاضافة الى مرتبه كعضو

رابعا : يجب أن تشمل المكافأة أى مصروفات يتكبدها العضو كنتيجة للعضوية زيادة على المصروفات العادية كما تشمل أى خسارة لحقت بوسيلة معيشته العادية

خامسا : يجب أن تقدر المصروفات على قاعدة تتناسب مع وقار عضوية برلمان البلاد

سادسا : يجب أن تكون المكافأة ملائمة لتغطية متوسط تلك المصروفات فى عضوية السنة ولكن ليس من الضرورى أن تغطى كل حالة شاذة

اوصت اغلبية اللجنة بزيادة مكافأة الاعضاء الى ٤٢٠ ج٠م٠ فى السنة على ان تدفع هذه المكافأة بمعدل ٤٥ ج٠م٠ شهريا اثناء الجلسات التى لا يحتمل ان تزيد عن اربعة اشهر وبمعدل ٣٠ ج٠م٠ شهريا مدة الثمانية اشهر الباقية • وقد رأى عضوان من اللجنة المختارة انه لم يعط اعتبار لزيادة مكافأة الاعضاء الحالية وقدرها ٣٦٠ ج٠م٠ فى العام فاذا ما صرف للاعضاء بنسبة اعلى اثناء الجلسات لزالت اسباب عدم الرضا • والمفهوم ان مصاريف الاعضاء الضرورية اثناء الجلسات تزيد بكثير عن ايام العطلة واقترحا ان يصرف مبلغ المكافأة وقدره ٣٦٠ ج٠م٠ بمعدل ٥٥ ج٠م٠ شهريا اثناء الجلسات وبمعدل ١٥ ج٠م٠ اثناء العطلة ويصرف الباقى (وقدره ٢٠ ج٠م٠) فى نهاية العام

السيد محمد الحاج الامين (ام درمان غرب) اقترح ان تؤجل المداولة

السيد عبد الله بك خليل (الزعيم) أيد اقتراح تأجيل المداولة • وقال انه غير مناسب ان يبحث الاعضاء موضوع مكافآتهم الخاصة فى وقت اضطر فيه الموظف والمستخدم الى الانتظار لحين وصول التقارير من اللجان المختصة

السيد فضل بشير (معين) وافق الزعيم وقال ان من واجب الاعضاء أن يتركوا مسائلهم الخاصة على جانب فى الوقت الراهن وأن يلتفتوا الى مصالح الآخرين من المجموعة التى تلاقى صعوبات مالية • واذا رأت الحكومة أن الوقت لم يحن بعد حتى باعطاء سلفيات مؤقتة الى موظفيها ومستخدميها لتفريج صعوباتهم فانه من اللائق فقط والمعقول ان يؤجل الآن موضوع المداولة فى مكافآت الاعضاء

السيد يوسف ادريس آدم هبانى (الدويم غرب) استغرب لماذا كونت لجنة مختارة لبحث موضوع مكافآت الاعضاء اذا كان موضوع المكافآت ستقرره احدى اللجنتين اللتين اختيرتا لبحث ماهيات الموظفين والمستخدمين

السيد عبدالله بك خليل (الزعيم) بين ان مكافآت الاعضاء يقررها صاحب المعالى كما فى القانون الذى لا يمكن تعديله الا بواسطته بعد اعطاء اعتبار الى آراء المجلس والجمعية فى هذا الصدد . ولم يكن من اختصاص أى من اللجنتين أن تبت فى مكافآت الاعضاء

السيد أحمد الهاشم دفع الله (معين) قال انه ليس مناسبا أن يبحث الاعضاء موضوع مكافآتهم الخاصة لان ذلك يؤذى كرامتهم ويجب تأجيل مداولة الموضوع الى أجل غير مسمى

السيد زين العابدين بك عبد التام (الخرطوم غرب) أيد اقتراح تأجيل المداولة

السيد ستانسلاوس بياسما (بحر الغزال) قال ان البحث فى موضوع مكافآت الاعضاء سابق لاوانه وان موظفى ومستخدمى الحكومة الذين يتاثرون كثيرا بزيادة تكاليف المعيشة لم تزد رواتبهم أو أجورهم

السيد أحمد الحاج يوسف علقم (واد مدنى شمال) قال بما انه أحد أعضاء اللجنة المختارة التى بحثت الموضوع فانه أصبح مضطرا لتأييد تأجيل المداولة للاسباب التى ذكرها الذين تحدثوا فى الموضوع

وبعد أخذ الرأى بطريقة الفصل ووفق على قرار تأجيل المداولة

السيد عبد الله آدم (بحر الغزال) اقترح ان توصى الجمعية برفع مكافآت المشايخ عن تحصيل الضرائب من ١٠٪ الى ٢٠٪ وقال ولو ان فئات الضريبة الشخصية قد رفعت من ١٥ قرشا فى الماضى الى ٥٠ قرشا فى سنة ١٩٥١ لم ترفع النسبة المئوية لمكافآت المشايخ الذين يجمعونها نسبيا وقال قد اعطيت للعمد فى الجنوب مرتبات ولم تعط لوكلائهم او لزعماء العشائر وعلى هؤلاء تقع المسئولية الاولى فى جمع الضرائب . ووكلاء العمد فى موقف لا يحسدون عليه اذ أنهم لا يتقاضون مرتبات ولا يعود اليهم نصيب من المكافآت التى تذهب الى زعماء العشائر وهؤلاء بدورهم يقومون بسد العجز فى المبالغ المتحصلة نتيجة لهروب دافعى الضرائب او لعجزهم عن السداد واذا ما رفعت النسبة الى ٢٠٪ فستضمن لوكلاء العمد وزعماء العشائر فائدة عادلة لقاء مجهوداتهم والمسئولية العظمى التى تقع على كاهلهم

السيد يوسف العجب (نظارة الفنج) قال مؤيدا الاقتراح بان المشايخ فى المديريات الشمالية والجنوبية يحصلون على فائدة قليله جدا وذلك بالرغم مما يقومون به من مسئولية عظمى ولا يحصل البعض منهم على اكثر من جنيه واحد فى السنة واقصى ما يحصل عليه الفرد منهم نحو ٢٥ جنيها

السيد محمد الخليفة شريف (كوستى شمال) قال انه ليس من الانصاف للحكومة أو لدافعى الضرائب أن يذهب ٢٠٪ من مجموع الضرائب كمكافأة للتحصيل ورجا من الجمعية الا تؤيد الاقتراح

السيد زين العابدين بك عبد التام (الخرطوم غرب) قال بناء على خبرته كمأمور ان هناك من المشايخ من تقوده هزالة مكافأته الى الاختلاس من أموال الحكومة فى حين اضطر غيرهم لبيع مواشيه لسد النقص فى مجموع ضرائبه

السيد خميس مرسال (بحر الغزال) قال صحيح أن هناك بعض المشايخ من اضطر لبيع ممتلكاته ليغطى عجزا أحدثه هروب دافعى الضرائب

السيد عثمان على (سنار) قال انه لا يجب رفع نسبة المكافأة لان المشايخ ليس لديهم عمل مضنى فى جمع الضرائب التى تحضر الى منازلهم غالبا

السيد يوسف ادريس آدم هبانى (الدويم غرب) اقترح تعديلا مضمونه أن الفئة المقترحة وهى ٢٠٪ للمكافأة يجب دفعها فقط فى المناطق التى توصى عليها سلطات الحكومات المحلية . واستطرد قائلا أن تلك السلطات فى موقف حسن لتقرر أيا من المشايخ يستحق مكافأة من فئة عالية

السيد ستانسلاوس بياساما (بحر الغزال) قال ان الاقتراح لا يحسن مستوى وكلاء الزعماء الذين يستحقون مرتبات . وان جملة المكافآت تعطى الى زعيم الجماعة الذى فى الواقع يحصل تلك الضرائب

السيد ميرغنى حسين زاكى الدين (دار البديرية) أيد التعديل الذى سيترك الامور فى أيدى سلطات الحكومة المحلية الذين يتمكنون من تشجيع المشايخ فى الاسراع فى تحصيل الضرائب

السير جيمس روبرتسون (السكرتير الادارى) قال

« سيدى الرئيس : لقد قيل انه لم تزد مرتبات مشايخ القرى بنفس النسبة التى زادت بها مرتبات الموظفين وتدل الارقام التالية على ان هذا الرأى عار من الحقيقة اذ ان الاحصائيات لاعوام ١٩٣٥ و١٩٣٨ و١٩٤٦ وما تضمنته ميزانية ١٩٥١/٥٢ تبين ما يأتى :—

على ان سنى الحرب ١٩٣٩ — ١٩٤٥ لم تعتبر ارقامها فى الاحصاء لما اتسمت به من شذوذ فى هذا الصدد. ان الارقام جميعها مقربة الى الخمسين جنيها الاخيرة . ففى المديرية الاستوائية (أى منجلا زائدا بحر الغزال) كانت جملة الارقام لسنة ١٩٣٥ مبلغا قدره ٢٫٥٥٠ ج.م. و٣٫٠٠٠ ج.م. لسنة ١٩٣٨ و٣٫٧٥٠ ج.م. لسنة ١٩٤٦ فى حين كان الرقم لسنه ١٩٥١/٥٢ قدره ١١٫٧٠٠ ج.م. ويساوى هذا الرقم الاخير ٤٫٦ اضعاف رقم سنة ١٩٣٨ وثلاثة اضعاف رقم سنة ١٩٤٦ وكانت الارقام فى مديرية النيل الازرق ٤٫٩٠٠ ج.م. و٥٫٢٠٠ ج.م. و١٨٫٩٠٠ ج.م. و٣١٫٠٥٠ ج.م. وهكذا يكون الرقم الاخير ٦٫٣ اضعاف رقم ١٩٣٥ و١٫٦ رقم ١٩٤٦ . وفى مديرية اعالى النيل كانت الارقام ٧٠٠ ج.م و٨٠٠ ج.م. و١٫٣٥٠ ج.م. و٥٫٤٥٠ ج.م. اى نسبة الرقم الاخير بما يساوى ٧٫٨ اضعاف ارقام السنى الاولى و٤ اضعاف رقم ١٩٤٦ ولدى الارقام المماثلة للمديريات ولكنى لا اريد ان اشق على الجمعية بتلاوتها

ولا تعطى هذه الارقام كل أوجه التحسين التى ادخلت على مكافآت المشايخ — ففى سنة ١٩٣٠ كانت العشرة فى المائة تقسم بين مشايخ القرى والعمد ومشايخ الخطوط ومنذ ذلك الحين بدء فى نظام لا يزال مستمرا بنقل الكبار من ذوى المسئوليات الاهلية من قائمة المكافآت الى كشف المرتبات تنج عن نقله زيادة فى حصة مكافاة ال ١٠٪ التى تذهب والعمد والشراتى وأمثالهم يتقاضون مرتبات . وهكذا كلما نقل عمدة الى كشف المرتبات تنج عن نقله زيادة فى حصة مكافاة ال ١٠٪ تذهب للمشايخ — ستنتج عن العمل بهذا الاقتراح طريقة غير سليمة من الناحية المالية وذلك لان الجمعية قد سبق لها أن أجازت ميزانية ١٩٥١/٥٢ وانتهى تجهيز ميزانيات مجالس الحكومات المحلية وأصبحت على وشك عرضها على المجلس التنفيذى وكانت موازنة كل هذه الميزانيات على أساس مكافاة بنسبة ١٠٪ مما هو مقدر للضرائب والتحصيل . فاذا عدلت النسبة الى ٢٠٪ لابد من ان يتعذر التوازن فى ميزانية كل مجلس فى البلاد . واختلاف الاحوال شىء طبيعى فهناك مجالس متيسرة ولديها

فائض معقول ولكن الكثير منها لا يتسنى له الا التوازن البسيط . وفى القليل من الحالات يحتاج الامر الى مساعدات مالية كبيرة تعطى لسد العجز . واذا ما اصبحت مكافآت المشايخ على اساس ٢٠٪ بدلا من ١٠٪ فلا بد من مطالبة السكرتير المالى بتخصيص مبلغ قدره ٢٨٫٠٠٠ ج.م للمشايخ فى المناطق التى لا تقوم فيها مجالس حكومات محلية . كما يصبح لزاما على مجالس الارياف فى المديريات الشمالية بما فيها الثلاثة مجالس بمديرية بحر الغزال ان تجعل مقررات ضرائبها فى حدود مبلغ قدره ٧٠٫٠٠٠ ج.م لتتمكن من تغطية الزيادة المقترحة . ولا ينتهى هذا العمل الى فوضى فى الناحية المالية فحسب بل وفى الناحية الادارية ايضا . وقد اكدت حين كنا نبحث فى مشروع قانون الحكومة المحلية انه من الضرورى ان تكون هذه المجالس مستقله . وليس هناك ما يمنع هذه المجالس فى المستقبل ان تزيد مكافآت المشايخ لو رغبت فى ذلك وكان لديها المال اللازم

وسيعلم الاعضاء من هذا انه ليس من السهل معالجة هذه المسألة بمجرد اصدار قرار فيها كهذا واننى آمل ان لا توافق الجمعية على هذا الاقتراح »

السيد يوسف العجب (نظارة الفنج) قال زادت مسئوليات النظار وتدفع المكافآت للمشايخ الذين يحصلون الضرائب ويسددون اى عجز فى المبالغ المتحصلة . وان السكرتير الادارى محق عندما قال لا يمكن حل هذه المشكلة بتقديم اقتراح كهذا . انه يأمل ان ينظر المجلس التنفيذى فى الامر ويجد الحل المناسب

السيد محمد آدم ادهم (ام درمان جنوب) قال وضح بيان السكرتير الادارى كل شىء ويجب ان يسحب المقترح اقتراحه

السيد محمد محمد نور ابو الكل (الخرطوم بحرى) اقترح دفع رواتب للمشايخ الذين يحصلون الضرائب على اساس الرواتب التى تدفع للمحصلين

السيد زين العابدين بك عبد التام (الخرطوم غرب) قال يجب عمل شىء يمنع المشايخ من الاختلاس

السيد عثمان على (سنار) ايد التعديل

السيد محمد احمد البرير (معين) رأى من الخير ان يسحب مقدم الاقتراح اقتراحه وذلك لانه ليس من العدل فى شىء ان يذهب مقدار ٢٠٪ من الضرائب الى الذين يجمعونها

السيد عبد السلام الخليفة (وكيل الوزارة للداخلية) قال ان الوقت الذى يتطلبه تحصيل الضرائب يقل كثيرا عن الوقت العملى الكامل . ولهذا اعطيت المكافآت الى المشايخ ولم تعط لهم المرتبات الشهرية

السيد عبد الله آدم (بحر الغزال) قال انه مستعد ان يطلب اذنا بسحب اقتراحه على شرط ان يصرف لوكلاء العمد مرتبات شهرية فى المديريات الجنوبية

وعليه سحب الاقتراح بموافقة الجمعية

عند القراءة الثانية لمشروع قانون الاعتمادات المالية ١٩٥٠/١٩٥١ نمرة ٢ سنة ١٩٥١ قال السيد مكاوى سليمان اكرت (وكيل وزارة للمالية)

« سيدى الرئيس

ارجو ان اقترح القراءة الثانية لمشروع قانون الاعتمادات المالية ١٩٥٠/١٩٥١ سنة ١٩٥١ — يهدف هذا المشروع اذا وافقت الجمعية على قراءته الثانية اولا الى الغاء قانون الاعتمادات المالية الاضافية ١٩٥٠/١٩٥١ نمرة ٢ لسنة ١٩٥٠ وثانيا لتخصيص مبلغ اضافى من الايرادات لخدمة الثمانية عشر شهرا المنتهية فى ١٩٥١/٦/٣٠ — يتذكر حضرات الاعضاء أن قانون الاعتمادات المالية الاضافية ١٩٥٠/١٩٥١ نمرة ٢ لسنة ١٩٥٠ الذى أقرته الجمعية منذ عام يخصص مبلغا جملته ١٫٧٢٩٫٥٠٠ ج.م ليغطى التكاليف المقدرة للتعديل المؤقت فى فئات المرتبات والفئات العليا لعلاوة غلاء المعيشة فى مدة الثمانية عشر شهرا التى تنتهى فى ١٩٥١/٦/٣٠ وقد ترك تقسيم هذا المبلغ على أبواب الميزانية الواردة فى قانون الاعتمادات المالية ١٩٥٠/١٩٥١ الى أن تعرف تقديرات التكاليف لكل وزارة ومصلحة ومديرية . وقد عرفت هذه التقديرات واتضح منها أن هذا المبلغ وقدره ١٫٧٢٩٫٥٠٠ ج.م لم يكن كافيا — ونظرا لهذا ولضرورة الاعتمادات الاضافية لتغطية تقديرات التجاوز فى الخدمات والخدمات الجديدة لبعض أبواب الميزانية يقترح الغاء قانون الاعتمادات المالية الاضافى ١٩٥٠/١٩٥١ نمرة ٢ لسنة ١٩٥٠ وأن يشمل مشروع قانون واحد الاعتمادات المالية المطلوبة لتغطية تكاليف التعديل المؤقت لفئات المرتبات والفئات العليا لعلاوة الغلاء ولتغطية مبالغ التجاوز المقدرة لمدة الثمانية عشر شهرا

وجملة الاعتمادات المالية الاضافية المطلوبة هى ٢٣١ر٩٤٢ر٢ ج٠م يخص منها المستخدمين ٣٠٦ر٩٦٠ر١ ج٠م وهذا المبلغ يزيد ب ٨٠٦ر٢٣٠ ج٠م عن مبلغ ال ٥٠٠ر٧٢٩ر١ ج٠م الذى خصص أولا لتكاليف التعديل المؤقت لفئات المرتبات — وتبلغ جملة المبالغ المقدرة الاخرى للتجاوز ٩٢٥ر٩٨١ ج٠م٠ وسيجد حضرات الاعضاء فى المذكرة التفسيرية شرح البنود الكبرى التى تكون هذا المبلغ فى ميزانيات المديريات والوزارات والمصالح والادارة العمومية وسأحاول ان اعلق عليها تعليقا بسيطا ٠ ففى المديريات يبلغ جملة الاعتمادات الاضافية المطلوبة ٨٥٣ر٣٨٥ ج٠م تكون منها تكاليف التعديل المؤقت فى فئات المرتبات والفئات العليا لعلاوة الغلاء مبلغ ٢٣٧ر٢٨٩ ج٠م والباقى وقدره ٦١٦ر٣٩٦ ج٠م يعزى الى الاعانات الاضافية لوحدات الحكومة المحلية (٥٠٠ر٤١ ج٠م) والى المصروفات المتزائدة على حفظ المبانى والطرق (٠٠٠ر٣٧ ج٠م) والى تكاليف الذرة المرتفعة وزيادة عدد المساجين (٠٠٠ر١٨ ج٠م) أما الوزارات والمصالح عدا السكة الحديد فيخصها مبلغ ٤٣٩ر٠٥٠ر١ ج٠م من جملة الاعتمادات المالية الاضافية منها ٢٧٧ر٧١١ ج٠م عن تكاليف التعديل المؤقت وعلاوة الغلاء ومبلغ ١٦٢ر٣٤٣ ج٠م عن التجاوز مثلا فى التعينات والوقود والادوية والغيارات والاعانات للمدارس الاهلية وفى الاجور والتكاليف المرتفعة وفى تكاليف البترول والاطارات وقطع الغيار

أما السكة الحديد فيخصها مبلغ ٠٠٠ر٨٧٠ ج٠م منه ٠٠٠ر٨٠٠ ج٠م عن تكاليف التعديل المؤقت والفئات العليا لعلاوة الغلاء والباقى الى الارتفاع المضطرد فى أسعار الادوات والمهمات — ولا تنقل الآن الى الادارة العمومية فجملة ما يخصها من الاعتمادات الاضافية يبلغ ٩٣٩ر٦٣١ ج٠م وهذا المبلغ يقابله وفر يبلغ ٦١٠ر١٤٦ ج٠م وأهم البنود التى حصل فيها التجاوز هى اعانة المجاعة ٠٠٠ر٤٥ ج٠م وابادة الجراد ٥٠٠ر١١٢ ج٠م والخسارة فى الذرة الاجنبية التى اشتريت فى ١٩٤٩/١٩٥٠ وقدرها ٠٠٠ر٣٣٥ ج٠م ومبلغ استهلاك المبانى الذى دفع لمجلس ادارة الجزيرة ٠٠٠ر٨٣ ج٠م وتوضح المذكرة بالتفصيل مبالغ التجاوز فى أبواب الميزانية لمدة الثمانية عشر شهرا وانى أرى أن الفرصة ستسنح لحضرات الاعضاء فى مرحلة اللجنة لمناقشتها — أرجو أن أقترح »

عند بحث الاقتراح بالتأجيل تحدث السيد عبد الله آدم (بحر الغزال) واثار موضوع نفق الماشية الفادح فى مديرية بحر الغزال نتيجة التطعيم . وقال ان رائده عدم انتقاد الخدمات البيطرية ولكنه يريد ان يخبر الجمعية بنتيجة استعمال الفاكسين الملوث . وان عددا كبيرا من الحيوانات لقيت حتفها من ذلك السبب ما بين ١٩٤٧ و١٩٥١ — وفى الحقيقة قد قامت مصلحة البيطرة باعمال عديدة لحيوانات المديرية ولكن فى هذه المسألة الخاصة فان نتائجها جاءت عكسية خصوصا فى المديريات الجنوبية حيث فقد الناس كل ثقة فى اى نوع من العلاج او التطعيم لماشيتهم . اما استعمال السيرم والفاكسين فى التطعيم ضد الالتهاب الرئوى (وابو قنيت) وابى دميعة ومرض الدبابة المعدى للماشية وطاعون الماشية قد سبب رد فعل ضار بالماشية وذلك بتغيير لون الدم بغتة كأنما حرق ثم يظهر الانتفاخ على الجلد ويسقط شعره اما لحم الحيوان فغير قابل للاكل وان الصقور او اى حيوانات مفترسة تذوق اللحم تجد حتفها . واذا لم تكن نتيجة التطعيم الموت فى ظرف اسبوع فان ذلك يحصل على الاكثر فى ظرف شهر . وانه لحقيقة ان المواشى نفقت بالموت قبل ادخال التطعيم . ولكن لم تكن نسبة الموت اكثر من ٢٠٪ واما بعد التطعيم فقد زادت هذه النسبة الى ٧٥٪ او ٨٠٪ والغرض من شراء هذا السيرم من مال دافع الضرائب هو حفظ ماشيته وعلى ذلك يجب على سلطات البيطرة ان تجربها فى طور تجريبى قبل تطعيم عدد كبير من الماشية . وان هذا النظام اتبع فى كردفان . وان عددا كبيرا من ارباب المواشى فى الجنوب يضعون املا قويا فى هذا الاقتراح . وانهم ينتظرون تعويضا ماليا من مصلحة البيطرة خصوصا انهم علموا ان بعض التعويض سيدفع لبعض ارباب المواشى بمديرية كردفان . وبما انهم اجبروا على هذا التطعيم خوفا من الغرامة التى توقع عليهم فان الطريق الوحيد لوضع ثقتهم مرة اخرى فى مصلحة البيطرة هو ان يدفع لهم تعويض وان هذا الموضوع له اهمية عظمى على حالة الغذاء فى القطر واذا لم يعط بعض التعويض لارباب المواشى فان سعر الدجاجة الواحدة سيرتفع الى ٧٠ قرشا . وكان لزاما على المصلحة البيطرية ان تجرب السيرم قبل استعماله . وقد ذكر وكيل الوزارة للشئون البيطرية ان مائتى رأس من الماشية نفقت بالموت من اجمالى قدره ١٢٫٩١٩ رأسا تم حقنها فى مركز البحيرات اثناء فصل الخريف ولكن فى الواقع كان من نتائج التحقين هذا أن ظهر الخراج والورم فى اجسام المئات من هذه الحيوانات . وساور الدينكا قلقا كثيرا ازاء موت ماشيتهم . وفى شهرى فبراير ومارس من السنة الماضية حقن

ما لا يقل عن ٢٧٫٤٠٨ رأسا من الماشية ومنذ نوفمبر الماضى حقن فى مركز البحيرات ١٧٫٨٦٩ رأسا و٥٢٫٥٤٦ رأسا فى اجزاء المديرية الاخرى وبلغ اجمالى التحقين ضد مرض ابو قنيت فى مدة الاثنى عشر شهرا الماضيه ٢٦٨٫٩٨٧ رأسا

السيد خميس مرسال (بحر الغزال) قال فى المدة بين مارس ١٩٥٠ وفبراير ١٩٥١ بلغت وفيات الماشية ٢٫٠٠٠ رأسا فى مركزى نهر الجور وقوقريال وذلك بعد التطعيم . هذا بخلاف ما ذكره السيد عبد الله آدم من الخسائر التى ترجع لسنة ١٩٤٧ — بعد التطعيم مباشرة تتورم الماشية بسرعة ويسقط جلدها وتموت . ففى مناطق مركز رومبيك واويل ويرول وشامبى ماتت الماشية بنفس السبب اما المواشى التى لم تطعم فانها فى حالة جيدة وقد ابلغ مفتش التونج وقوقريال الامر الى مفتش البيطرة المقيم بواو ولكنه لم يعمل شيئا . ثم استطرد قائلا انه لا يريد أن ينتقد أعمال المصلحة البيطرية التى قامت بمجهودات قيمة لمكافحة مرض الماشية فى المديريات الجنوبية لكنه يريد ان يلفت نظر المختصين لما حدث لاتخاذ الخطوات الضرورية السريعة لتحسين الموقف . كان الناس فى الجنوب بدائيين وكثيرى التشكك لكنهم اليوم يفهمون هذه الاشياء جيدا حتى اصبح يدفع كل شخص مبلغ ٥ قروش سنويا لهذه الخدمات . وانه يرى ان كان هناك خطر من استعمال المصل او التطعيم يجب تجربته فى البهائم التى تملكها الحكومة . تتوقف حياة الاهالى فى مديرية بحر الغزال على الماشية فوحدات المصل التى تقدر ب ٢٦٠٫٤٦٨ وحدة والتى استعملتها المصلحة البيطرية فى التطعيم لتثبت انتشار مرض الماشية فى تلك المديرية . واذا ما دفعت تعويضات فى مديرية كردفان عن الماشية التى ماتت بسبب التطعيم فيجب ان تدفع مثل هذه التعويضات فى المديريات الجنوبية وخاصة فى مديرية بحر الغزال كما يجب ان ترسل بعثة من علماء طبائع الحشرات الى مناطق ذباب التسى تسى لدراسة طرق العلاج

وعند الساعة الواحدة بعد الظهر قال وكيل الوزارة للبيطرة انه سيدلى باجابته على موضوع الاقتراح بالتأجيل فى يوم السبت

[رقم ٢٩]

وقائع
يوم السبت ١٩ مايو سنة ١٩٥١

جلس السيد الرئيس على كرسى الرئاسة فى الساعة ٩٫٣٠ صباحا

قدم السير جيمس روبرتسون لائحة مراقبة سحب مياه النيل (العمومية)

اقترح السيد محمد على شوقى ان تدخل التعديلات الآتية فى الاوامر المستديمة

(١) الامر المستديم ٣٠ يحذف الامر الحالى ويستبدل بما يلى :—

المسائل الخاصة بامتيازات الجمعية

٣٠ — (١) اذا اراد اى عضو ان يخطر الجمعية بمسألة تتعلق مباشرة بامتيازاتها عدا تلك المنصوص عنها فى البند (٢) من هذا الامر يقف ذلك العضو فى مكانه فى الوقت المحدد فى الامر المستديم ٣١ ويوضح تلك المسألة بعد ان يكون قد اخبر رئيس الجمعية قبل الجلسة بعزمه لان يفعل ذلك

(٢) اذا اراد اى عضو لفت نظر الجمعية الى مسألة حدثت داخل مبانيها يمكنه ان يفعل ذلك فى الحال بمقتضى الامر المستديم ٦٧ (٦) (ج) واذا كانت الجمعية منعقدة فى هيئة لجنة فى ذلك الحين يعرض رئيس اللجنة مدى ما وصل اليه البحث وبعد ان يستأنف رئيس الجمعية جلوسه على كرسى الرئاسة ينادى العضو لتوضيح المسألة

(٣) واذا بدا ان المسألة تشتمل على تهمة ضد عضو يستمع الى اقواله وهو فى مكانه ثم يجب على ذلك العضو ان ينسحب

(٤) اذا اقتنع رئيس الجمعية من اول وهلة بان اخلالا حدث للامتيازات تحال تلك المسألة فى الحال الى لجنة الامتيازات ولا يتخذ اى اجراء آخر فيها حتى تقدم تلك اللجنة تقريرها

(٥) تقرر لجنة الامتيازات ان كان فى رأيها ان اخلالا حدث فى الامتيازات يمكن معالجته عن طريق التأنيب او التوبيخ بواسطة رئيس الجمعية او ان كان فى رأى اللجنة وجوب احالة المسألة الى قاضى محكمة عليا للفصل فيها

(٦) يدرج التقرير فى يوم يعينه زعيم الجمعية

(٧) وعندما تأمر الجمعية بمقتضى المادة ٥ من قانون الامتيازات بتأنيب أو بتوبيخ أى شخص بواسطة رئيسها يؤمر ذلك الشخص اذا كان عضو بالوقوف فى مكانه وان لم يكن عضوا فبالحضور امام منبر الجمعية بوجود المحافظ ليتلقى التأنيب او التوبيخ

(٢) الامر المستديم ٢١

يحذف البند (٨) ويستبدل كما يلى :—

(٨) المسائل الخاصة بالامتيازات

(٣) الامر المستديم ٦٠

يضاف البند الجديد التالى :—

(٦) لجنة الامتيازات

تكون لجنة تسمى لجنة الامتيازات برئاسة رئيس الجمعية وعضوية السكرتير القضائى وزعيم الجمعية واربعة اعضاء آخرين تعينهم لجنة اختيار اللجان وسيكون من واجب تلك اللجنة النظر فى تلك المسائل الخاصة بامتيازات الجمعية والتى تحال اليها من وقت لآخر مع تقديم تقرير عنها للجمعية ولهذه اللجنة سلطة استدعاء الاشخاص وطلب الاوراق والسجلات

(٤) فى البند ٤ من الامر المستديم ٣٦ بعد كلمة « السؤال » فى السطر الرابع تدخل عبارة « او رقمه »

وعندما لفت نظر السيد الرئيس على أن النصاب القانونى وهو ٣٥ عضوا غير موجود أوقفت الاعمال ودقت الاجراس ، وعندما تكامل النصاب استؤنفت الاعمال

أقر الاقتراح وبناء عليه وضع قرار الجمعية

الامر :— ان تطبع الاوامر المستديمة كما عدلت

القرار :— آن تؤجل الجمعية الآن (السيد عبد الله بك خليل)

وفى الساعة ١١ر٢٥ صباحا تأجلت الجمعية الى تاريخ يحدده السيد الرئيس بعد التشاور مع المجلس التنفيذى بمقتضى قرار الجمعية فى يوم الثلاثاء ١٥ مايو

الملخص اليومى

يوم السبت ١٩ مايو سنة ١٩٥١

فى الوقت المحدد للاسئلة

١٤٤ — سأل السيد خميس مرسال (بحر الغزال) هل يمكن الادلاء ببيان عن المبالغ التى دفعت كتعويض للذين هدمت منازلهم كنتيجة لاعادة تخطيط مدينة واو وما هو المبلغ الباقى الآن وهل ستخصص اى مبالغ اضافية لهذا الغرض

اجابة وكيل الوزارة للداخلية

آسف لعدم استطاعتى الرد الآن وقد احيل السؤال لسعادة المدير بواو وعند وصول الرد منه سأرسله لحضرة العضو المحترم

١٤٦ — سأل السيد الزبير حمد الملك (دنقلا) هل يشمل برنامج التعمير المقبل ضم دنقلا كرمة ودلقو وعبرى الى شبكة التلفون « الترنك » وان كان الامر كذلك هل يمكن القول متى يحتمل تنفيذ ذلك

اجابة وكيل الوزارة للبوستة والتلغراف

لم يعمل اعتماد فى برنامج التعمير لمصلحة البوستة والتلغرافات لسنى ١٩٥٦/١٩٥١ لمد شبكة التلفونات « الترنك » لضم دنقلا وكرمة ودلقو وعبرى

السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق) : « هل يستطيع وكيل الوزارة للبوستة والتلغراف الادلاء بالسبب الذى حال دون ادخال هذا فى خطة الخمس سنوات للانشاء والتعمير ؟ »

وكيل الوزارة للبوستة والتلغراف « انتى اوضحت السبب عندما أثيرت هذه النقطة أثناء مداولة ميزانية الانشاء والتعمير وبالاختصار كان من نتائج البحث الدقيق عن حاجة دنقلا وجبال النوبة لتلفون الترنك أن أعطيت الأسبقية الى المنطقة الثانية لما فيها من امكانيات اقتصادية أكبر ولان منطقة دنقلا بها خط تلفونى وان لم يكن مرتبطا بشبكة تلفونات الترنك »

١٤٧ — سأل السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق) هل يمكن اعطاء اعتبار لايجاد فئات خاصة مخفضة للشحن فى حالة الصحف المحلية التى تنقلها طائرات خطوط السودان الجوية حتى تصل تلك الصحف الى السكان فى الاماكن النائية فى زمن معقول

اجابة وكيل الوزارة للمالية

ان مصلحة الخطوط الجوية السودانية قد اعدت فى الواقع فئة مخفضة خاصة لنقل الصحف وذلك بتخفيض قدره ٣٣ ١/٣٪ من قيمة النولون العادية للترحيل بالجو — بشرط ان الوزن لا يقل عن ٢ كيلو فمثلا سيكلف شحن ٧ جرائد محلية من ذوات الصفحة الواحدة من الخرطوم لملكال ٢٣ مليما تقريبا عن الجريدة الواحدة ولكنه يكلف عن ٢٠ جريدة ٨ مليمات عن الجريدة الواحدة ويمكن ارسال الجرائد الدرجة الثانية بالبريد الجوى عن طريق مكتب البوستة وهذا يكلف ١٠ مليمات عن كل عشرة جرام — فمثلا يكلف نقل ملف به ٧ جرائد ١٣ مليما عن الجريدة الى اى جهة من البلاد واما النولون الذى يدفع فى البوستة فانه يشمل النقل الى مكان الارسال بينما يشمل النولون الجوى النقل الى الميناء الجوى فقط

السيد بدوى محمد على : هل اصبح نظام اجر النقل المخفض معروفا على وجه عام وهل انتفع به ؟ »

وكيل الوزارة للمالية : « نعم يا سيدى »

١٤٩ — سأل السيد خميس مرسال (بحر الغزال) لماذا تمنع الاذكار بعد ساعة معينة فى رئاسة المديريات والمراكز بالمديريات الجنوبية وهل سيصبح عرضة للمحاكمة اى شخص اشترك فى تلك الاذكار بعد الساعات المسموحة وهل يسرى هذا النظام فى المديريات الشمالية

اجابة وكيل الوزارة للداخلية

القانون الذى يتضمن مراقبة الاذكار موجود فى المادة ١٦١ من اللائحة الاساسية للحكومة المحلية (للبلديات) سنة ١٩٣٨ ، والمادة ١٤٩ من اللائحة الاساسية للحكومة المحلية (للمدن) سنة ١٩٣٨

هذان المادتان تنصان على الآتى :—

ان الاذكار التى تقام فى خلال شهر رمضان المبارك وايام عيد الفطر

وعيد الاضحى ومولد النبى صلى الله عليه وسلم تنتهى قبل منتصف الليل وفى غيرها من الايام تنتهى فى الساعة ١٠ مساء الا بتصريح من المفتش أو المأمور

هذان المادتان تطبقان فى جميع السودان ومخالفتها تؤدى الى المحاكمة تحت مادة العقوبات فى القانون المختص

والسبب فى هذا القيد هو ايقاف الاذكار عن الاستمرار طول الليل مما يفضى الى حرمان سكان المدينة الذين لديهم عمل كاف فى الغد من الحصول على الراحة المناسبة اثناء الليل

السيد خميس مرسال « ألا يفهم من محاكمة شيخ الطريقة لمجرد استمراره بالذكر بعد الساعة المحددة معنى للتدخل فى حرية الاديان »

لم تكن هناك اجابة على هذا

السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق) : « هل يتطلب الاستمرار بالاذكار اثناء رمضان ومولد النبى الى ما بعد منتصف الليل الحصول على اذن كتابى ؟ »

وكيل الوزارة للداخلية : « اكرر القول بانه يجب ان تنتهى الاذكار فى هذه المناسبات قبل منتصف الليل »

السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق) : « انا انما اتساءل عما اذا كان ممكنا الاستمرار بالاذكار بعد منتصف الليل ؟ »

لم تكن هناك اجابة على هذا

السيد محمد آدم ادهم (ام درمان جنوب) : « ما هى انواع الاذكار المحظورة اهى تلك التى يستعمل فيها الطبل ام كل انواعها ؟ »

وكيل الوزارة للداخلية : « قلت فى اجابتى الاذكار وهذا يعنى جميعها »

السيد احمد الحاج يوسف علقم (واد مدنى شمال) : « هل تطبق هذه القوانين بالدقة فى الجنوب كما هى الحال فى الشمال ؟ »

وكيل الوزارة للداخلية « اكرر قولى أن هذه القوانين مطبقة على المدن فى كل انحاء السودان »

السيد خميس مرسال : « لماذا قيدت الاذكار من حيث الزمن فى حين لم تقيد حفلات الرقص القبلية ؟ »

وكيل الوزارة للداخلية « تقام الاذكار عادة مرتين فى الاسبوع وليست حفلات الرقص القبلية بهذا التواتر »

السيد خميس مرسال : « اقامة الذكر مرتين فى الاسبوع اجراء

عادى ولكن موضع التساءل فى الايام الاخرى من الاسبوع حيث قد تدعو المناسبة لاقامة الذكر ويرفض التصريح ؟ »
لم تكن هناك اجابة على هذا

١٥٠ — سأل السيد بابو عثمان نمر (دار المسيرية) هل سيعرض على الجمعية بعد ان ينظره معالى الحاكم العام تقرير اللجنة التى كونها معاليه لفحص الخطوات التالية فى التقدم الدستورى الى الحكم الذاتى الكامل

اجابة وكيل الوزارة للداخلية

لا استطيع ان اقول ما اذا كان معاليه سيقرر عرض التقرير او اى جزء منه على الجمعية
على انى اود ان اوضح لحضرة العضو المحترم انه اذا قبل معاليه التقرير او اى جزء منه وقرر نتيجة لذلك اقتراح اى تعديل للدستور الحالى فانه بمقتضى المادة ٦٦ من القانون ينبغى على معاليه ان يستشير الجمعية لاخذ آرائها قبل ان يتخذ اى خطوات اخرى لتعديل الدستور الحالى

السيد فضل بشير (معين) : « هل هذا يعنى ان معالى الحاكم العام سوف لا يستشير الجمعية اذا ما قرر رفض تقرير تلك اللجنة ؟ »
السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق) : « فى حالة ما اذا قبل معاليه توصيات اللجنة هل سيبعث بها الى حكومتى الحكم الثنائى مشفوعة بآرائه عنها ؟ »
السكرتير الادارى « كلا السؤالين الاخيرين افتراضى وما كان يجب تقديمهما حسب القواعد القائمة للاسئلة وعلى كل حال فقد عين معالى الحاكم العام تلك اللجنة لرفع توصياتها له عن الخطوات التى تتخذ للتطور الدستورى الى الحكم الذاتى الكامل ولمعاليه كامل التصرف فى ان يطلب من الجمعية الادلاء برآيها عن تقرير اللجنة ام لا »

١٥١ — سأل السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق) هل يمكن المجلس آن ينظر فى سن تشريع لتحديد الرسوم التى يتقاضاها الاطباء الخصوصيين

اجابة وزير الصحة

لا ياسيدى لان العلاقة بين المريض والطبيب الخاص هى اتفاق بينهما

السيد بدوى محمد على : « هل يعلم الوزير أن الرسوم التى تحصل من الطبقة الفقيرة تبلغ فى الغالب ٧٥ قرشا صاغا ؟ »

وزير الصحة « أعلم أن الرسوم تختلف كثيرا بحسب الظروف »

١٥٢ — سأل السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق) هل يعلم المجلس أن موظفا بوزارة المعارف حكم عليه بخصم مرتب سبعة أيام وايقاف شهر عن العمل لرفضه احضار الرسائل من مكتب البريد بالخرطوم أثناء الاضراب الاخير وهل من واجب ذلك الموظف احضار الرسائل من مكتب البريد

اجابة وزير المعارف

نعم يا سيدى ، لقد علمت أن أحد الموظفين بوزارتى قد رفض احضار الرسائل من مكتب البوستة أثناء الاضراب الاخير وقد حكم عليه بخصم مرتب سبعة أيام وليس صحيحا انه أوقف عن العمل ولكن طلب الى السكرتير الادارى الذى يتبع له الموظف المذكور نقله حيث انه لم يطع أوامر رؤسائه

لقد نص فى عقد الخدمة تحت التجربة الذى يعمل بمقتضاه الموظف انه يعمل فى وظيفة كتابية أو أى عمل مماثل تطلب منه الحكومة اداءه وهذا الموظف بالذات يعمل كاتب « سركى » ، وانى مقتنع انه يجب عليه فى ظروف الاضراب ان يأخذ الرسائل لمكتب البوستة وان الامر الذى صدر اليه بهذا كان صحيحا

هذا وانى أود أن أبين الاثر الذى تركه عدم ارسال البريد أو احضاره فى عمل الوزارة كتأخير ارسال الكتب والادوات التى تحتاج اليها المدارس

ان كبار موظفى الوزارة من وطنيين وبريطانيين كانوا يقومون بروح طيب باعمال كثيرة خارج دائرة عملهم العادى فى فترة الاضراب ، وان الانسان ليأسف أن الموظف المذكور يفقد روح الخدمة العامة لدرجة أنه يرفض القيام بعمل له اتصال مباشر بنشر التعليم فى البلاد

السيد بدوى محمد على : « هل ينطبق هذا على جميع الموظفين ام على هذه الحالة فقط ؟ »

لم تكن هناك اجابة على هذا

١٥٣ — سأل السيد عمر سليمان كشه (بورت سودان) هل يعلم

المجلس التنفيذى بوجود قيود مفروضة على نقل المحاصيل والمواد الغذائية من مكان الى آخر فى منطقة البحر الاحمر وما سبب ذلك

اجاب وكيل الوزارة للداخلية نيابة عن وكيل الوزارة للاقتصاد والتجارة

تجرى التحريات فى هذا الموضوع ولم يصل رد من المدير بعد وستصل الى حضرة العضو المحترم اجابة مكتوبة فى غضون الايام القليلة المقبلة

١٥٤ — سأل السيد عمر سليمان كشه (بورت سودان) ما هى الخطوات التى اتخذت لمنع الغارات التى يشنها (بنو عامر) الذين يقيمون على حدود اريتريا على الهدندوة منذ سنة ١٩٤١ وهى تسبب خسائر فى الارواح والاموال

اجابة وكيل الوزارة للداخلية

ان غارات بنى عامر على الهدندوة لم تصبح متعددة الا فى سنة ١٩٥٠ وان التدابير التى اتخذت قد كانت مجدية للغاية . وتشمل هذه التدابير دوريات وعمليات هائلة بواسطة فرقة العرب الشرقية — ومطاردات جريئة للصوص واسترجاع حيوانات بواسطة بوليس مديرية كسلا — وتعزيز نقط البوليس مع زيادة عدد الرجال والاسلحة الاتوماتيكية واتفاقية مع حكومة اريتريا على انشاء نقط بوليس جديدة على جانب الحدود من ناحية اريتريا — واجتماعات ودية بين الضباط الاداريين وزعماء القبائل وهذه قد اسفرت عن الوصول الى اتفاق على دفع تعويضات نقدية عن جميع الاصابات والحيوانات المفقودة حتى الآن

وان الموقف الآن يبعث على الرضا لكن لا بد من ان يستمر عدم الامن ما دام بعض زعماء الشفتة المشهورين لا يزالون طليقين لم يقبض عليهم . وان هؤلاء الاشخاص المتعودين على الاجرام هم الذين يسببون القلاقل وان العلاقات بين الهدندوة وبنى عامر بوجه عام طيبة

السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق) : « هل يمكن وكيل الوزارة اعطاء جملة عدد الغارات فى الشهر ؟ »

وكيل الوزارة للداخلية : « لا يمكن ذلك بدون اعلان سابق »

١٥٥ — سأل السيد الامين على عيسى (الجبال « أ ») هل يمكن اعداد بيان كامل ليعرض على الجمعية فى الوقت المناسب ليشمل طريقة

تقسيم قيمة قطن جبال النوبة بين المزارع والحكومة والاحتياطى وكيف تقدر المصروفات وكم كان نصيب المزارع والحكومة والاحتياطى من قيمة محصول الموسم السابق

اجابة وزير الزراعة

يوزع اجمالى الايرادات بعد خصم المصروفات لمحصول جبال النوبة بين المزارعين والحكومة بنسبة ثمانين وعشرين فى المائة

المبلغ الذى يصرف للمزارع عند استلام قطنه بالمحلج هو ما يعادل ثمانين فى المائة من القيمة التقديرية واذا اتضح بعد البيع النهائى ان الثمانين فى المائة اكثر مما صرف فعلا للمزارع فان هذه الزيادة تضاف لحساب الاحتياطى

فيما يلى حساب الايرادات والمصروفات وجملة المبلغ المنصرف للمزارعين ونصيب الحكومة

ثمن البذرة لا يخصم من حساب المزارع اذ ان قيمتها تتحملها الحكومة

جنيه مصرى	
٨٦١ر٢٠٨	اجمالى الايرادات (من القطن والبذرة)
١٩٥ر٨٦٣	تنزيل المصروفات
٦٦٥ر٣٤٥	صافى الايرادات
١٣٣ر٠٦٩	٢٠ فى المائة نصيب الحكومة
٥٣٢ر٢٧٦	٨٠ فى المائة نصيب المزارعين
٣٠٥ر٤٩٧	استلمه المزارعون نقدا من ال ٨٠٪
٢٢٢ر٧٧٩	المضاف للاحتياطى

القطن المطرى موسم ١٩٤٩/٥٠
حساب بذرة القطن

من	مليم	جنيه
بيع البذرة	٦٦٢	٨٣ر٤٦٦
	٦٦٢	٨٣ر٤٦٦

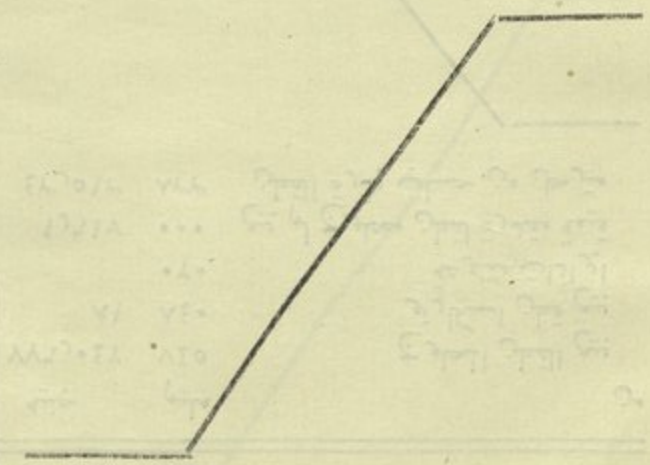

الى	مليم	جنيه
مشتروات		
قيمة جوالات	٠١٨	٧ر٤٢٤
بيع البذرة		
نقليات سكة حديد	٤٦٥	٩ر٧٥٧
نقليات آخرى	٠٩٤	١٣ر٠٨١
مصروفات آخرى	٤٣٧	١ر٣٧٠
تخزين فى بورتسودان	٤١٥	٥٩٦
تأمين	٣٧٣	٢٥٢
رسوم جمارك	٨٠٦	٦ر٦٨٠
مصاريف شحن	٢٢١	٧٩٠
الباقى المرحل لحساب القطن	٨٣٣	٤٣ر٥١٣
	٦٦٢	٨٣ر٤٦٦

القطن المطرى موسم ١٩٤٩/٥٠

حســاب القطن

من	مليم	جنيه
بيع القطن المحلوج	٧٤٥	٧٧٦ر٠٤٢
بيع قطن اسكارتو	٨٤٠	٨١
ايرادات متنوعة	٠٢٠	
قيمة مقدرة لقطن محلوج لم يبع	٠٠٠	١ر٦١٧
مترحل من حساب بذرة القطن	٨٣٣	٤٣ر٥١٣
	٤٣٨	٨٢١ر٢٥٥

الى	مليم	جنيه
مشتروات		
قيمة جوالات	٦١٣	١ر٠٥٨
جمع القطن الخام		
مصروفات محلية	٢٢٦	٦ر٢٠٢
نقليات آخرى	٥١٣	١ر٢٢٩
للحلج وحزم البال	٤٢٣	٥٩ر٨٩٥
بيع القطن المحلوج		
نقليات آخرى	٦٠٦	١١ر٣٣٦
نقليات سكة حديد	٩٠٢	٢٢ر٥٦٠
مصروفات مختلفة		
اجور متنوعة	٨٧١	٢ر٠٩٠
مصروفات متنوعة	٠٦٩	٢ر٨٤١
فتح طرق	٤٦٠	٥ر٩٠٧
الباقى المترحل لحساب الربح والخسارة	٧٥٥	٧٠٨ر١٣٢
	٤٣٨	٨٢١ر٢٥٥

القطن المطرى موسم ١٩٤٩/٥٠
حساب الربح والخسارة

من	مليم	جنيه
الباقى المترحل من حساب القطن	٧٥٥	٧٠٨ر١٣٢
	٧٥٥	٧٠٨ر١٣٢

الى	مليم	جنيه
مصاريف تخزين	٧٢٥	١ر٥٢٤
عمولة مبيع	٩٨٣	٩٣٧
تأمين	٣٠٢	٣ر٤٣٠
اشتراك فى ليفربول	٢١٠	٢٠
رسوم جمارك	٢٨٥	٣٦ر٤٦٣
مصاريف شحن	٨٨٢	٤١٠
الصافى المترحل الى :—		
٨٠٪ نصيب المزارعين	٢٩٤	٥٣٢ر٢٧٦
٢٠٪ نصيب الحكومة	٠٧٤	١٣٣ر٠٦٩
	٧٥٥	٧٠٨ر١٣٢

القطن المطرى موسم ١٩٤٩/٥٠
حساب نصيب المزارعين

من	مليم	جنيه	الى	مليم	جنيه
٨٠٪ من الباقى البالغ قدره ٣٤٥ر٦٦٥ ج م و ٣٦٨ مليما			ما صرف للمزارعين عند استلام القطن الخام منهم	٤٧٠	٣٠٥ر٤٩٧
المترحل من حساب الربح والخسارة	٢٩٤	٥٣٢ر٢٧٦	المال الاحتياطى والتركيز	٨٢٤	٢٢٦ر٧٧٨
	٢٩٤	٥٣٢ر٢٧٦		٢٩٤	٥٣٢ر٢٧٦

السيد سرور محمد رملى (ريف الخرطوم شمال) : « هل يستطيع الوزير اخبار الجمعية عن السبب الذى من اجله حددت انصبة المزارع والحكومة بهذه النسب المئوية المعينة ؟ »

وزير الزراعة « تأخذ الحكومة ٢٠٪ لقاء الخدمات التى تؤديها للمزارع »

السيد بابو عثمان نمر (دار مسيرية) : « كم كانت جملة محصول قطن جبال النوبة وكم كان السعر الذى بيع به القنطار ؟ »

وزير الزراعة « هذا سؤال آخر »

السيد الحاج محمد ابراهيم فرح (شندى) : « ما هو الغرض من هذا المال الاحتياطى ؟ »

وزير الزراعة : « لكيما يسد النقص فى السنين العجاف بمعنى انه اذا تدهورت قيمة القنطار الى ٥٠ قرشا مثلا حين تبلغ تكاليف الانتاج واحد جنيه مصرى فعندئذ يصرف للمزارع ٥٠ قرشا من الاحتياطى »

السيد بابو عثمان نمر (دار المسيريه) : « اذا عجز الوزير عن اعطاء جملة المحصول وقيمة بيع القنطار كيف تسنى له الادلاء بقائمة من الارقام فى اجابته على السؤال الاصلى ؟ »

وزير الزراعة : « من التفاصيل التى اعدتها الوزارة »

السيد الحاج محمد ابراهيم فرح : « هل صرف اطلاقا للمزارع من هذا المال الاحتياطى ؟ »

وزير الزراعة: « نعم يا سيدى »

١٥٦ — سأل السيد بدوى محمد على (الخرطوم شرق) ما هو مدى المقارنة بين الامتيازات الممنوحة للصحافة فى السودان بالنسبة لمثيلاتها الممنوحة فى المملكة المتحدة ومصر بشأن تسهيلات السفر للصحفيين والاجور المخفضة للبرقيات والتلفونات ونشر الاعلانات الحكومية

اجابة وكيل الوزارة للداخلية

(١) تسهيلات السفر

تعطى للصحف اليومية تصاريح مجانية فى كل سنة على هذا النظام :—

لسفرية واحدة خارجية (كالشلال مثلا)

لسفريتين طويلتين (كبورسودان — جوبا مثلا)

سفريتين قصيرتين (مدنى — شندى مثلا)

وتعطى للصحف الاسبوعية تصاريح مجانية لسفرة واحدة طويلة فى السنة

وتعطى تصاريح لسفريات اضافية لرؤساء التحرير وغيرهم من الصحفيين بنصف الاجرة دون تقييد

(٢) وفى المملكة المتحدة لا تمنح تسهيلات السفر للصحفيين بالطريقة العادية • ولكن يمكن حجز اماكن مجانية لهم فى عربات تخصص لهم فى السكة الحديد او فى البصات وذلك فى حالة زيارتهم لبعض المعارض

(٣) اما فيما يتعلق بمصر فالمعلومات التى وصلت الينا فى عام ١٩٤٩ هى كالآتى :—

لاى عضو من اعضاء نقابة الصحفيين الحق فى تخفيض الاجور الى ٧٥٪ للسفر على قطارات السكة الحديدية المصريه اى انه يدفع ربع الاجرة

(٤) لا تمنح للصحفيين بالسودان امتيازات خاصة باجور التلفونات • ولا يعتقد ان مثل هذه الامتيازات تمنح للصحفيين بانكلترا

(٥) اما الامتيازات فى اجور برقيات الصحافة فى السودان فهى تعادل مثيلاتها فى المملكة المتحدة • ففى السودان تنقسم رسوم هذه البرقيات الى ثلاثة اقسام وهى — التلغرافات الداخلية والتلغرافات المرسلة للقطر المصرى — والتلغرافات المرسلة للخارج • ورسوم برقيات الصحافة فى داخل السودان تعادل نصف الرسوم للتلغرافات العادية على الا يقل مجموع الرسوم عن خمسين مليما • اما رسوم التلغرافات الداخلية فى انكلترا فلا يمكننا معرفتها الآن ، اذ انها لا تنشر مثل غيرها فى لوائح البريد هناك

اما رسوم برقيات الصحافة للقطر المصرى فتعادل نصف الرسوم الاعتيادية على الا يقل مجموعها عن ٧٥ مليما

اما رسوم برقيات الصحافة المرسلة للخارج فتحصل على حسب النظم الدولية المعمول بها اى ما يعادل ثلث الرسوم العادية

وتختلف الرسوم بالمملكة المتحدة للتلغرافات المرسلة للخارج • ويحصل عنها ثلث الرسوم • بينما يحصل النصف عن التلغرافات المرسلة لبعض الاقطار الاوربية

ان الشروط المفروضة على ارسال برقيات الصحافة فى المملكة المتحدة ، مأخوذة من اللوائح الدولية . ولا يمكن الاستفادة من هذا الامتياز بالسودان الا اذا تقدم الطالب الى مدير البوستة والتلغرافات وتحصل منه على موافقة باعتباره مراسلا معترفا به . وفى هذه الحالة يجب ان تكون التلغرافات معونة برسم احدى الصحف او وكالات الانباء والا تتضمن غير الانباء . وان تكون مكتوبة بلغة واضحة

(٦) رسوم الاعلانات فى الصحف التى خصصت لنشر الاعلانات الحكومية تتراوح مابين عشرة الى اثنى عشرة قرشا عن كل بوصة وذلك حسب بيانات التوزيع المعتمدة وزيادة على ذلك يدفع قرشان عن كل بوصة فى العامود الواحد لاية صحيفة تقوم بنشر اعلانات الحكومة . وتزيد كمية توزيعها بالف نسخة عن الثلاثة آلاف نسخة الاولى كما يدفع قرشان لاى صحيفة تقوم بنشر اعلانات الحكومة بحروف بنط ١٢

ومن المعتقد ان فى المملكة المتحدة تنشر الحكومة اعلاناتها فى الصحف بالفئات التجارية العادية التى تطلبها الصحف المختصة

السيد بدوى محمد على : « هل أفهم من ذلك أنه فى امكان الصحفيين الحصول على تصاريح سفر مخفضة على السكة الحديد فى كل الاوقات ولاى سفرية ؟ »

وكيل الوزارة للداخلية « أعتقد أن اجابتى واضحة ولكن يستطيع العضو المحترم الاتصال بضابط الاتصال العام للتفاصيل الاخرى »

١٥٧ — سأل السيد الزبير حمد الملك (دنقلا) هل يعلم المجلس التنفيذى ان كثيرا من الطلمبات الزراعية فى المديرية الشمالية لم تخصص لها المساحات الكافية التى تمكنها من تطبيق الدورات الزراعية بطريقة اقتصادية

اجابة وكيل الوزارة للرى

ستدرس وزارة الزراعة مسألة المساحة الكلية للطلمبات ذات الرخص المستديمة فى المديرية الشمالية لغرض وضعها على أساس مرضى

السيد بدوى محمد على : « هل يستطيع وكيل الوزارة القول عن متى تبدأ التحريات ؟ »

وكيل الوزارة للرى « سيبدأ فيها سريعا وسيعلن عن نتائجها بمجرد الانتهاء منها »

١٥٨ — سأل السيد محمد صالح ضرغام (حلفا) لماذا لا تدفع الحكومة علاوات بدل ترحيل للمستخدمين القاطنين بحلفا دغيم والذين تضطرهم ظروف اعمالهم الرسمية لقطع نحو العشرة الى الخمسة عشر كيلو يوميا ذهابا وايابا بين مساكنهم بحلفا دغيم ومكاتبهم بحلفا المدينة آسوة بغيرهم فى جهات أخرى

اجابة وكيل الوزارة للمالية

ان علاوة الترحيل من المكتب الى المنزل لا تدفع فى السودان الا للموظفين فى المدن الثلاث

السيد بدوى محمد على : « هل يعنى هذا انه اذا ما قدمت طلبات معينة فى هذا سيستجاب لها ؟ »

لم تكن هناك اجابة على هذا

١٦٠ — سأل السيد فضل بشير (معين) هل يعتزم اصدار محضر كامل لاجراءآت الجمعية ليكون مرجعا مفيدا للاعضاء ولمن يهمهم الامر

اجابة السيد رئيس الجمعية

ينص البند الثالث من الامر المستديم ١٣ على وجوب حفظ محضر كامل لاجراءات الجمعية ، كما ينص البند الرابع من ذلك الامر على وجوب اصدار ملخص المداولات

ومنذ افتتاح الجمعية حتى نهاية الجزء الاول من دورتها الثانية أى لمثل هذا التاريخ من العام الماضى كان لدينا محضر كامل من ذلك النوع

وها هى الاسباب التى آدت الى تركه :—

أولا — ظهر انه يتعذر حتى بعد دراسة الاختزال العربى اصدار محضر بطريقة مرضية دون زيادة كبيرة فى عدد الموظفين

ثانيا — لم يحدث أن طلب أحد الرجوع الى ذلك المحضر ومعنى هذا انه لم يستفد احد من تلك المجهودات الكبيرة

ثالثا — من الاستحالة بمكان طبع تلك المحاضر الكاملة أثناء

الجلسات بل يتسنى ذلك خلال العطلة التالية (انظر البند الخامس من الامر المستديم ١٣)

رابعا — يساورنا الشك فيما اذا كان الجمهور الذى اطلع على ما كتب فى الصحف واطلع على ملخص المداولات يرغب فى قراءة محاضر طويلة كاملة — وخاصه عند اصدارها بعد مضى بضعة اشهر بعد فترة الانعقاد

ان اعداد محضر كامل يختلف تمام الاختلاف عن اعداد ملخص للمداولات ولا يقوم بذلك العمل نفس الاشخاص ، فاذا دعت الحاجة الى اصدار محضر كامل للاجراءات فلا بد من التوسع الى حد كبير فى عدد الكتبة الحاليين ، واولئك الكتبة الذين عملوا فى محاولة اصدار ذلك المحضر الكامل باللغة العربية يشترك البعض منهم الآن فى اصدار الملخص والبعض الآخر استوعبته تلك الزيادة الكبيرة من اعمال الجمعية التى حدثت منذ خمسة عشر شهرا ، بيد اننا نأمل فى تحسين ملخص المداولات أكثر وأكثر

والاسباب التى حدت الى ابطال محاولة حفظ محضر كامل مكنتنا أن لا نطلب زيادة كبيرة فى الموظفين لذلك الغرض

وعلى الرغم من هذا فاننا نتفق بأن وجود نوع من المحاضر الكاملة للاجراءات ستكون لها قيمتها العظيمة وقد يكون ذا فائدة عند المنازعات كما يمكن ان يرجع اليه الاعضاء أو المصالح اذا دعا الامر ، كما تستطيع الجمعية أن تأمر بمقتضى البند الخامس من الامر المستديم المذكور بطبع محضر كامل لاى مداولة هامة على أن ينشر ذلك أثناء العطلة التالية

ولهذه الاسباب ظهر انه لتحقيق هذا الغرض الكامل ايجاد آلة تسجيل كهربائية وهذه تفوق فى فائدتها المحضر المكتوب للاسباب التالية :—

(١) ان تلك الآلة لا تتطلب وجود موظفين ذوى مستوى تعليمى رفيع مما تعانى البلاد نقصا بالغا فيه فى هذه الناحيه الآن

(٢) اذا كان صوت العضو المتكلم مسموعا فلا ريب فى أن كل ما قاله سيسجل كما هو الحال فى تسجيل الاحاديث

(٣) تسجل تلك الآلة الترجمة الى اللغتين وبذا يمكن معرفة ما اذا كان هناك أى خطأ بارز فى الترجمة قد يؤدى الى سوء الفهم

(٤) يمكن اذاعة أجزاء من ذلك المحضر من محطة أم درمان ولكن تلك الآلة تفقد مزية كبرى وهى انه اذا اريد نشر المحضر

الكامل لابد من كتابته من جديد ، وان لم يكن من المتوقع ان نحتاج الى اجراء كهذا فى كثير من الاحايين وطالما ان هذا العمل لن يتم الا فى اثناء العطلة عندما يجد الموظفون الوقت اللازم لذلك اثناء الفراغ فلن يكون صعب التنفيذ ، وهذه هى الاسباب التى حدت بنا فى العام الماضى بعد ان قامت مصلحة البوستة والتلغرافات بالتحريات الكاملة ان تطلب فى ميزانية ١٩٥١/٥٢ اعتمادا لشراء هذه الآلة الكهربائية وكان الاقتراح ان تتضمن ميزانية مصلحة البوستة والتلغرافات التكاليف الاساسية وقدرها ٢٠٠٠ جنيه مصرى على ان تؤجر تلك الآلة للجمعية ومعها شخص مدرب لتسييرها نظير ٥٤٠ جنيه مصرى فى السنة

وربما ادى ذلك ايضا الى زيادة مقرراتنا من الكتبة بوظيفة اضافية فى الدرجة "J"

وقد رفض ذلك الاقتراح للاسباب التى أبداها زعيم الجمعية فى اجابته على السؤال رقم ١٠ بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٥١

واذا ما أريد صرف هذا المبلغ يجب على الاعضاء الا يغفلوا عن النقاط الآتية :—

أولا :— ان وجود آلة التسجيل الكهربائى ولو انه سيمكن الاعضاء والموظفين من الاستماع الى جزء من المداولات عند ادارة أشرطة التسجيل على الحاكى لا يساعدنا على نشر محضر كامل أثناء الجلسات

ثانيا :— أن تلك الآلة لن تساعدنا بأى حال من الاحوال على تحضير الملخص اليومى للمداولات ، الذى لا بد من اعداده على حدة ، وان كانت تساعد كتبة المضبطة فى حالة الشك فى حقيقة ما قاله عضو ما

ثالثا :— قد تشغل تلك الآلة الاعضاء الى حد ما اثناء تسييرها ولكنهم سوف يعتادون على ذلك

السيد فضل بشير : « ظاهر من الاجابة ان هناك حاجة لمحضر كامل الا ان الآراء مختلفة فى كيفية اخراجه واذن اليس من المرغوب فيه ياسيدى الرئيس ان تعين لجنة مختارة لدراسة هذه المسألة ؟ »

السيد الرئيس : « ليس هناك مانع من هذا اذا ما رغب احد الاعضاء فى التقدم باقتراح بهذا الصدد هذا واكرر انه فى النية أعداد ملخص للمداولات اكثر شمولا »

اجابات مكتوبة على اسئلة

السيد محمد تمساح سيماوى (دار حامد)

١٥٩ — هل هناك اى مشروعات لادخال تحسينات دائمة للطريق المباشر من ام درمان الى بارا

الاجابة

كما ذكر سابقا على السؤال نمرة ٤٣ بخصوص الطريق من ام درمان الى الجنينة ان مسألة امكان ايجاد طريق مباشر من ام درمان الى الفاشر تحت النظر • وان الطريق الممكن سيجرى عمل المساحة اللازمة له فى الشتاء القادم • اذا كان الطريق المزمع مساحة عمله من السهل وانه ليس من المستحيل ابدا ان يكون هناك طريق متصل عن طريق الابيض وهذا الطريق يحتمل ان يمر ببارا او بقربها

السيد فضل بشير (معين)

١٦١ — هل الشركة الخاصة التى جاءت الاشارة اليها فى الفقرة ١٤ من خطاب معالى الحاكم العام ستنتج السكر اذا ما برهنت تجارب زراعة قصب السكر على نجاح ؟

الاجابة

نعم

السيد احمد الحاج يوسف علقم (واد مدنى شمال)

١٦٢ — كم عدد الخانات التى ستخصص لتلميذات من منطقة الجزيرة المروية فى مدرسة الدايات التى ستنشأ فى واد مدنى هذا العام

الاجابة

قد انتخب من منطقة الجزيرة المروية طالبتين لتلتحقا بمدرسة الدايات بام درمان وذلك فى منتصف هذه السنة • وعندما تفتح مدرسة واد مدنى فمن المقترح ان يكون ٥٠ فى المائة من الطالبات من منطقة الجزيرة المروية

السيد محمد علي شوقى (وكيل وزارة للعدل) اقترح تعديلات (معينة) للاوامر المستديمة التى اوصت بها لجنة الاوامر المستديمة واللجنة المختارة التى تكونت لصياغة مشروع قانون الامتيازات فشرح كيف تطبق نصوص مشروع القانون فقال تبين الفقرتان الاولى والثانية الطريقة التى ترفع بها مسألة عن الامتيازات اما الفقرة الرابعة فتنص على انه اذا ما اقتنع رئيس الجمعية من اول وهلة بان اخلالا حدث للامتيازات تحال تلك المسألة الى لجنة الامتيازات بطبيعة الحال فينظر فى المسألة بالطريقة القانونية ويستمع الى شهادة الشهود والمتهم فتقرر اللجنة ان كان هناك اخلال فى الامتيازات ام لا فان كان هناك اخلال يمكن معالجته عن طريق التأنيب بواسطة رئيس الجمعية امام الجمعية وليس من الضرورى ان توصى اللجنة بوجوب تأنيب فى الواقع ولكن فى امكان اللجنة ان تحيل الموضوع الى قاضى المحكمة العليا بدون ان تبدى اللجنة او الجمعية رأيا بان اخلالا للامتيازات قد ارتكب وقبل ان تصبح توصيات اللجنة قانونية يجب ان توافق عليها الجمعية كما ان الجمعية غير ملزمة بقبولها

السيد احمد الهاشم دفع الله (معين) رأى أن يكون توبيخ العضو أمام لجنة الامتيازات وذلك بواسطة رئيس الجمعية وأن لا يكون ذلك أمام الجمعية كلها اسوة بالتلميذ الذى يعاقب أمام تلاميذ المدرسة جميعا

السيد عبد الله بك خليل (الزعيم) قال ان خطأ العضو يمس الجمعية كلها ويلزم ان يكون تأنيبه امامها كلها وهنا تدخل الرئيس وقال ان ذلك القول مبين فى قانون الامتيازات الذى اجازته الجمعية والغرض من هذه الاوامر المستديمة هو شرح كيفية العمل بمحتويات ذلك القانون

السيد عبد الحميد ابكر (دارفور غرب) اظن ان هناك خطأ فى البند (٤) ويتحتم وجود العضو بالجمعية عندما تسمع قضيته

السيد زين العابدين بك عبد التام (الخرطوم غرب) وافق على قول السيد الهاشم وقال ان التأنيب فى الجيش لا يكون امام الجنود ولكن على انفراد

السيد محمد علي شوقى (وكيل وزارة للعدل) قال قلما تحدث حادثة توصى فيها لجنة الامتيازات بالتوبيخ فاذا ما اعترف المتهم بغلطته واعتذر فان لجنة الامتيازات ربما اوصت بقبول ذلك الاعتذار على ان لا

تتخذ اجراءآت اخرى . ولكن فى الحالات التى يتمرد او يصر فيها المتهم على ازدرائه فربما توصى اللجنه باحالته الى قاضى محكمة عليا وقد شرح للسيد عبد الحميد بانه يطلب من العضو الانسحاب فى المباحثات الاولية فالقانون لا ينص على أن يستمع المتهم الى كل الشهادات فحسب بل يسمح له بمناقشة الشهود امام اللجنة

ثم أقرت التعديلات

وعندما تأجلت الجمعية بناء على اقتراح الزعيم تقدم السيد الدرديرى محمد أحمد (وكيل وزارة للشئون البيطرية) وقال .

« سيدى الرئيس

لقد استمعنا الى السيد عبد الله آدم وهو يتحدث الى هذه الجمعية فى يوم الخميس عما حل بالماشية فى مديريه بحر الغزال من كوارث ادت الى موت اعداد كبيرة منها . ويبدو مما قاله السيد عبد الله آدم وحتى من مجرد قراءة نص الاقتراح المدرج بجدول الاعمال انه يريد أن يلقى التبعة كاملة على الحكومة وذلك بقوله ان الموت كان نتيجة لحقن الابقار بواسطة المصلحة البيطرية

لقد استرسل السيد عبد الله آدم فى القاء القول على عواهنه فلم يحدد لنا الاماكن ولا التواريخ التى حقنت فيها الماشية ولم يذكر لنا الاعداد التى حقنت وكم منها مات بعد حقنها واكتفى بأن قال أن نسبة الموت ارتفعت من ٢٠٪ قبل الحقن الى ٧٠٪ أو ٨٠٪ بعده

وأيد السيد خميس مرسال المتحدث الاول فى كل ما ذهب اليه وحاول أن يدلل بالارقام فذكر أن ٢٠٠٠ رأس من الماشية ماتت فى نهر الجور وقوقريال فى المدة من مارس سنة ١٩٥٠ الى فبراير سنة ١٩٥١ وأخشى أن يعوزه الدليل على ما قال وأن يكون قد وصل الى ما وصل اليه عن طريق الحدس والتخمين فقد سبق لى أن ذكرت فى بيان سابق عن مرض أبو قنيت ما يأتى

« ابتدأت وطأة المرض الشديدة فى مارس سنة ١٩٥٠ ومنذ ذلك التاريخ الى فبراير سنة ١٩٥١ أى فى مدة اثنى عشر شهرا بلغت جملة وحدات الحقن التى استعملت فى بحر الغزال ضد مرض أبو قنيت ٢٦٨٫٩٨٧ وفى استطاعتى رغم وجود المرض هناك أن اجزم بأن حالة الوباء قد زالت وان نسبة الموت قد نزلت الى حد كبير جدا مما كانت عليه فى الاشهر السابقة لمارس سنة ١٩٥٠ »

لقد أدليت فى الثانى عشر من شهر أبريل ببيان فى هذه الجمعية عن امراض الماشية الرئيسية فى بحر الغزال ولو اننى لم اتعرض يومذاك الى ذكر الارقام فى حالات الموت التى حدثت بعد التطعيم الا فى حالة واحدة وهى حالة رسالة من فاكسين أبو قنيت استعملت فى مركز البحيرات لحقن ١٢٫٩١٩ رأس لم يمت منها غير ٢٠٠ الا اننى واثق ان كل من استمع الى بيانى المشار اليه او قرأه يقدر المجهودات التى قامت وتقوم بهـا المصلحه البيطرية فى مقاومة أمراض الماشية فى بحر الغزال

وسأتحدث اليوم يا سيدى الرئيس مرة ثانية عن تلك الامراض وعن امكانية علاج الماشية التى تصاب بها من عدمها

الطاعون البقرى أو أبو دميعه

ذكرت فى بيانى السابق ان الطاعون البقرى كان الى عهد قريب داءاً مستوطنا واسع الانتشار فى أرجاء المـديرية ولـكن بفضل الاحتياطات الوقائية التى قامت بها المصلحة البيطرية فى المدة من سنة ١٩٤٧ الى اليوم استطيع القول انه أصبح فى مقدورنا مقـاومته مقاومة فعالة اذ أمـكننا التغلب عليه بسرعة فى الحالات المتفرقة التى يظهر فيها فلا يترك وراءه الا اعداد قليلة من الموتى لا تستحق الذكر

ارجو ان اوضح فى جلاء لحضرات الاعضاء المحترمين انه لا علاج للماشية التى تظهر عليها اعراض هذا المرض ولكن الفاكسين الذى يستخرج محليا بالسودان ولقـاح الغنم المستورد من شرق افريقيا اذا حقنت بها الابقار السليمة اكسبتها مناعة ضد المرض لمدة عام واحد فى حالة الفاكسين ولمدى الحياة فى حالة اللقاح . وهناك المصل المعروف بالسيرم ويستعمل لحقن الابقار السليمة فى قطيع مصـاب بالمرض فيكسبها باختلاطها مـع المريضة مناعة دائمة اما الابقار التى تظهر عليها علامات المرض فلا يمكن انقاذها منه بعلاج

ابو قنيت

ان هذا المرض كسابقه من الامراض القتالة والماشية التى تصـاب به مصيرها الموت ولذلك تنصح المصلحة البيطرية أصحاب الماشية بذبح أى حيوان تظهر عليه أعراض المرض حتى لا يكون مصـدر خطر لغيره . ولهذا المرض لقاح تحقن به الماشية السليمة فيكسبها مناعة لمدة عامين أو اكثر

مرض الذبابة

لعل هذا المرض هو الوحيد من الامراض الثلاثة الرئيسية الذى يمكن علاج الماشية التى تصاب به بحقنها « بالدايميديم بروماید » أو « بالانتريساید » أما الاول فليست له خواص وقائية ولم تثبت خواص الثانى الوقائية بشكل قاطع للآن ولا زالت التجارب مستمرة فى هذا الصدد

ومجمل القول أن كل ما يمكن عمله فى حالتى الطاعون البقرى وابى قنيت هو ان تحقن المواشى السليمة حقنا وقائيا فقط وهذا ما فعلناه فى مديرية بحر الغزال وفى بيانى الذى اشرت اليه سابقا ما يوضح ذلك بجلاء . اما والحالة كما ذكرت فما على العضوين المحترمين من مديرية بحر الغزال الا اسداء الشكر لنا على ما فعلنا وليفكرا معى ماذا يكون الحال فى بحر الغزال اذا لم تقم المصلحة البيطرية بتلك الاحتياطات للوقاية ؟ سنخرج بنتيجة واحدة وهى ان ٥٠٪ على الاقل من الماشية هناك سيكون مصيرها الموت ان لم تمت جميعها اما فى حالة الاصابة بمرض الذبابة وهو الذى تعزى اليه حوادث الموت التى هى موضع نقاشنا اليوم فاود ان اذكر ما ورد عنه فى التقارير الرسمية

فى ابريل سنة ١٩٤٨ قامت جماعة من العمال البيطريين تحت اشراف المستر كلو المفتش البيطرى الملحق بلجنة مباحث جنقلى بزيارة مناطق التوج التى تسكنها قبائل الدينكا العالياب بالشاطىء الغربى للنيل فى مركز البحيرات وطعمت ٣٣٫٠٠٠ رأسا من الماشية فى بحر الغزال كجزء من حملة التطعيم الكبرى التى كانت انذاك فى مديرية أعالى النيل وقد اتضح من نتائج التفتيش الذى أجرى فيما بعد أن نسبة الموت بلغت ١٪ حيث مات حوالى ٣٥٠ من جملة ال ٣٣٫٠٠٠

وفى نوفمبر من تلك السنة بعث بكميات من الدايميديم بروماید لاستعمالها فى مديرية بحر الغزال وفتحت مراكز للتطعيم هناك وقد ابتدأ التطعيم بالماشية التى ظهرت عليها أعراض المرض وشمل فيما بعد كل الماشية فى القطعان التى ظهر فيها المرض وفى نهاية ديسمبر وصل عدد الابقار التى حقنت بالدايميديم بروماید فى مركز البحيرات ٩٩٦٨ رأس وفى شهر يناير سنة ١٩٤٩ تم تطعيم ١١٫٥٠٠ رأس أخرى

أما فى مركز نهر الجور فقد طعمت ٧٨٣ رأس فى المدة ١٣ ديسمبر الى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨ و ٥١٢٧ رأس فى المدة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الى ٢ يناير سنة ١٩٤٩ وفى غضون شهر يناير طعمت ٦٥٣٥ رأس أخرى

وفى فبراير سنة ١٩٤٩ بعث الباشمفتش البيطرى لمديرية بحر الغزال بتقرير جاء فيه أعتقد أن الماشية التى حقنت فى نوفمبر سنة ١٩٤٨ شفيت من المرض ولم تتأثر حالتها كثيرا بعد حقنها اما تلك التى حقنت فى ديسمبر وفى أوائل يناير سنة ١٩٤٩ فقد تأثرت تأثرا بالغا فى مركز البحيرات الذى أشرف عليه مفتش بيطرى وفى مركز نهر الجور الذى كنت أشرف عليه شخصيا

ففى مركز البحيرات مات عدد من الابقار الكبيرة والعجول بعد التطعيم وبلغت الخسائر فى أدنى حدودها التقديرية ٢½٪ أى أن ٥٣٧ رأسا فقدت بالموت من جملة ٢١٤٩١ — وقد منيت بعض القطعان بخسائر أكثر من غيرها نسبيا فقد شاهد مثلا المستر هاريسون — ضابط المراعى — قطعانا حوى كل منها نحو ٧٠ رأسا تراوحت الخسائر فيها بين ٥ و ٦ عجول هذا عدا عدد آخر نجى من الموت بعد أن أوشك عليه . وتعزى الخسائر فى هذه المنطقة الى قلة المراعى الجيدة ففى كثير من الحالات كانت الماشية تساق من توج الى آخر طلبا للمراعى الجيدة ولكنها كانت فقيرة فى هذه الناحية ولم يمكن الاستفادة منها أما فى مركز نهر الجور فقد كانت الحالة كما يأتى

من ال ٧٨٣ رأس من الماشية التى حقنت فى شياخة دنج اكويل مات ١٠٩ وكانت ١١٠ بحالة سيئة ينتظر موتها معها ومن ال ٥١٢٧ رأس التى حقنت فى شياخة اكويك ينج ماتت ٢٥٠ و ٣٨٤ بحالة سيئة ويرى الباشمفتش البيطرى أن الاسباب التى ساعدت على الموت هى :—

(١) حقنت المواشى فى أماكن ملاكها قبل النزوح بها الى المراعى

(٢) ابتدأ نزوح أصحاب الماشية إلى المراعى فى ظرف أسبوع أو اسبوعين من حقنها وكانت المسافة الى المراعى طويلة ومياه الشرب فى الطريق قليلة

(٣) كان الوقت أول ظهور الحشائش الخضراء فى أعشاب التوج المحروقة فلم تكن المراعى الجيدة ميسورة وكادت الاشجار التى تستظل بها الحيوانات تكون معدومة ومياه الشرب أيضا قليلة

هذه العوامل مجتمعة كانت السبب فى حدوث حالات التسمم التى ظهرت على الماشية فالتعرض لضوء الشمس وفقر المراعى يسببان للماشية المحقونة بالدايميديم بروماید حساسية خاصة ينشأ منها التسمم .

واستمرت حملة علاج الماشية المريضة طيلة عام ١٩٤٩ وفى المدة من فبراير الى آخر ديسمبر حقنت ٤٥٤٠ رأس فبلغت الجملة فى المدة من نوفمبر سنة ١٩٤٨ الى آخر سنة ١٩٤٩ ٣٨٤٧٦ رأس من الماشية فى مديرية بحر الغزال مات منها نحو ١٠٠٠ رأس بتأثير الدايميديم بروماید أى أن النسبة المئوية كانت ٧ر٢٪ وأمكن فى الوقت نفسه القضاء على مرض الذبابة قضاء تاما فى أغلب المناطق التى كانت تعالج فيها الماشية

سيدى الرئيس : أرجو أن أكون قد وفقت فى اعطاء حضرات الاعضاء المحترمين صورة صحيحة لما حدث للماشية فى مديرية بحر الغزال»

السيد ستانسلاوس بياساما (بحر الغزال) قال اذا كان حقيقة أن الموت كان بنسبة ضئيلة بواقع ١٪ كما قال وكيل الوزارة لم يفقد الدينكا ثقتهم فى الاحتياطات الواقية التى اتخذتها المصلحة البيطرية ومع ذلك فانه شخصيا لا يمكنه الادلاء بأى احصاء يفند ذلك واصبح مضطرا لقبول ما ذكره وكيل الوزارة للشئون البيطرية — ولكنه يعتقد للان أن عدد الموظفين الذين يقومون بالخدمات البيطرية فى بحر الغزال قليل جدا وطلب أن يزاد ذلك العدد

السيد بوث ديو (أعالى لنيل) قال يظهر أن مرض الالتهاب الرئوى (أبو قنيت) نقل الى المديريات الجنوبية من الخارج وكانت عادة التجار أن يعطوا أرباب المواشى عجولا بدلا من ثيران بطريقة المقايضة وربما يكون بعض تلك العجول مصابا بالعدوى وبهذه الطريقة تفشى المرض ويجب ايقاف هذه العادة زد على ذلك من واجب المصلحة البيطرية أن تخطر الاشخاص وتنورهم بخطورة الداء وضرورة احضار مواشيهم للتطعيم قبل ان تستفحل عوارض الداء

السيد أحمد الهاشم دفع الله (معين) تساءل عما اذا كان فى أكل لحم الماشية المصابة بهذا الداء خطورة

السيد دردیری محمد أحمد (وكيل الوزارة للشئون البيطرية) أجاب أن أكل لحم الماشية المصابة بالداء ليس فيه خطورة لان الداء يؤثر على الرئة فقط

السيد محمد آدم ادهم (ام درمان غرب) قال يعزو الناس سبب موت المواشى الى اثر الحقن او التطعيم بطريقة غير مناسبة ويمكن ان يشمل

ذلك عوامل اخرى كثيرة — ولاعطائكم صورة اوضح لذلك اظن انه يتفق معى الاعضاء انه غير معقول آن تكون الحقنة السبب فى موت شخص عندما تدهسه عربة عند مغادرته عيادة الطبيب

وتآجلت الجمعية الى عطلة الصيف بعد آن فرغت من كل آعمالها

328.62403:Su94mA:c.1
السودان. الجمعية التشريعية
الملخص الاسبوعى من اجراءآت الجمع
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01015578

American University of Beirut

AMERICAN UNIVERSITY of BEIRUT
UT VITAM HABEANT ABUNDANTIUS HABEANT
1866

328.62403
Su94mA

General Library